جامعـــة يحي فارس بالمدية

كليــة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم:علوم التسيير

الموضوع:

أثر جودة المعلومات الماليةعلى فعالية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة

– دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة البرواقية –

خلال الفترة 2022– 2024

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبتين:

- معلاوي بركاهم
- علوش مريم

تحت إشراف الأستاذ:

– أ د. سلام عبد الرزاق

أعضاء لجنة المناقشة:

أ د. بناصر جبارة	جامعة المدية	رئيسا
أ د. سلام عبد الرزاق	جامعة المدية	مشرفا
د. قرشي خديجة	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025–2026

جامعـــة يحي فارس بالمدية

كليــة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم:علوم السيير

الموضوع:

أثر جودة المعلومات المالية على فعالية اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة

– دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة البرواقية–

خلال الفترة 2022-2024

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبين:

- معلاوي بركاهم
- علوش مريم

تحت إشراف الأستاذ:

– أ د. سلام عبد الرزاق

السنة الجامعية: 2025-2026


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال تعالى : "ربي أوزعني أن أشكر نعمتك علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" 19 سورة النمل

وقال عليه الصلاة والسلام :" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

بعد حمد الله تبارك وتعالى حق حمده، الذي وفقنا لإتمام هذا العمل على هذا النحو مع الاعتراف

لأهل الفضل في هذا البحث واجب وأكيد فإننا

نكن بجزيل الشكر والامتنان وبكل احترام وتقدير فضل

الأستاذ المشرف الدكتور " **سلام عبد الرزاق**"

الذي لم يبخل علينا بجهده ووقته وبنصائحه القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذا العمل ،

نشكر اعضا اللجنة المناقشة كل من **"الدكتور جبارة بناصر والدكتورة قرشي خديجة"**

كما لا يفوتنا التنويه بفضل أساتذة جامعة يحي فارس

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وإلى كل من كان لنا عونا في إثراء هذا العمل المتواضع

من قريب أو من بعيد.

الاهداء

" وأخر دعواهم ان الحمد لله ربي العالمين"

الحمد حبا وامتنانا وشكرا للذي وفقنا ومنحنا الصبر لإتمام هذا العمل

أهديه إلى:

من خصهما لله في سورة الاسراء وكذا لقمان...إلى من لا تنتهي بذكرهما الكلمات وتعجز عن

وصفهما العبارات أبي اطال الله في عمره و أمي حفضها ورعها لله و أطال في عمرها

الي الزوج الكريم "رابح"

الى ابنائي "هبة ،يوسف ،ابراهيم"

الي خيرة أيام وصفوتها ،ضلعي الثابت وأمان أيامي "اخوتي"

إلى كل العائلة الكريمة وجميع الأهل و الأقارب.

إلى زميلتي في العمل و أختي في الله.

إلى جميع الأساتذة وكل زميلاتي وصديقاتي.

إلى كل من حفظهم قلبي ونسيهم قلمي.

بركاهم

الاهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

(و اخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)

لم تكن رحلة قصيرة ولا الطريق محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها فبعد تعب

ومشقة في سبيل الحلم والعلم حملت في طياتها أمنيات الليالي وأصبح عنائي اليوم للعين قوة ها أنا

اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي بكل فخر

فاللهم لك الحمد قبل ان ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا لأنك وفقتني على إتمام

هذا النجاح وتحقيق حلمي

اهدي هذا النجاح إلى نفسي الطموحة أولا ابتدأت بطموح وانتهت بنجاح

وبكل حب اهدي ثمرة تخرجي إلى من دعمني بلا حدود إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم

والمعرفة إلى من جعل الله الجنة تحت اقدامها

الى الحضن الذي احتواني وأنا طفلة ولازال يحتويني ،التي استمد القوة منها حين تمسح بيدها على

وجنتي ،من حصد الأشواك عن دربي لتمهد لي طريق العلم لطالما عاهتها بهذا النجاح

وها أنا اتممت وعدي وّأهديه اليك يا **أمي العزيزة**

الى أبي اطال الله في عمره

الى ابنائي "رحمة،زكرياء،لينة"

إلى كل من مرو بحياتنا مرور الكرام ولم يتركوا أثرا سيئا فينا

الى كل من أختصه الله بقلب سليم لا يحب الأذى للغير

والى كل صديق قد شارك مراحل من حياتي

وأخيرا من قال انا لها نالها وان ابت بها

وما كنت لأفعل دون توفيق من الله

فالحمد لله ما تيقنت به خيرا وأملا إلا وأغرقتني سرورا وفرحا ينسيني مشقتي



مريم

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح حقيقة جودة للمعلومات المالية من خلال عرض مفاهيم جودة المعلومات المالية وبيان أن تحققها هو الوسيلة المثلى لتلبية مختلف احتياجات المستخدمين، وكذلك إبراز مدى مساهمة الصفات النوعية للمعلومات المالية في الوصول إلى أعلى مستوى من الجودة من خلال ما تتضمنه من خصائص نوعية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الصفات النوعية للمعلومات المالية هي الخصائص النوعية التي يجب أن تتصف بها المعلومات المالية حتى تصبح معلومات مفيدة وذات جودة، فمن خلال هذه الصفات النوعية يتم تحقق الفائدة والمنفعة المرجوة من استخدام المعلومات المالية بالإضافة إلى كون هذه الصفات النوعية بمثابة أساس قوي للقياس والحكم على مستوى جودة المعلومات المالية.

الكلمات المفتاحية :المعلومات المالية، جودة المعلومات المالية، الخصائص النوعية، مستخدمي المعلومات المالية.

المستخلص باللغة الاجنبية

Abstract:

This study aims to clarify the quality of financial information by presenting the concepts of the quality of financial information and indicating that its achievement is the best way to meet the different needs of users, as well as to highlight the extent to which the qualitative qualities of financial information contribute to achieving the highest quality through their qualitative characteristics.

The study concluded that the qualitative qualities of financial information are the qualitative characteristics that financial information must have in order to become useful and of quality. Through these qualitative qualities, the benefit and benefit of using financial information is achieved, together

with the fact that these qualitative qualities serve as a strong basis for measuring and judging the quality of financial information.

Keywords:financial information،quality of financial information, qualitative characteristics,users of financial information

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر وعرفان.	
الإهداء.	
الملخص.	
فهرس المحتويات.	
قائمة الأشكال.	
قائمة الجداول.	
قائمة الملاحق.	
مقدمة عامة.	أ-ح
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للمعلومات المالية ونظام المعلومات المحاسبية.	
تمهيد.	**02**
المبحث الأول: نظام المعلومات المحاسبية ودوره في انتاج المعلومات المالية	**03**
المطلب الأول: الاطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبية.	**03**
المطلب الثاني: أهداف نظام المعلومات المحاسبية وأهميته في المؤسسة.	**11**
المطلب الثالث: مكونات نظام المعلومات المحاسبية ومتطلبات فعاليته .	**13**
المبحث الثاني: الاطار العام للمعلومات المالية.	**18**
المطلب الأول: مفهوم المعلومات المالية وخصائصها الاساسية.	**18**
المطلب الثاني: أنواع وتصنيفات المعلومات المحاسبية.	**24**
المبحث الثالث:القوائم المالية كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبية.	**28**
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية واهميتها.	**28**
المطلب الثاني: انواع القوائم المالية ومحتوها.	**29**

العنوان	الصفحة
المطلب الثالث: دور القوائم المالية في تزويد متخذي القرار بالمعلومات.	33
خلاصة الفصل.	41
الفصل الثاني: جودة المعلومات المالية ودورها في ترشيد اتخاذ القرارات المالية .	
تمهيد.	43
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لجودة المعلومات المالية.	44
المطلب الأول: جودة المعلومات المالية وأبعادها.	44
المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية وفق المعايير المحاسبية.	46
المطلب الثالث: أساليب ومقاييس تقييم جودة المعلومات المالية.	53
المبحث الثاني: محددات جودة المعلومات المالية في المؤسسة .	62
المطلب الأول: إدارة الأرباح وانعكاساتها على جودة المعلومات المالية .	62
المطلب الثاني: السياسات والتخطيط المحاسبي وأثرهما على جودة المعلومات المالية.	64
المطلب الثالث: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات المالية.	70
المبحث الثالث: اتخاذ القرارت المالية في المؤسسة.	74
المطلب الأول: مفهوم القرار المالي وانواعه.	74
المطلب الثاني: اهداف القرار المالي وأهميته في تحقيق الأداء المالي.	75
المطلب الثالث: مراحل اتخاذ القرار المالي ومعاييره .	77
خلاصة الفصل.	83
الفصل الثالث: دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية	
تمهيد.	87

العنوان	الصفحة
المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة.	**88**
المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة ونشاطها الرئيسي.	**88**
المطلب الثاني: عرض البيانات المالية .	**95**
المبحث الثاني: تحليل جودة المعلومات المالية.	**98**
المطلب الأول: الخصائص النوعية .	**98**
المطلب الثاني: تقييم جودة الإفصاح.	**100**
المبحث الثالث: تحليل المؤشرات المالية وقياس فعالية القرارات.	**104**
المطلب الأول : مؤشرات السيولة والربحية.	**105**
المطلب الثاني: مؤشرات النشاط والتدفقات النقدية..	**113**
المبحث الرابع: مناقشة النتائج.	**120**
المطلب الأول: جودة المعلومات تؤثر مباشرة على القرار .	**120**
المطلب الثاني :المؤشرات المالية تعكس فعالية القرارات المالية.	**123**
خلاصة الفصل.	**127**
خاتمة.	**131**
قائمة المراجع	**135**
الملاحق.	**146**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة	37
02-01	جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة	38
01-03	يعرض جانب الأصول للتعاونية للسنوات 2024-2023-2022	104
02-03	يعرض جانب الخصوم للتعاونية للسنوات 2024-2023-2022	104
03-03	يوضح نسبة التداول للتعاونية للفترة 2024-2023-2022	105
04-03	يوضح نسبة السيولة السريعة للتعاونية للفترة 2024-2023-2202	106
05-03	يوضح نسبة النقدية للتعاونية للفترة 2024-2023-2022	107
06-03	يوضح نسبة هامش الربح الصافي للتعاونية للفترة 2024-2023-2022	109
07-03	يوضح نسبة هامش الربح الصافي للتعاونية للفترة 2024-2023-2022	110
08-03	يوضح نسبة هامش الربح الإجمالي للتعاونية للفترة 2024-2023-2022	111
09-03	يوضح نسبة دوران الأصول للتعاونية للفترة 2024-2023-2022	113
10-03	يوضح نسبة دوران المخزون للتعاونية للفترة 2024-2023-2022	114
11-03	يوضح نسبة فترة التحصيل للتعاونية للفترة 2024-2023-2022	115

الرقم	العنوان	الصفحة
12-03	يوضح التدفق النقدي التشغيلي للتعاونية للفترة 2022-2023-2024	117
13-03	يوضح جودة الأرباح للتعاونية للفترة 2022-2023-2024	118

فهرس الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	مفاهيم أساسية حول المعلومات	05
02-01	المعلومات الناتجة من البيانات	06
03-01	نظـــام المعلومـــــات الاداريـــة	08
04-01	نظام المعلومـــات المحاسبـــي	10
05-01	عنـاصر النظـــام	15
06-01	خصائص النوعية للمعلومات المالية	22
01-02	الخصائص النوعية للمعلومات المالية	50
02-02	مراحل عملية اتخاذ القرار	81
01-03	الهيكل التنظيمي تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية.	88
02-03	التمثيل البياني يوضح نسبة التداول للفترة الممتدة من 2022- 2023 - 2024	105
03-03	التمثيل البياني يوضح نسبة السيولة السريعة للفترة الممتدة من 2022- 2023 - 2024	107
04-03	التمثيل البياني يوضح نسبة النقدية للفترة الممتدة من 2022- 2023 - 2024	108
05-03	التمثيل البياني يوضح هامش الربح الصافي للفترة الممتدة من 2022- 2023 - 2024	109
06-03	التمثيل البياني يوضح العائد على الأصول للفترة الممتدة من 2022- 2023 - 2024	110
07-03	التمثيل البياني يوضح هامش الربح الاجمالي للفترة الممتدة من 2022- 2023 - 2024	112

08-03	التمثيل البياني يوضح دوران الاصول للفترة الممتدة من 2022- 2023 – 2024	113
09-03	التمثيل البياني يوضح دوران المخزون للفترة الممتدة من 2022- 2023 – 2024	115
10-03	التمثيل البياني يوضح فترة التحصيل للفترة الممتدة من 2022- 2023 – 2024	116
11-03	التمثيل البياني يوضح التدفق النقدي للفترة الممتدة من 2022- 2023 – 2024	117
12-03	التمثيل البياني يوضح جودة الارباح للفترة الممتدة من 2022- 2023 – 2024	118

فهرس الملاحق

رقم	عنوان	الصفحة
01-01	ميزاينة الأصول	145
02-01	ميزانية الخصوم	146
03-01	جدول حساب النتائج	147

مقدمة عامة

في ظل التطور الذي يشهده العالم خاصة في المجال الاقتصادي لقد أصبحت المعلومة المالية عنصرا مهما في تحديد كفاءة وفعالية المؤسسة لذلك سعت المؤسسة لتنظيم هذه المعلومات من أجل السيطرة عليها فهي بمثابة الذاكرة الأساسية للمؤسسة لانها تمكن من معرفة الوضعية التاريخية للمؤسسة والحالية والتنبؤ بالمستقبلية لكونها تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة.

كما أثبتت الدراسات والأبحاث الحديثة أن نظام المعلومات المحاسبية هو من أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المالية التي تساهم في ترشيد ومساندة القرارات المالية التي تؤثر على المؤسسات الاقتصادية برفع مستوى أداءها المالي وتحقيق التوازن المالي وبقاءها واستمرارها وتحقيق أهدافها.

هذا ما يقودنا إلى الحديث عن جودة المعلومات المحاسبية التي بدونها تكون المعلومة المحاسبية من غير فائدة ومضللة إذا ما تم استخدامها واستغلالها في أي غرض كان، وهذا بدوره يقودنا إلى البحث عن الخصائص الواجب توفرها في هذا النوع من المعلومات حتى تتمتع بالجودة وبالتالي يمكن الإعتماد عليها من قبل المتعاملين الإقتصاديين.

إشكالية البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة مدى أهمية المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية في ظل التطور الذي يشهده العالم وهذا ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي:

"ماهو اثر جودة المعلومات المالية في فعالية إتخاذ القرارات المالية على مستوى تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقيةخلال الفترة 2022-2024؟"

الأسئلة الفرعية:

هذه الإشكالية بدورها تتفرع الى الأسئلة التالية:

1. كيف تساهم المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية؟
2. ما هو مفهوم جودة المعلومات المالية؟
3. ما هو واقع إستعمال المعلومات المالية و جودتها في عرض الوضعية المالية واتخاذ القرارات لمؤسسة تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية ؟

الفرضيات:

انطلاقا من الأسئلة الفرعية السابقة يمكننا اعتماد الفرضيات التالية:

1. تعتبر عملية تقييم الاداء المالي عملية هامة وفعالة لتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية.
2. يقصد بجودة **المعلومات** المالية الصفات النوعية التي تتصف بها **المعلومات** المالية، وأيضا مدى منفعة وموثوقية هذه **المعلومات** المالية وملائمتها للأغراض التي أعدت من أجلها.
3. يتم استعمال جودة المعلومات المالية انطلاقا من الخصائص النوعية المتوفرة في المعلومات المالية.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا هذا الموضوع بناء على جملة من الاعتبارات

1. توافق الموضوع مع التخصص العلمي الذي درسناه.
2. الميول والرغبة في معالجة موضوع جودة المعلومات المالية.
3. حاجة المؤسسات الاقتصادية لجودة المعلومات المالية لتحقيق الأهداف المطلوبة.
4. سهولة الدراسة التطبيقية والحصول على المعلومات.

5. أهمية الدراسة:

يمكن إيجاز أهمية البحث فيما يلي:

تتلخص أهمية الدراسة حول شرح محتوى معلومات المالية ومعرفة مدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية بجودتها وهذه من خلال تطبيقها في مؤسسة محل الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي:

1.دراسة أهمية و خصائص المعلومات المالية؛

2.محاولة إبراز جودة المعلومات المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية؛

3.محاولة إسقاط المعارف النظرية على المؤسسة محل الدراسة لتقييم ومعرفة واقع أدائها المالي.

حدود الدراسة:

وتتمثل في وضع محددات التي تدور في إطار الدراسة من حيث البعد الزماني والمكاني:

1.الحدود المكانية: ترتبط الدراسة بشكل عام حول تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية؛

2. الحدود الزمانية: وذلك بدراسة التقارير المالية السنوية للمؤسسة محل الدراسة وذلك من خلال الفترة الزمنية الممتدة سنة 2022-2024.

منهج المتبع و أدوات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية إثبات صحة الفرضيات اعتمدنا في الدراسة: الجانب النظري على المنهجين الوصفي في عرض المعلومات، واعتمدنا في الدراسة الميدانية على المنهج التحليلي (منهج دراسة حالة) وذلك بالاعتماد على التقارير السنوية.

فيما يخص المراجع المستخدمة في الدراسة تم الاعتماد على الكتب والمذكرات المرتبطة بالموضوع والمقالات و المجلات والملتقيات المنشورة على المواقع الإلكترونية.

صعوبات الدراسة:

1. ضيق الفترة الزمنية لاعداد الدراسة.
2. صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة .

الدراسات السابقة:

1. **دراسة هجيرة بوزوينة:**

بعنوان: الإصلاح المحاسبي و أثره على تحسين جودة المعلومة المالية لاتخاذ القرار في ظل المعايير الدولية"، أطروحة دكتواره، جامعة البليدة 02، 2018 ،هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول أهمية جودة المعلومات المالية في اتخاذ القرارات فيظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، و كذا التعرّف على انعكاسات تطبيق الإفصاح و القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في عرض معلومات مالية ذات جودة من خلال القوائم المالية، لهذا سعت للإجابة عن إشكالية مدى مساهمة الإصلاح المحاسبي في الجزائر على تحسين جودة المعلومات المالية لاتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية بالنسبة للأطراف المستخدمة الداخلية والخارجية.

و توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير الدولية تضمن طرق و بدائل جديدة للقياس المحاسبي من بينها القيمة الحقيقية (العادلة) من خلال الإطار المفاهيمي، إلا أنه يوجد صعوبات في تطبيقها مما لم يسمح بتحقيق الأهداف المنتظرة منه خاصة الشفافية و الموضوعية و الملاءمة، حيث أن طرق التقييم و القياس أعدت لتتلاءم و البيئة الاقتصادية للدول المتقدمة.

2. **دراسة شدري سعاد معمري:**

بعنوان: دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2009.هدفت هذه الدراسة الى تقييم فعالية التقارير المالية في تعزيز مصداقية المعلومات المالية وتحسين اتخاذ القرارات داخل

الموسسات،واعتمدت هذه الدراس علي تحليل دور التقارير المالية في توفير معلومات تتميز الشفافية والموثوقية والملائمة لمستخدمي القوائم المالية.

توصلت الدراسة الي ان جودة المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية تساهم بشكل كبير في ترشيد القرارات المالية وتقليل درجة المخاطر .

3. **دراسةCéline Michailesco :**

بعنوان:Qualité de l'information comptable2010 الدراسة هي عبارة عن مقال، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية في ظل الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB) و أيضا حسب المعايير المحاسبية الفرنسية، و قد تم التركيز على فكرة مدى مساهمة البحوث الأكاديمية في تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، لذا حاولت هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية :ما معنى مفهوم الجودة في المحاسبة؟ و ما هي المعايير التي تحدّدها ؟ و هل القوائم المالية التي تنشرهاالشركات الفرنسية ذات جودة ؟

و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن أثر تبني معايير المحاسبة الدولية في فرنسا هو أثر إيجابي، حيث أن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية تسعى إلى إظهار الواقع الاقتصادي للأحداث و العمليات التي تقوم بها المؤسسة، و بالتالي لا يمكن الفصل بين جودة المعلومات و المعاييرالمحاسبية.

مايميز دراستنا هو التطرق الى مؤسسة تعاونية الحبوب البقول الجافة بالبرواقية كدراسة حالة.

هيكل الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف حيثيات الموضوع والاجابة عن الإشكالية المطروحة؛ تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول فصلين نظريين، الفصل الأول المعنون الاطار المفاهيمي والنظري للمعلومات المالية ونظام المعلومات المحاسبية ،حيث تناولنا فيه نظام المعلومات المحاسبية و دوره في إنتاج المعلومات المالية و الاطار العام للمعلومات المالية وأخيرا القوائم

المالية مخرجات للنظام المعلومات المحاسبة، الفصل الثاني المعنون بجودة المعلومات المالية ودورها في ترشيد اتخاذ القرارات المالية ،تطرقنا فيه لاطار المفاهيمي لجودة المعلومات المالية و محددات جودة المعلومات المالية في المؤسسة وأيضا اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة،أما الفصل الثالث الذي يمثل الفصل التطبيقي والذي قمنا فيه بالدراسة التطبيقية لمؤسسة تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية حيث قمنا بتقديم المؤسسة ومن ثم تحليل مختلف قوائمها لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات الخاصة .

الفصل الأول :

الاطار المفاهيمي و النظري للمعلومات المالية ونظام المعلومات المحاسبية

تمهيد

إن المعلومات و نظامها في مجال المحاسبة تلعب دورا هاما في تحديد الفعالية و كفاءة المؤسسة ، لذلك يتطلب من المؤسسة أن تضع بيانات للأنظمة المعلومات من أجل التحكم في كمية المعلومات و تحسينها للوصول الى صحيحة و موضوعية .

وتختص نظام المعلومات المحاسبية لتوفير معظم المعلومات الاقتصادية التي يمكن أن تعبر عنها ماليا و تساعد في حل كثير من المشكلات و القرارات المالية التي تواجه الإدارة والأطراف الأخرى العديدة ، و اننا نجد أن قدرة نظام المعلومات على الوفاء بالاحتياجات المطلوبة من المعلومات قد تزايدت لتحسين و سائل القياس و التشغيل و التحليل باستخدام الأنظمة المحاسبية الإلكترونية المتطورة .

وتهتم نظم المعلومات المحاسبية بتسجيل و معالجة البيانات المالية الاقتصادية و التقرير عنها لعدة أطراف سواء داخلية ، و هناك عدة أنظمة تتميز بأنه يوجد لكل نظام وظائف و مقومات و أهداف يختص بها، وعلى ضوء ما ورد سيتم التطرق في هذا الفصل الى ثلاث مباحث :

- **المبحث الأول : نظام المعلومات المحاسبية و دوره في إنتاج المعلومات المالية**
- **المبحث الثاني : الاطار العام للمعلومات المالية**
- **المبحث الثالث : القوائم المالية مخرجات للنظام المعلومات المحاسبة .**

المبحث الأول : نظام المعلومات المحاسبية ودوره في إنتاج المعلومات المالية

سنتناول في هذا المبحث المفاهيم الخاصة بنظام المعلومات المحاسبي والمفاهيم المرتبطة به من خلال التطرق إلى التعريفات الخاصة بالنظام بالمعلومات والبيانات والمعرفة كمطلب أول أما في المطلب الثاني سنتعرف على أهداف نظام المعلومات المحاسبية و أهميته في المؤسسة وفي المطلب الثالث سنتطرق إلى مكونات نظام المعلومات المحاسبية و متطلبات فعاليته .

المطلب الأول : الاطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبية

لمعرفة النظام والإحاطة بجميع جوانب سنتطرق في هذا المطلب العناصر التالية:

أولا : تعريـــــف النظـــــام ، البيـــانـــات ، المعـــرفـــة .

1.النـــظـــــام:

لقد تطرق العديد من الكتاب إلى تعريف النظام فنجد أهمها:

عرف مصطلح النظام بصفة عامة على أن "مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف والقيود البيئية المحيطة"[1].

وبعبارة ثانية النظام هو عبارة عن" مجموعة من الكيانات المرتبطة بعلاقات تبادلية بين بعضها البعض، وتنتظم داخل إطار مشترك يستقبل متغيرات محددة مع الكيانات بداخل تحت تأثير الظروف المحيطة لتتحول إلى عوائد محددة"[2].

---

[1]– أحمد حسين على حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1997 ، ص13.

[2]– محمود محمود السباعي، تحليل وتصميم النظم المحاسبية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة مصر، 2010 ، ص 10.

كما يعرف النظام على أن" مجموعة من العناصر والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض وتحكمها آليات وعلاقات عمل معينة وفي نطاق محدد يقصد تحقيق هدف معين"[1].

ويعبر النظـام عن مجمـوعـة مـن العنـاصر المترابطـة فيـــما بينـــها لتحقيـق هـدف مشتـــــرك [2].

2. **البيانات** :تعرف البيانات على أنها عبارة عن مجموعة من الأرقام والرموز التي تعبر عن حقيقة وقوع حدث أو أحداث اقتصادية معينة تعبر عن أوجه نشاط المؤسسة .ويتم تشغيل البيانات طبقا لقواعد و اجراءات محددة للحصول على نتائج ذات معنى ومفيدة لمتخذي القرارات تسمى المعلومات هي عبارة عن " حقائق خام، وقد تكون أرقام أو حتى رموز .وهي تمثل مدخلات نظام المعلومات[3].

كما أن البيانات تمثل الحقائق والمفاهيم بالأعداد والأحرف الأبجدية والرموز بشكل ملائم للتمكن من ترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة لتتحول إلى نتائج[4].

3. **المعلومات** :تمر المعلومات بعدة مراحل حيث تكون المعلومات عبارة عن بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة، وبالتالي فإن المعلومات تمثل معرفة لها قيمة تفيد في تحقيق الأهداف[5].

---

[1]– سليم ابراهيم الحسنية، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1989 ، ص 27.

[2]– شاهندة ممدوح حافظ وآخرون، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار الهاني للطباعة والنشر، مصر، ص 34.

[3]– ثناء على القباني، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعية للنشر، مصر، 2008 ، ص 09.

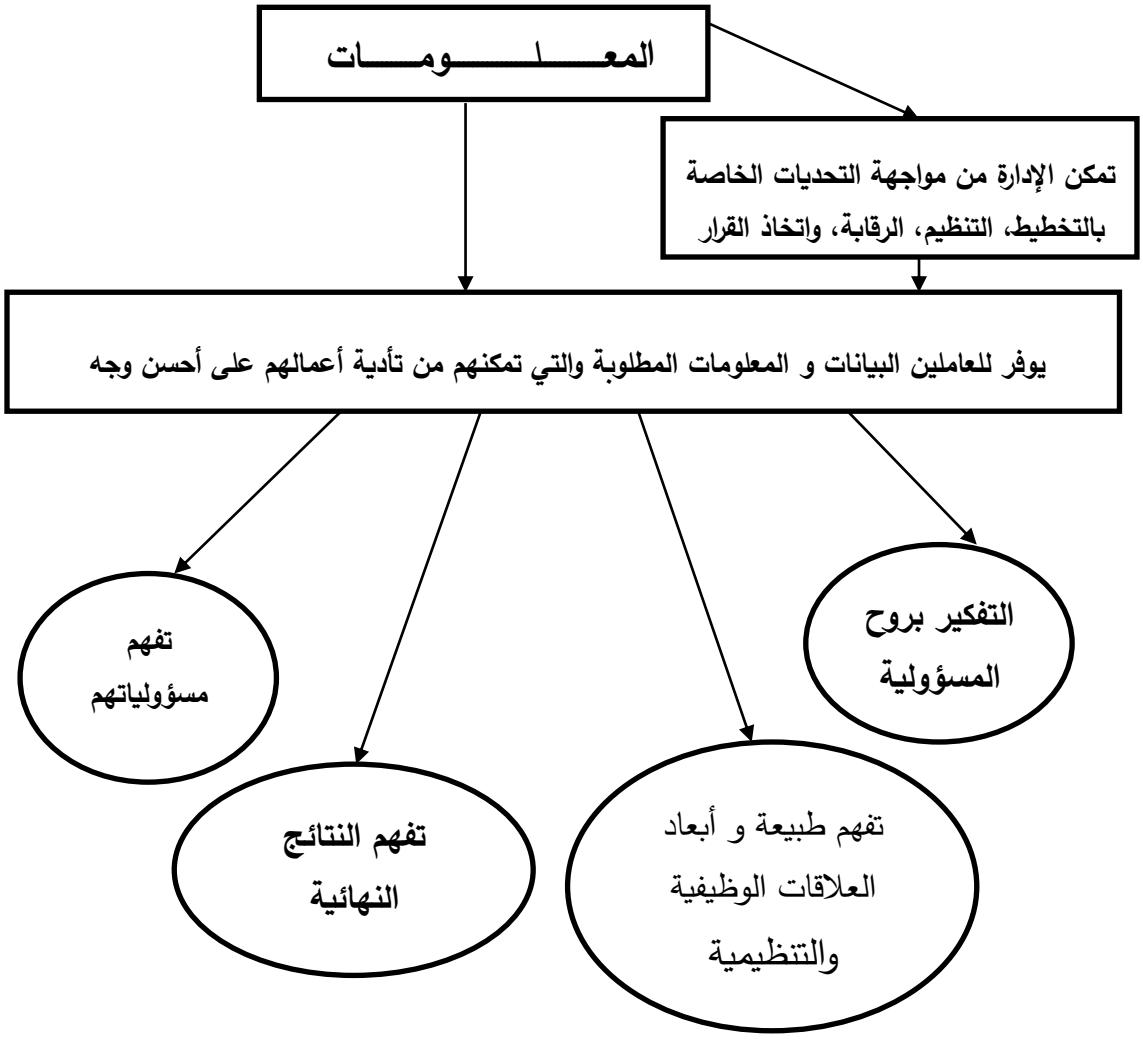
[4]– نواف محمد عباس الرماحي، تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ، ص 15.

[5]– كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.

ويمكن تعريف المعلومات على أنها :عبارة عن بيانات تم تشغيلها طبقا لقواعد و اجراءات محددة أدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيدة لمستخدميها[1].

المعلومات بيانات معالجة بشكل ملائم وتعطي معنى كاملا بالنسبة للمستفيد منها لتمكنه من استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية لاتخاذ القرارات[2] .

الشكل رقم 01 – 01 : مفاهيم أساسية حول المعلومات



المصدر :علي السلمي، إدارة الموارد البشرية، دار الغريب للطباعة والنشر، مصر 1996 ، ص 340.

[1]– شاهندة ممدوح حافظ وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2]– نواف محمد عباس الرماحي، مرجع نفس المرجع، ص15.

4.المعرفة :تتمثل المعرفة في الرصيد المتراكم من الخبرة والمعلومات والتجارب و الدراسات الطويلة في مجال معين، ومن الطبيعي أن عند تجميع هذا الرصيد يختفي كثيرا من التفاصيل والإيماءات وتتصاعد درجة التجربة و الترابط في عناصر المعلومات المكونة لرصيد المعرفة[1].

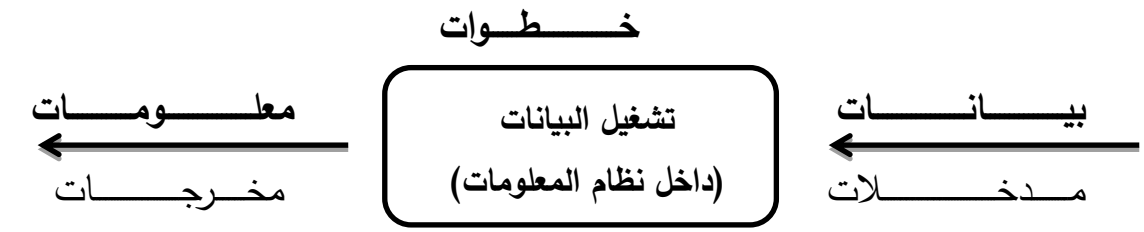
وبالتالي فإن المعلومات تعتبر وسيلة لاكتساب المعرفة ضمن عدة وسائل أخرى مثل الحدس والتخمين والممارسة الفعلية.

✓ **العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة:**

توجد علاقة بين المعلومات والبيانات وبين المعرفة والمعلومات والذي سنتناول في ما يلي:[2]

- **العلاقة بين البيانات والمعلومات** :تعد البيانات المادة الخام اللازمة لإنتاج المعلومات، أي البيانات تمثل مدخلات تتم معالجتها للحصول على المعلومات اللازمة، و نوضح الفكرة في الشكل رقم (1-2) الآتي :

شكل رقم 01-02 : المعلومات الناتجة من البيانات



المصدر : ناصر نور الدين عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[1]- محمود محمود السجاعي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[2]- ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية .مدخل تحليل وتصميم النظم، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2011، ص55

والبيانات في هذا النظام تمثل حقائق خاصة بالأحداث التي تتم داخل المنظمة أو خارجها، أما معالجة البيانات فهي ترتيب لتلك البيانات بطريقة معينة بحيث تتحول إلى شكل يمكن استخدام والاستفادة منه . وتتطلب عملية معالجة البيانات توافر عناصر معينة كالآلات والمعدات و الافراد الذين يقومون بتلك العملية بالإضافة إلى الاجراءات المتبعة في المعالجة[1].

- **علاقة بين المعلومات والمعرفة** :المعرفة تفترض زيادة في المعلومة، برهان يسمح للفرد بالقيام ، بعمليات جمع، وتقاطع وهي تركز على مخطط تفسيري يتكون من معايير وعلاقات توجه عملية البحث ، التحليل واستعمال المعلومات في غالب الأحيان بهدف اتخاذ القرارات[2] .

ثانيـــــا : مفهـــوم نظـــــام المعلومـــــات.

"هو مجموعة من العناصر المترابطة أو المتداخلة التي تكون كلا متداخلا".

أما التعريف العمليات المعتمد للنظام هو:

"مجموعة من الأجزاء المترابطة التي تتفاعل مع البيئة ومع بعضها البعض لتحقيق هدف ما عن طريق (قبول المدخلات وإنتاج المخرجات من خلال إجراء تحويلي منظم)".

ويتــم تعريفها على أنها " العملية والطريقة والوسائل التقنية التي يتم دمجها في شكل ما من أشكال التفاعل التقليدي لغرض معين يتم تعريفه على أنه مجموعة من العمال والعمليات والموارد التي تجمع البيانات وتعالجها وتنقلها لتحويلها إلى بيانات عملية ومعلومات مفيدة، لتسليمها للمستخدمين بالشكل والوقت المناسبين للمساعدة في أداء الوظائف المعينة. "

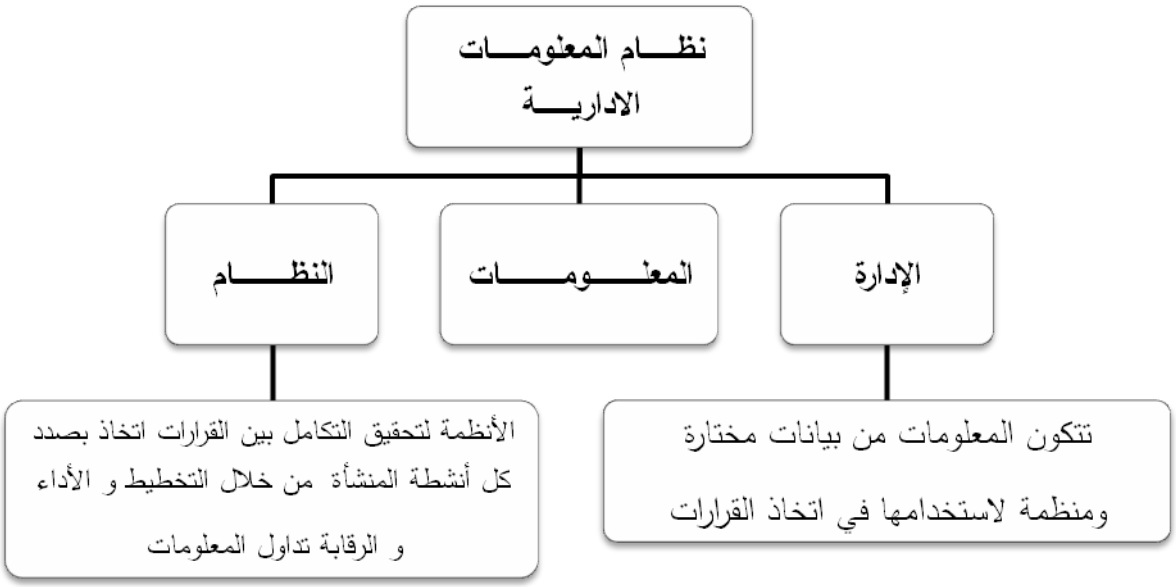
[1] – نجم عبد الله الحميدي وآخرون، نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004 ،، ص 35.

[2] – سليم إبراهيم الحسني ، مرجع سبق ذكره، ص 39.

ويرى الباحث أن نظام المعلومات هو سلسلة من العمليات والإجراءات المعتمدة من قبل السلطات المختصة أو الدوائر الحكومية التي توجه المنظمة إلى تحقيق الغرض المحدد الذي تسعى إليه.

و يمكننا من خلال التعاريف السابقة وضع تعريف لنظام المعلومات الذي هو" مجموعة من الاجراءات التي تتضمن تشغيل، تخزين، توزيع، نشر، استرجاع المعلومات بهدف تدعيم عملية صنع القرارات والرقابة داخل وخارج المؤسسة وهو عبارة عن كيان قائم بحد ذات نحصل عن الكيانات الأخرى و يتفاعل مع المحيط الذي يعمل فيه.

الشكل رقم01- 03 : نظـــام المعلومـــــات الاداريـــة .



المصدر : صلاح الدين عبد المنعم مبارك ، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبة و الادارية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 2001، ص21.

ثانيا : مفهوم نظام المعلومات المحاسبية

يشكل مفهوم نظام المعلومات المحاسبي أحد أبرز المفاهيم التي لقيت اهتماما بالغا وتداولا واسعا من قبل معظم الباحثين والمتخصصين في مجال دراستها وتحليلها وتحديد أبعادها، وهو من المفاهيم التي واجهت صعوبة في تحديد مفهوم شامل جامع مانع محيط بأبعادها ويحظى بالقبول العام، وفيما يلي أهم التعاريف المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبي:

1. هو: الوسيلة التي تقدم بها الشركات وضعها المالي وأدائها ونفقاتها النقدية، ويهدف النظام المحاسبي بالدرجة الأولى إلى توصيل تلك المعلومات بشكل مناسب للمستخدمين وفي الوقت المناسب وبدقة متناهية وبأقل تكلفة ممكنة)[1].
2. ويعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه "ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإدارية في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية[2]" .
3. كما يمكن تعريفه بأنه" أحد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، لجميع الجهات التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية وبما يخدم تحقيق أهدافها"[3].

---

[1]– هاشم احمد عطية، مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999 ، ص32.

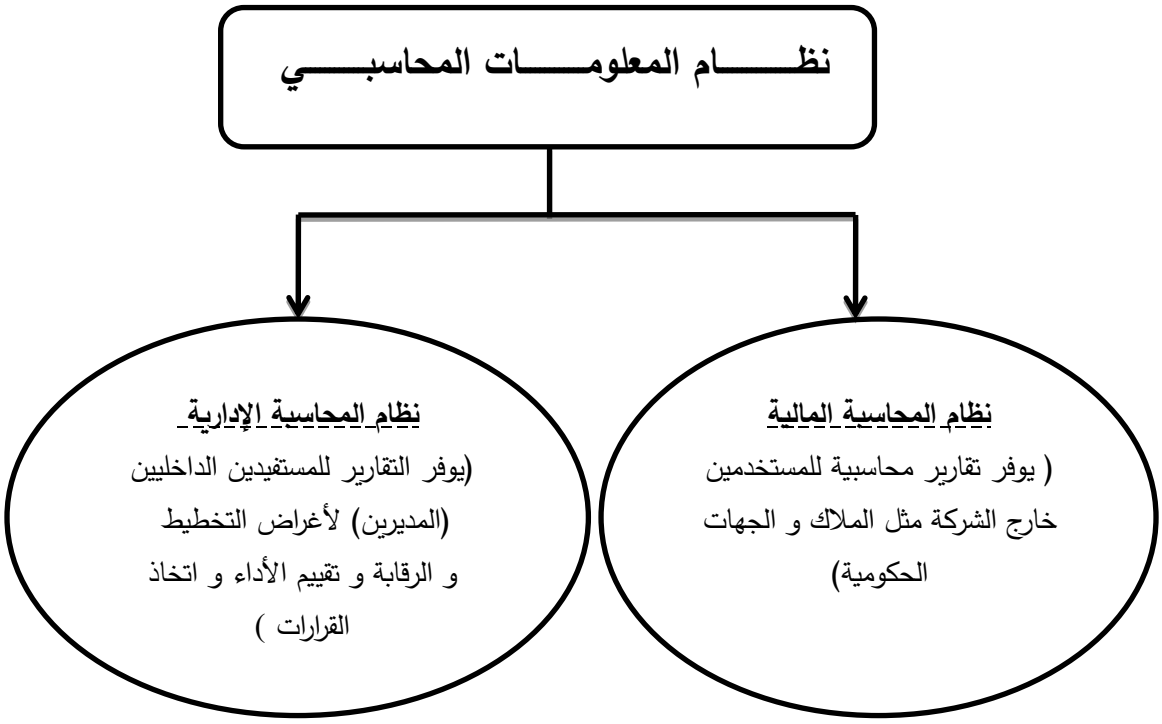
[2]– أحمد زكريا زكي عصيمي، نظم المعلومات المحاسبية(مدخل معاصر)، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000 ، ص 32.

[3]– قاسيم محمد إبراهيم الحبيتي وآخرون، نظام المعلومات المحاسبي، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2003 ، ص 42 .

4. ويعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه" مجموعة من العناصر تتفاعل معا في سبيل إنتاج معلومات مالية وغير مالية مفيدة لعملية اتخاذ القرار[1].

ومما سبق يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي على أن : مجموعة العناصر المادية والمالية والبشرية والتقنية المنظمة والمترابطة فيما بينها وفق قواعد وقوانين داخل المؤسسة من أجل إنتاج معلومات مالية ومحاسبية تساعد المؤسسة على اتخاذ مختلف القرارات وخاصة المالية منها من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة.

الشكـــــل رقـــم 01-04: نظام المعلومـــات المحاسبـــــي :



المصدر : ناصر نور الدين، نظام المعلومات المحاسبية، مدخل تحليل وتصميم النظم، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2011 ، ص51.

[1]-عبد اللطيف محمد حمزة، النظم المحاسبية نظم المعلومات المالية والمعالجة الإلكترونية للحسابات ، الدار الجامعية، ليبيا، 2000 ، ص29.

المطلب الثاني : أهداف نظام المعلومات المحاسبية و أهميته في المؤسسة

تطرقنا في هذا المطلب إلى أهداف نظام المعلومات المحاسبية و أهميته في المؤسسة .

أولا : أهداف نظام المعلومات المحاسبية

كما هو معروف عن نظام المعلومات المحاسبية أنه يهدف إلى توفير المعلومة المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات لمؤسسة أو المستخدمين من خارج المؤسسات الإدارية المستخدمين المختلفين فقد يكون مستخدمي المعلومات يعملون في مستو كالعملاء والجهات الحكومية وغيرها، ومن أهم أهداف النظام المعلوماتي المحاسبي مايلـــــــي[1]:

- ضمان التدفق المستمر للمعلومات المحاسبية عن طريق دورة التقارير المحاسبية التي تقوم على نظام سليم لإعادة التغذية لمعلومات بما يضمن كفاية واستمرار النظام المالي و لتالي الوحدة الاقتصادية نفسها .
- ربط الأهداف الرئيسية والفرعية في المؤسسة بوسائل وأدوات تحقيقها تتمثل هذه الوسائل والأدوات في التقارير الدورية والموازنات التقديرية. والتقارير المرتبطة لقرارات الخاصة .
- عرض وتحليل نتائج أعمال المؤسسة بحيث يتمكن القائمون على إداراتها من تقييم أداء الأنشطة المختلفة فيها وتأسيسا على ذلك فإن نظم المعلومات المحاسبية بمكوناته من مستندات وسجلات يعتبر وسيلة لإنتاج المعلومات ممثلة في التقارير وحتى تحقق فعالية النظام المحاسبي المصمم لإنتاج هذه التقارير فإنه يجب أن يرتبط كذلك بالأهداف التالية.
- توفير معلومات لعملية اتخاذ القرار والذي عادة يجب إن يتخذ بالتناسب مع عمليات الوحدة الاقتصادية التخطيطية والرقابية ، وإن هذا الهدف غالبا ما يطلق عليه بمعالجة المعلومات.

[1] - Alain courtois, Chantal Martin Bennefous, Maurice Pillet, Gestion de performance, édition d'organisation, troisième édition, Paris, France, 2003, P102.

- تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وأهدافه يعني محاولة تخفيض التكلفة إلى حد معين دون أن يكون ذلك على حساب الهدف من إعداد التقارير كما يجب أيضا أن تتصف بالمرونة لتصحيحها وتعديلها كلما اقتضى الأمر لذلك.

ثانيا : أهمية المعلومات المحاسبية في المؤسسة :

تتجسد أهمية نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة من خلال النقاط التالية:[1]

- توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات اليومية :تقوم المؤسسة بمجموعة العمليات اليومية مثل بيع المنتجات، إستلام نقديات من العملاء، دفع شيكات إلى الموردين،...الخ، تتطلب هذه العمليات معالجة محاسبية من خلال تسجيلها في الدفاتر المحاسبية والمستندات، وبالتالي توفر للمؤسسة معلومات يومية متواصلة تمكنها من إنجاز المهام والعمليات الجارية اليومية.

- توفير المعلومات اللازمة لعملية إتخاذ القرار :تتخذ المؤسسة مجموعة من القرارات سواء اليومية المتعلقة بالقرارات التشغيلية (بيع، شراء،...الخ) أو قرارات أخرى ضرورية لعملية التخطيط والرقابة، فلهذا يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أهم المصادر الأساسية لدعم هذه القرارات داخل المؤسسة.

- توفير المعلومات اللازمة التي تساعد على تقييم النشاط الإداري والتي تبين مدى نجاعة الأداء الإداري داخل المؤسسة من خلال توفير المعلومات للمساهمين، الموردين، الجهات الحكومية، العملاء البنوك،...الخ وخصوصا المسيرين من أجل تقييم مدى فعالية الأداء الإداري داخل المؤسسة.

- تقديم عدد من المساهمين خاصة عند استحداث نظام محاسبي جديد، حيث ينظم الأعمال آليا ويقلل الأخطاء ويقدم خدمات جيدة ومبتكرة للزبائن.

[1] - عيادي عبد القادر، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل، مذكرة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2008،ص351.

- يوفر نظام المعلومات المحاسبي التكاليف، وبالتالي يساهم في إضافة مميزات تنافسية للمؤسسة التي تطبقه حيث يساعد في رفع قيمة الخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء عن طريق تحسين كفاءة العمليات.

المطلب الثالث : مكونات نظام المعلومات المحاسبية و متطلبات فعاليته

يتكون أي نظام للمعلومات من عدد من المكونات الأساسية هي:

أولا : مكـــونـــات نظـــام المعلومـــات المحـــاسبيـــة.

1. المدخـــــــــــلات[1]:

بشكل عام هي المفردات التي تخضع لعمليات التحويل والتجهيز بغرض التوصل للنتائج المرغوبة، أما مدخلات نظام المعلومات فتتمثل في البيانات (المادة الخام) وهي عبارة عن بيانات تاريخية أو تقديرية عن عمليات الوحدة وعن أوجه العمل وعن طبيعة النشاط التي تزاولها هذه الوحدة سواء كانت هذه البيانات متعلقة بالبيئة الداخلية أو بالبيئة الخارجية وقد تكون هذه البيانات مالية أو عينية أو في شكل نسب مثل: عائد الاستثمار المحقق أو نسب صافي أو إجمالي الربح أو في شكل إحصائيات أخرى مختلفة.

2. **المخرجـــــات:[2]**

التي يجب أن تتماشى مع الهدف أو الأهداف الأساسية من وجود النظام المعين للمعلومات وتتمثل مخرجات نظام المعلومات في المعلومات الناتجة عن النظام في الشكل والمضمون اللذين تحتاجهما الإدارة والجهات الأخرى بغرض المساعدة في اتخاذ القرارات وقد تكون هذه المعلومات مالية أو عينية أو في شكل نسب أو رسوم بيانية أو مقارنات أو معادلات رياضية .

---

[1]– فياض حمزة رملي،.مدخل معاصر لاغراض ترشيد القرارات الادارية نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة مدخل معاصر لاغراض ترشيد القرارات الادارية، 2011 ، ص59–60 .

[2]– محمد عقل مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل، عمان، الأردن، 2000 ، ص 290.

3. عمليـــــات التشغيـــل أو التحويـــل:[1]

تمثل هذه الخطوة الجانب الفني في النظام حيث تشمل على كيفية تحويل المدخلات(البيانات) إلى المخرجات(المعلومات) المطلوبة، من خلال عمليات المعالجة المنطقية وغيرها من الأسس التى تتخذ لتحويل البيانا ت إلى معلومات سواء بصورة يدوية أو من خلال تقنية الحاسوب التي تعطي نتائج أفضل.

4. أدوات الرقـــــابـــــة:[2]

وتهدف إلى التحقق من النتائج النهاية بأنها تتماشى مع الخطط الموضوعة مسبقا.

5. الاتصـــــال العكســـــي أو التغذيـــــة العكسيـــة:[3]

يهدف هذا العنصر كمعلومات مرتدة إلى توفير أداة إرشادية وتصحيحية لأنشطة التحويل وعمليات التشغيل وإعداد التقارير عن حالات الرقابة، وكذلك يعم على تفسير النتائج، أي أن التغذية العكسية عبارة عن عملية تصحيح الانحرافات أو الأخطاء، التي تعتري عمل النظام، وهي أشبه ما تكون بالرقابة الذاتية، للتأكد من مدى فعالية وكفاءة النظام في تحقيق الأهداف وتلبية احتياجات البيئة التي يعمل في إطارها.

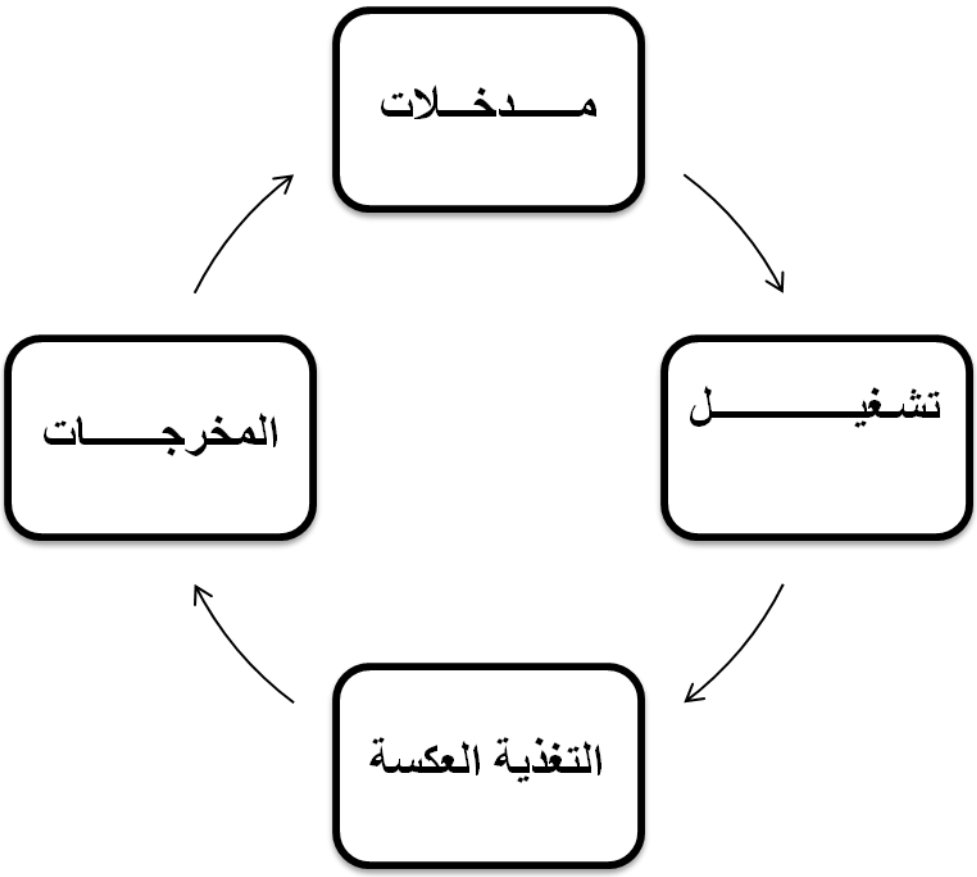
---

[1] – صلاح الدين حسين السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1998 ، ص 232.

[2] – محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2013 ، ص172.

[3] – نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 ، ص83.

الشكل رقم 01-05 : عنـاصر النظـــــام



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مذكرة اعلاه

ثانيا : متطلبات المعلومات المحاسبية و فعاليته.

تتمثل متطلبات نظام المعلومات المحاسبية في مجموعة من العناصر و الركائز الأساسية التي تضمن فعالية في جمع و معالجة البيانات المالية لتقديم معلومات دقيقة تدعم اتخاذ القرار . يمكن تصنيف هذه المتطلبات الى عدة محاور أساسية أهمها :

1- المتطلبات المادية و التقنية (البنية التحتية): [1]

***الأجهزة و المعدات** : تتمثل في توفير أجهزة الحاسوب الخوادم **(servers)** و شبكات الاتصال الضرورية لربط أقسام المؤسسة ببعضها .

***البرمجيات (software)**:اختيار حزم برامج محاسبة متطورة قادرة على معالجة البيانات الضخمة بدقة و سرعة

* **أمن المعلومات** : توفير بروتوكولات حماية قوية لضمان سرية البيانات المالية و حمايتها من الاختراقات أو الضياع .

2- المتطلبات البشرية و التنظيمية : [2]

* **الموارد البشرية المؤهلة** : ضرورة وجود كوادر محاسبة تمتلك مهارات تقنية عالية للتعامل مع الأنظمة الإلكترونية الحديثة ،مع الالتزام بالتدريب المستمر.

* **الهيكل التنظيمي** : تحديد واضح للصلاحيات و المسؤوليات داخل النظام لضمان تدفق البيانات بشكل صحيح ومنع التداخل في المهام

* **السياسيات و الإجراءات** : وضع تعليمات واضحة حول كيفية إدخال البيانات ، معالجتها ،واستخراج التقارير .

3- المتطلبات البيانية (المدخلات و المخرجات): [3]

* **البيانات المالية و غير المالية** :توفير قاعدة بيانات تشمل الأحداث الاقتصادية ذات الأثر المالي (مثل المبيعات و المشتريات) و البيانات الكمية الداعمة (ساعات العمل).

[1] - International Federation of Accountants, Public Sector Committee, study no02: Elements of the Financial Statements of National Government, IFAC, New York, 1993, p: 34.
[2] -R.Jones & M.Pendlebury, Public Sector Accounting , Pitman Publishing , London, 1984, pp161-162 .
[3] H.A.D Ouda, public sector Accounting and Budgeting Reform : The Main Issue Involved With Special Focus
on the Arab World, paper presented at The Expert Consultive Meeting and Public Accounting Development, With Stress on Electronique Tools, United Nation Department of Economic and Social Affairs, Beirut, 2003, pp:06-07.

* **جودة المعلومات** :يجب أن يتميز النظام بالقدر على إنتاج معلومات تتصف بالملائة، الموثوقية ، الثبات ،القابلية للمقارنة .

4- المتطلبات الرقابية و القانونية: [1]

* **الرقابة الداخلية** : توفير ضوابط داخلية تضمن دقة العمليات و تمنع الاحتيال أو الأخطاء البشرية .

* **الامتثال القانوني** : التأكد من توافق النظام مع القوانين الضريبية و اللوائح المحاسبية المحلية و الدولية .

* **التكـــــامـــــــل** :القدرة على التكامل مع الأنظمة الأخرى .

5- المتطلبات من منظور اقتصاد المعرفة (الحديثة): [2]

* **التحول الرقمي** : تقليل العتماد على المعاملات الورقية.

* **الآنـــيـة(Real- time- DATA):** القدرة على تقديم المعلومات في وقتها لرفع كفاءة اتخاذ القرار .

[1] – فؤاد الفسفوس، المحاسبة الحكومية، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، 2009 ، ص33.

[2]– علاء الدين عبد الله محمد علي، (إطار محاسبي لتطبيق أساس الاستحقاق بالوحدات الحكومية كأحد متطلبات موازنة البرامج والأداء) ، ماجستير، مصر، 2008 ، ص43 .

3Diana Hillier, From Cash to Accrual : The Canadian Experience, Occasional Paper n°3, International Federation of Accountants, Public Sector Committee, 1996, pp :13-14.

المبحث الثـــاني : الاطـــــار العام للمعلومـــات الماليـــــة

سنتناول في هذا المبحث المفاهيم الخاصة بنظام المعلومات المالية و المفاهيم المرتبطة به من خلال التطرق إلى التعريفات الخاصة بالنظام بالمعلومات المالية و الخصائص الاساسية لها في المطلب الاول أما المطلب الثاني سنتعرف على أنواع وتصنيفات المعلومات المالية .

المطلب الاول : مفهوم المعلومات المالية و خصائصها الاساسية

تناولنا في هذا الطلب الى مفهوم المعلومات المالية و خصائصها الأساسية.

أولا: تعريف المعلومات المالية

المعلومات بصفة عامة هي عبارة عن" البيانات التي تتم معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنا كاملا بالنسبة لمستخدم ما، مما يمكنه من استخدامها لاتخاذ مختلف القرارات سواء في الوقت الحالي أو المستقبلي. وإذا ما تعلقت تلك المعلومات بأوضاع القطاع المالي نطلق عليها بالمعلومات المالية والتي يجب أن تشمل هي الأخرى على جميع البيانات والمعلومات الكمية والوصفية[1].

كما تتجسد المعلومات المالية في" كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية ،في المؤسسة والتي تتم معالجتها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية، ومن ثم الإفصاح عنها في التقارير المالية تهدف ترشيد قرارات الأطراف المستخدمة لها، وعليه تتوقف قرارات هذه الأطراف على جودة المعلومات المالية المقدمة، وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المالية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد لدى متخذي القرارات"[2].

[1]– محمد خالد المهياني، المحاسبة الحكومية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009 ، ص138 .

[2] -محمد خالد المهياني، نفس المرجع، ص 140.

أيضا يمكن تعريف المعلومات المالية على أنها :" كافة المعلومات الناتجة عن قيام المؤسسة بوظائفها المختلفة من شراء، إنتاج تمويل وبيع سواء كانت وصفية أو كمية والتي ترد في القوائم المالية وملحقاتها" .في هذا المجال يمكن أن تكون المعلومات المالية جامدة إذا ما عبرت عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية معينة، كما يمكن أن تكون ديناميكية إذا ما عبرت عن حالة التغيير التي حدثت في، قيمة الحدث في ما بين لحظتين زمنيتين على مدار فترة زمنية معينة. (الفترة الزمنية التي تعبر عنها القوائم المالية)[1].

تعرف المعلومات المالية على أنها" المعلومات التي تتعلق بالوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية، إضافة للمعلومات حول الأحداث التي تؤثر على الاستثمار وسلامته. كما تضم المعلومات المالية في طياتها المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي ومعلومات تصف الوضع التشغيلي والمالي للمؤسسة الاقتصادية سواء كانت من مصدر داخل أو خارج المؤسسة[2].

تعتبر القوائم المالية للمؤسسة مصدرا لأي نوع من المعلومات سواء كانت محاسبية أم مالية أو في شكل بيانات، بحيث تنتج المعلومات المحاسبية بعد معالجة المدخلات من البيانات بتفسيرها وإعطائها معنى وهدف ليتم ايصالها إلى الجهات المختلفة في بيئة الاعمال المحيطة بالمؤسسة، في حين المعلومات المالية يمكن أن تكون محاسبية، وبالتالي يمكن القول إن المعلومات المالية تضم في طياتها المعلومات المحاسبية لأن النظام في حد ذاته يقدم معلومات مالية[3].

من خلال هذه التعاريف نستنتج أن المعلومات المالية هي جميع المعلومات الكمية وغير الكمية الناتجة والتي تخص النشاط الاقتصادي للمؤسسة، والتي تتم معالجتها ويتم

---

[1] – فؤاد الفسفوس، مرجع سبق ذكره،ص41.

[2] – محمد خالد المهياني، نفس المرجع، ص 143.

[3] – جال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحلح، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2006 ، ص 15.

الاعلان عنها في شكل تقارير وقوائم مالية مما يساعد مستخدميها على اتخاذ القرارات المناسبة.

ثانيا :خصائص المعلومات المالية

1 / الخصـــــائـــــص الرئـــــيسيـــــة: [1]

- **الـمـلائمـــــة** :هناك عدة تعاريف لملاءمة المعلومة، حيث تشير اغلبها إلى أن المعلومات ذات الملاءمة هي تلك المعلومة التي في حالة الحصول عليها يكون تأثيرها على اتخاذ القرار، أي وجود ترابط منطقي بين المعلومة واتخاذ القرار.

إن التعريف السليم للملاءمة هو قدرة المعلومة على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، لضمان تجسيد صفة الملاءمة في المعلومة المالية يجب توفر ثلاثة خصائص فرعية:

- **التـــوقيت المنـــــــاسب** : لكي تكون المعلومة ملائمة من الضروري توفرها في الوقت المناسب، حيث أن تأخر وقت توفر المعلومة عن وقت الحاجة إليها يجعلها معلومة عادية (بدون منفعة) ، وتكمن علاقة الترابط بين اتخاذ القرار و توقيت.

الحصول على المعلومة في أن عملية اتخاذ القرار تكون محددة بمدة زمنية وتوفر المعلومة خلال تلك الفترة تأثر على وجهة اتخاذ القرار

- **خـــــاصية التنبـــــؤ** :هذه الخاصية عبارة عن توفر إمكانية التنبؤ بالنتائج المستقبلية وذلك بالاعتماد على المعلومات المعبرة عن الماضي أي وجود علاقة بين المعلومات الماضية والتنبؤ بالمستقبل، إن عملية التنبؤ لا تكون إلا على أساس معلومات من الماضي، كما أن الاطلاع على المعلومات الماضية دون توقع المستقبل

[1] – عاطف جابر طه ، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2008 ، ص21.

تعتبر عملية لا جدوى منها، أما عن علاقة قدرة التنبؤ بالقرار فتتجسد في تقليل درجة عدم اليقين من خلال وضع توقعات للنتائج المستقبلية.

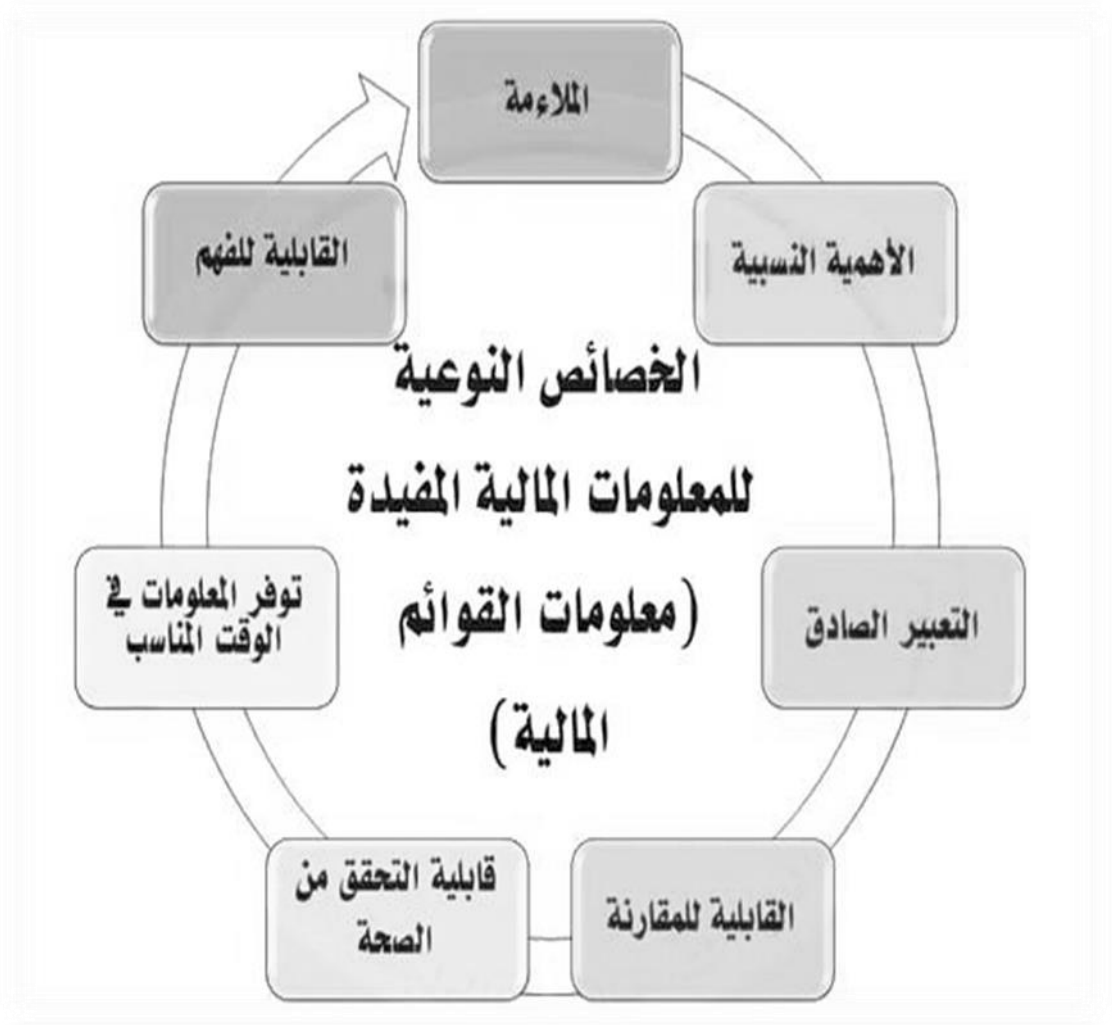
- **القـــــــدرة على تقييـــــم الارتدادية للتنبـــــؤ** (التغذية العكسية) : هي إمكانية استخدام المعلومة في تصحيح معلومات حالية أو مستقبلية، بحيث يمكن الاعتماد عليها في تقييم مدى صحة توقعات سابقة، وأن تتمتع المعلومة بقدرة عالية على التقييم الارتدادي للقرارات الماضية وقيمة التنبؤ العالية بالمستقبل، ومن هنا تبرز أهمية هذه الخاصية في تقليل درجة عدم التأكد وتقييم القرارات السابقة.
- **المـــــوثـــــوقيـــــة** : تعني الموثوقية أن تكون المعلومات دقيقة ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر

بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها، وهي الصفة النوعية التي تؤكد أن المعلومات يمكن الاعتماد عليها، وأنها خالية من الخطأ والتحيز إلى حد معقول وتمثل بصدق ما يتم عرضه .يندرج تحت صفة الموثوقية التي يطلق عليها أحيانا

الاعتمادية التمثيل الصادق والجوهر فوق الشكل والحيادية والحيطة والحذر وتكاملية المعلومات :القابلية للتحقق، التمثيل الصادق، والحيادية

- **قـــــابلية التحقـــــق** :إن قابلية التحقق مبدأ نسبي، وهي تشير إلى وجود درجة عالية في الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس بصدد فحص نفس المعلومات بأنهم يتوصلون إلى نفس النتائج .وتعني إمكانية الوصول إلى نفس المبالغ المذكورة في التقارير المالية عند اتباع ذات طرق القياس التي استخدمت في اعدادها.

الشكل رقم 01- 06: خصائص النوعية للمعلومات المالية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه.

2/ الخصـــــائص الثانـــويـــــة: [1]

- **الثبـــات والاتســـــاق** :إن مصطلح الثبات كغيره من المصطلحات له تعاريف مختلفة وقد استعمل للدلالة على نفس الإجراءات من قبل مؤسسة اقتصادية من فترة محاسبية الى أخرى، أو هو استعمال نفس مفاهيم القياس ونفس الإجراءات

[1]– حناوي محمد صالح، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الطبعة الأولى ، مصر ، 2002 ، ص25.

على فترات معينة في القوائم المالية لها خواص متشابهة لشركة معينة لمدة معينة واحدة .

إن الثبات في التطبيق العلمي للإجراءات المحاسبية بمرور الوقت مطلوب بسبب أن عمل تنبؤات مستقبلية يجب أن يبنى على بيانات زمنية متسلسلة مقاسة ومبوبة بنفس الطريقة، لأنه إذا ما استخدمت طرق وأساليب قياس مختلفة يصبح من الصعوبة إدراك التأثيرات التي حدثت من فترة (مدة) لأخرى على المؤسسة هل حدثت بسبب عوامل خارجية التغير في الحالة الاقتصادية أو تصرفات المنافسين... وغيرها أو حدثت بسبب الأحداث الداخلية الخاصة بالمؤسسة .فمثلا إذا ما قدرت الأصول بالتكلفة التاريخية في بعض الفترات وبالتكلفة الجارية في فترة لاحقة فإن ذلك قد يشوه نتائج الأعمال والمركز المالي للمؤسسة.

- **القـــابليـــة للمقارنـــة** :يقصد بها إمكانية مقارنة المعلومات المالية في المكان والزمان، بمعنى إمكانية اجراء المقارنة بين المعلومات محاسبية لعدد من الفترات لنفس الوحدة الاقتصادية، كما يمكن إجراءها بين معلومات محاسبية لعدد من المؤسسات الاقتصادية المماثلة ، ويقصد بذلك أن يكون لمستخدمي القوائم المالية إمكانية المقارنة بينهما عبر الزمن أي من فترة إلى أخرى وذلك لتحديد اتجاه التغير في المركز المالي للمؤسسة وأداءها، كذلك يجب أن يكون باستطاعة مستخدمي البيانات المالية إمكانية المقارنة بين البيانات المالية لمختلف المؤسسات من أجل تقييم المركز المالي والتغيرات فيه وكذلك الأداء النسبي لتلك المؤسسات.

المطلب الثاني : أنـــواع و تصنيفـــات المعلومـــات الماليـــة

يختلف تصنيف المعلومات المالية وتبويبها تبعا لاعتبارات عديدة، ويمكن تصنيف المعلومات المالية كما يلي:

اولا :من حيث دلالتـــــها[1].

1 / **معلومات مالية تاريخية** :وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية (قائمة الميزانية ،جدول حسابات النتائج ....الخ) وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها، وبيان حقيقة المركز المالي للمؤسسة، وكذلك تستخدم للأغراض الضريبية، وعلى الرغم من أهميتها في معرفة وقياس الأداء فإنها لا تصلح كأداة للرقابة على الأداء واتخاذ القرارات المستقبلية.

2 / **معـلومـــــات ماليـــــة حاليـــــة** :وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية، وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمؤسسة وتتوفر فيها الميزات التالية:

- تتعلق بالنشاط الجاري فقط.
- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة.
- يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب.
- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.

3 / **معلومـــــات ماليـــــة مستقبليـــــة** : وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار البدائل المتاحة، وبحيث تصبح هذه المعلومات معيارا وأساسا للحكم على الأداء في المستقبل، وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.

[1] - http://www.ituarabic.org/hresources/13thHRMeeting/Documents/Doc6- Palestine.doc, (27/01/2026 تاريخ الإطلاع.

ثـــانيا :من حيث درجـــة تـــكـــــرارها[1].

1 / **معلـــومات دوريـــة** :وهي معلومات يتم إعدادها وتقديمها لمحتاجيها على فترات دورية منتظمة (سنويا، شهريا، أسبوعيا...)

2 / **معلومات غير دورية** :وتتمثل في المعلومات التي تستخدم لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة كدراسات الجدوى الاقتصادية.

ثالثـــا: من حيث مصـــدرهـــا[2].

1 / **معلومـــات ماليـــة داخليـــة:** وهي معلومات تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل المؤسسة و يتم الحصول عليها من الأفراد والأقسام الداخلية، وتتمثل هذه المعلومات في التقارير والكشوفات اليومية والموازنات التخطيطية وتقارير الأداء وكل ما يتعلق بالعمليات الاعتيادية للمنظمة.

2/ **معلومـــات ماليـــة خارجيـــة:** وهي معلومات يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعملاء والممولين والجهات الحكومية والمنظمات المهنية وغيرها، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق، وتحتوي على مؤشرات تنبؤيه تمكن مستخدميها من اتخاذ الاحتياطيات اللازمة والتخطيط لمواجهة الأحداث قبل وقوعها، وغالبا ما تكون هذه المعلومات على شكل نشرات إحصائية تفسر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبيئة المحيطة.

[1] – هواري سويسي، دراسات تحليلية لمؤاشرت قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، العدد 21 ، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010 ، ص 60.

[2] – علاء فرحات طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصرف، دار صعاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان، الأردن ، 2011 ، ص 68.

رابعـــــا :من حيـــث توقيـــت الحصـــــول عليـــــها[1].

1/معلومات ماليـــة متـــــوفـــــرة(جـــاهـــــزة) : وهي تلك المعلومات التي يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها، وتكون معدة ومجهزة مسبقا، وهي بالتالي مفيدة وبدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات التشغيلية.

2/ **معلومـات ماليـــــة غير متوفـــرة (غيـــــر جاهـــــزة)** : و هي معلومات غير متوفرة عند الحاجة إليها، مما يتطلب وقتا أطول في إعدادها وتجهيزها، وترتبط عادة بالقرارات الاستراتيجية للمؤسسة.

خامســـا :من حيث ارتبـــاطها بالعمليـــة الإداريـــــة[2].

1 / **معلومات مالية خاصة بالتخطيط** :وهي المعلومات التي تساهم في دراسة وتحليل البدائل المختلفة مع الأهداف المراد تحقيقها، والمفاضلة بينها في صورة مالية كمية و وصفية.

2 / **معلومات مالية خاصة بالرقابة** : وهي معلومات تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط، للتأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط المرسومة والسياسات والمعايير الموضوعة واكتشاف الانحرافات وتحليلها، للتعرف على الأسباب التي أدت لحدوثها، وإرسال التقارير حولها للمستويات الإدارية المعنية لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها .

3 / **معلومات خاصـة باتخـــاذ القـــرارات:** وهي المعلومات المالية المتعلقة بترشيد ومساندة القرارات الإدارية، من حيث تحديد البدائل المقترحة للقرار و تقيـــمـــها.

---

[1] – الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد1 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010، ص218.

[2] – محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص45.

سـادسـا :من حيـث ارتباطـها بالزمـن[1].

1/ **معلومـات ماليـة جامـدة** :هي المعلومات المالية التي تعبر عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة.

2/ **معلومـات ماليـة ديناميكيـة** :وهي المعلومات التي تعبر عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية.

سابعـا :من حيث متطلباتها العملية

1/ **معلومات مالية إجرائية** :وهي معلومات تتطلب من متلقيها إجراءات معينة على الفور أو في وقت لاحق.

2/ **معلومات مالية غير إجرائية** :وهي معلومات خبرية توضح أحداث وعمليات تمت في وقت سابق ولا يتطلب من متلقيها اتخاذ أي إجراء.

[1]– زكريا الدوري، نجم العزاوي وآخرون، مبادئ إدارة الأعمال وظائف وعمليات منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010 ، ص 166.

المبحث الثالث: القوائم المالية كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبية

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي SCF * ، حيث أولى أهمية كبيرة مستخدمي المعلومات المالية، وهذا من خلال كمية المعلومات الواجب الإفصاح بها في القوائم المالية وتطبيق النظام المحاسبي المالي لبعض التغيرات على محتويات وأشكال القوائم المالية والمحاسبية الأساسية وملحقاتها لكي تتوافق مع التغيرات المالية والمحاسبية الدولية وجعل القوائم تتوفر على الخصائص النوعية لمستخدميها، والتي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية من خلال المعلومات الواردة فيها وذلك للتعرف على مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة وصافي نتيجة أعمالها.

المطلب الأول:مفهوم القوائم المالية أهميتها

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف وأهمية القوائم المالية وكذا اهميتها وذلك كما يلي:

أولا : مفهوم القوائم المالية

التعريف الأول: تعرف القوائم المالية حسب لجنة معايير المحاسبة الدولية على أنها : "مجموعة من الوثائق المحاسبية التي تقوم بإعطاء صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة عند تاريخ غلق الحسابات من خلال الميزانية، وتوضيح الكفاءة في الأداء من خلال حساب النتائج، وتحديد تغيرات وضعية الخزينة من خلال جدول تغيرات الخزينة، وذلك من أجل تلبية احتياجات مستعملي **هذه المعلومات** عند اتخاذهم القرارات الاقتصادية"[1] .

التعريف الثاني :تعرف القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي بأنها: " تلك الكشوف المالية التي يجب أنتعرض بصفة وفية للوضعية المالية للكيان وناجعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، توفر الكشوف المالية معلومات

* système de comptable financière .

[1] -Robert Obert, **Pratique des Normes IAS/IFRS**,2e édition, Dunod, Paris, 2004, p 54**.**

تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة كما يجب أن تعرض الكشوف المالية لزوما بالعملة الوطنية" [1] .

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف القوائم المالية بأنها مجموعة من الوثائق تحمل معلومات مالية متعلقة بنشاط المؤسسة وفق أشكال محددة، وتعتبر الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومة المالية إلى مختلف مستعمليها الداخليين والخارجيين عند إقفال الحسابات لاتخاذ القرارات المناسبة.

ثانيا: أهمية القوائم المالية

تعد القوائم المالية الوسيلة الاساس للإبلاغ المالي عن الشركة ، إذ تقيس المعلومات التي تتضمنها نتائج النشاط والمركز المالي للشركة ومن خلالها يتم التعرف على التغيرات التي تحصل في حقوق الملكية ، وتعد القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها في عملية اتخاذ القرارات ، وهي في النهاية ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها في أصول والتزامات الشركة وحقوق ملكيتها .لذا فإن الفهم الضروري للقوائم المالية يقتضي النظر إليها كوحدة معلوماتية واحدة بحكم العلاقة المتبادلة بين هذه القوائم، فقائمة الدخل تعد ضرورية لإعداد قائمة المركز المالي أو قائمة التغيرات في حقوق الملكية[2].

المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية ومحتوها

هناك مجموعة محددة من القوائم المالية في علم المحاسبة والتي يتم إعدادها من قبل المحاسب المالي وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما في المؤسسة لتستفيد منها مختلف الاطراف فيما بعد .يمكن إجمال أنواع القوائم المالية من خلال ما يأتي:

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، 2007 ،ص 05.

[2] – طلال الججاوي، سالم الزوبعي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها (على رأي مراقب الحسابات)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن،2016 ،ص07.

-**الميزانية** :ويطلق عليها أيضا تسمية قائمة المركز المالي أو هي عبارة جدول يوضح صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها حيث يبين في كل جانب منه الموارد المتاحة للمؤسسة، والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد .وتتمثل عناصر الميزانية في[1]:

أولا :الأصول :وتتكون الاصول من:

- ✓ **الأصول الجارية أو المتداولة** :وهي الاصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال الدورة التجارية أو خلال سنة وتشمل النقد، المدينون وأوراق القبض، البضاعة، المصروفات المدفوعة مقدما.
- ✓ **الأصول الثابتة** :وهي الاصول التي تقتنيها المؤسسة للاستعانة بها على أداء خدماته، أو تسهيل القيام بعملياته التجارية وليس لإعادة بيعها .وتشمل الاصول المادية، المالية والمعنوية.

ثانيا :الخصوم :وهي عبارة عن الالتزامات المالية على المؤسسة لآخرين من موردين ومقرضين ومالكين وهي تقسم إلى مجموعات:

- ✓ **الخصوم الجارية أ و المتداولة** :وهي الالتزامات قصيرة الجل كأوراق الدفع والدائنين أو الموردين التجاريين والمصروفات المستحقة.
- ✓ **الخصوم طويلة الأجل** مثل القروض متوسطة الاجل.
- ✓ **رؤوس الأموال الخاصة أو حقوق الملكية** وتشمل رأس المال المدفوع، الارباح المحتجزة، علاوة الإصدار وهي تمثل الفوائض المالية الناتجة عن بيع السهم بأكثر من قيمتها الاسمية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة الميزانية المدمجة، تظهر المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة او الفوائد ذات أقلية كما ويبرز:

[1] – عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي(أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان، الاردن،2006 ، ص ص173 ، 172.

- عرض الاصول والخصوم في الميزانية التمييز بين عناصر جارية وعناصر غير جارية.
- معلومات أخرى تظهر في الميزانية.
  - وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات.
  - حصة اكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة.
  - مبالغ للدفع والاستلام.
  - الشركة الام.
  - الفروع.
  - الكيانات المساهمة في المجمع.
  - جهات أخرى مرتبطة(مساهمين، مسيرين ...).
  - في إطار شركات رؤوس الاموال، ومن أجل كل فئة أسهم.
  - عدد السهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كليا.
  - القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية.
  - تطور عدد السهم بين بداية ونهاية السنة المالية.
  - عدد الاسهم التي يملكها الكيان، فروعه والكيانات المشاركة.
  - الاسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع.
  - مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتياز غير المدرجة في الحسابات(في السنة المالية وفي المجموع)، وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام.

وتجمع ميزانية البنوك والمؤسسات المالية المماثلة الأصول والخصوم من حيث الطبيعة وتقدمها في ترتيب موافق لسيولتها واستحقاقاتها النسبية، أكثر من ذلك المعلومات المذكورة في النقاط السابقة من النشاط، وتظهر على الاقل مايلي:

- في الاصول:

- وضعية سندات الخزينة اتجاه البنك المركزي.
- مبالغ سندات الخزينة والآثار الاخرى الممكن تثبيتها اتجاه البنك المركزي.
- سندات الدولة وسندات أخرى ممتلكة بعنوان التوظيف.
- التوظيفات لدى البنوك الأخرى ، القروض والتسبيقات الممنوحة للبنوك الاخرى.
- التوظيفات النقدية الاخرى او سندات التوظيف.

- في الخصوم:

- الودائع المستلمة من البنوك الأخرى.
- الودائع المستلمة الاخرى للسوق النقدية.
- المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين.
- شهادات إثبات الودائع.
- السندات لأمر، السفتجة، والخصوم الاخرى المثبتة في ملف.
- أموال أخرى مقترضة.

ليس هناك من مقاصة ممكنة بين عنصر من الاصول وعنصر من الخصوم في الميزانية إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أم تعاقدية، أو إذا تقرر منذ البداية إنجاز عناصر أصول وخصوم متزامنة أو على أساس واضح جلي.

وهكذا فإن أصلا وخصما تتم مقاصتهما،أو الرصيد المتبقي الصافي يقدم في الميزانية عندما يكون الكيان:

- يمتلك حقا نافذا من الوجهة القانونية بإجراء مقاصة المبالغ المدرجة في الحسابات.

- يعتزم إما إخمادها على أساس واضح، وإما إنجاز الاصل وإخماد الخصم المالي في آن واحد[1] .

فالغرض من الميزانية العمومية هو تحديد جميع أصول الشركة في لحظة معينة وجميع وسائل تمويلها(التزاماتها) من ناحية أخرى[2].

وفيما يلي ندرج النموذج المعتمد في الجزائر حسب النظام المالي المحاسبي لمكونات الميزانية المالية[3]:

المطلب الثالث:دور القوائم المالية في تزويد متخذي القرار بالمعلومات المالية

اولا :قائمة الميزانية

توضح المركز المالي للمؤسسة في تاريخ محدد، حيث توضح جميع مطلوبات المؤسسة إضافة إلى رأس المال و الاحتياطات والأرباح المدورة وأيضا توضح ما تملك المؤسسة من موجودات متنوعة .باختصار يمكن تعريف الميزانية كقائمة توضح جميع مصادر التمويل وكيفية استخدام هذه المصادر للحصول على الأصول[4].

الميزانية هي جدول سنوي يتركز على التخطيط والتنسيق ورقابة استعمال الأموال لتحقيق الأغراض المطلوبة بكفاءة، فهي أساسا عملية اتخاذ القرار بطريقة يمكن أن يقوم بها الموظفون الرسميون على مختلف المستويات الإدارية بالتخطيط والتنفيذ لعمليات البرامج بطريقة مخططة للحصول على أفضل النتائج، من خلال التوزيع والاستخدام الأكثر فعالية للمواد المتاحة[5].

---

[1] – الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19 – 2009، ص. 24 .

[2] - Pierre Vernimmen, (2014) : Finance d’entreprise, 12e édition, DALLoz, paris, p48.

[3] – الجريدة الرسمية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 28 .

[4] – محمد طيب على عبد الرحمان ،2022 تقييم أداءالمالي لشركات الصناعية العاملة في(منطقة مارنجان ودمدنى، سودان)دراسة تحليلية مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي المركز المالي والدخل في الفترة ما بين 2014–2017 مجلة محاسبة، التدقيق والمالية، ص 33 .

[5] – ياسين بن بريح ، آليات الرقابة المالية على الميزانية العامة .مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية،2011،ص 218 .

ثانيا :جدول حسابات النتائج

تعبر هذه القائمة عن نتيجة عمل المؤسسة وما تقود إليه من ربح أو خسارة، فهي قائمة تحضر بطريقة تعرض فيها جميع ايرادات المؤسسة الاقتصادية وما يقابلها من تكاليف ونفقات التي استخدمت لخلق تلك الإيرادات خلال فترة زمنية .وخلاصة العلاقة بين الإيرادات والتكاليف ، إما أن يكون ربحا أو خسارة ولهذا يشير البعض الى جدول حسابات النتائج على أنها تبين التغيرات الناتجة عن العمليات المالية التي تمت خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

تقتضي الإشارة الى أن نشاط التحليل المالي قد يمتد الى معلومات لا تظهر في الميزانية العمومية أو جدول حسابات النتائج، وإنما يمكن الحصول عليها من سوق الأوراق المالية مثل السعر السوقي للورقة المالية وأدنى وأعلى سعر وصلت اليه أسعار الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى. من الأمور التي يجب أن ندركها انه كلما كانت المعلومات والبيانات المحاسبية التي تقدمها القوائم المالية وما يحصل عليها من الجهات المختلفة دقيقة كلما كانت النتائج التي تحصل إليها من تحليل المالي تتسم بالدقة والشمولية.

يعرف أيضا جدول حسابات النتائج بأنه تقرير أو بيان يوضح نتائج الأعمال بهدف تبيان إيرادات ومصروفات المؤسسة خلال فترة زمنية معينة(الفترة المحاسبية) بشكل تفصلي وإظهار الربح أو الخسارة عن الفترة[1].

يهدف جدول حسابات النتائج إلى قياس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، فهي تقدم معلومات هامة لمستخدميها تساعدهم على تنبؤ بالكمية والوقت وعدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية، وللربح

[1] – شدري سعاد معمر ، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستار، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، 2009،ص 139 .

المحاسبي أهمية كبيرة في التنبؤ بالأرباح المحاسبية من جهة والتدفقات النقدية المستقبلية من جهة ثانية.

يوضح جدول حسابات النتائج الإيرادات والمصروفات وصافي الربح أو الخسارة للمؤسسة وبالتالي فهو يعبر عن القدرة الربحية للمؤسسة ويوضح مدى أداء وكفاءة المؤسسة في تحقيق أهدافها .ويساعد جدول حسابات النتائج مستعملي القوائم المالية بالإطلاع على[1]:

- الإيرادات خلال الفترة المحاسبية الحالية ومقارنتها بالإيرادات من الفترة السابقة؛
- المصروفات ومدى زيادتها أو نقصانها من الفترات السابقة.
- الربح ومقداره ومقارنته بالفترات السابقة وللمؤسسة المماثلة.

يمكن استخدام المعلومات في جدول حسابات النتائج لتقييم الأداء الخاص بالمؤسسة في السنوات السابقة ورغم نجاح المؤسسة في الفترات السابقة لا يعني استمرار النجاح في المستقبل، فإن هناك افتراض بالارتباط بين الأداء الماضي والحالي والمستقبلي مما يساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ثالثا :قائمة سيولة الخزينة (التدفقات النقدية)

قبل الحديث عن طرق الإعداد والخطوات الواجب إتباعها لإعداد قائمة التدفق النقدي لابد من الإشارة إلى المعلومات والبيانات اللازم توفرها وهي :قائمة الميزانية، جدول الحسابات النتائج للفترة المالية الحالية ومعلومات إضافية أخرى، هذا وتعد قائمة سيولة الخزينة بطريقتين :الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة وسواء استخدمت الطريقة الأولى أو الطريقة الثانية فإن النتيجة واحدة، ويكون الاختلاف فقط في طريقة عرض المعلومات المحاسبية ضمن الأنشطة التشغيلية، ويستخرج صافي التدفقات النقدية في هذا النشاط بشكل مختلف تحت كل من الطريقتين، بينما يكون الجزء الخاص بإيجاد التدفقات

[1] – شدري سعاد معمر، نفس المرجع ،ص 139 ,

النقدية من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية هو نفسه .وهناك طريقتين وفقا للجدول ادناه[1].

• **الطريقة المباشرة** :تنص الطريقة المباشرة على تقديم العناصر الرئيسية لدخول وخروج النقدية) الزبائن، الموردون، الضرائب، قصد ابراز التدفق المالي الصافي ثم تقريب هذا الأخير إلى النتيجة قبل الضريبة للدورة المعينة.

• **الطريقة غير المباشرة** : تنص على تعديل النتيجة الصافية للدورة وذلك بالأخذ في الحسبان :آثار المعاملات التي ليس لها تأثير على الخزينة (الإهتلاك، تغيرات الزبائن المخزون، تغيرات الموردين)، الضرائب المؤجلة، قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة.

هذه الطريقة تنطلق من جدول حساب النتيجة وبالاعتماد على الميزانية، ومن مزايا هذه الطريقة أنها تركز على الفرق بين صافي النتيجة وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

الجدول رقم 01-01 : جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	المالية السنة N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية:			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			

[1] - يحي حسين، مرجع سق ذكره، ص 340.

تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي التدفقات المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن عمليات اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص والتوزيعات التي تم القيامها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة			
تغير أموال الخزينة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر :الجريدة الرسمية، جدول سيولة الخزينة (بالطريقة المباشرة)، العدد19، 2009، ص35.

الجدول رقم 01-02 : جد ول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة

البيان	المالية السنة N	المالية السنة N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: - الإهتلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة		

– تغير المخزونات – تغير الزبائن والحسابات الملحقة – تغير الموردين والديون الأخرى – قيمة البيع التي تزيد أو تنقص من الضرائب الصافية		
صافي التدفقات المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج		
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)		
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار القروض تسديد القروض		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)		
تغير أموال الخزينة (أ +ب +ج)		
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة		
تغير أموال الخزينة		

المصدر :الجريدة الرسمية ، جدول سيولة الخزينة (بالطريقة الغير المباشرة)، ، العدد19 ، 2009 ، صفحة36 .

إن التحليل باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم الوسائل وأدوات التحليل للقوائم المالية ومن أكثرها شيوعا، استخداما النسب المالية يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية، وفي هذا الإطار نجد أن قائمة التدفقات النقدية تحتوي على بعض المؤشرات التي يمكن أن تساعد المحلل المالي في الحكم على أوضاع مؤشرات تحليل السيولة.

مؤشرات تحليل السيولة

توفر السيولة لدى المؤسسة يسهل علها الوفاء بالتزاماتها في المواعد المتفق عليها ويرتبط ذلك خصوصا من التدفقات المتولدة من الأنشطة التشغيلية، من أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من جدول التدفقات النقدية للخزينة لتقييم سيولة المؤسسة ما يلي:

• **نسبة تغطية النقدية** :توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات ، وتحسب كما يلي:

نسبة تغطية النقدية =

صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي/اجمالي التدفقات النقدية الخارجية للانشطة الاستثمارية والتمويلية

المصدر: يحي حسين، تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية (دراسة تطبيقية لمؤسسة سوناطراك) مجلة المالية و الأسواق ، مجلد 08 العدد 02 ، تيارت–الجزائر، ص343 .

• **نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون** :وتسمى كذلك بنسبة فوائد الديون توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجه المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة وتحسب كما يلي:

نسبة المدفوعات الازمة لتسديد فوائد الديون=

صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي /فوائد الديون الاستثمارية

المصدر: يحي حسين، نفس المرجع المذكور أعلاه ، ص343 .

• **نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي** :إن هذه النسبة يتم التعبير عنها بصيغ مختلفة كلها مرتبطة بمقدرة صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي في تغطية التزامات المؤسسة قصيرة الأجل أو طويلة الأجل أو كليهما، هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها المتداولة من خلال التدفقات من الأنشطة التشغيلية، وتحسب كما يلي:

نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي=

صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي /الالتزامات المتداولة

المصدر: يحي حسين،مرجع سبق ذكره، ص344.

•**نسبة التدفقات النقدية الاستثمارية** :تعبر عن مقدرة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية في تمويل النشاط الاستثماري للمؤسسة، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التدفقات النقدية الاستثمارية =

التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التمويلية/التدفقات النقدية الخارجية من الأنشطة الاستثمارية

المصدر: يحي حسين، نفس المرجع المذكور أعلاه ، ص 344.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما ورد هذا الفصل تبين لنا أن نظام المعلومات هو عبارة عن مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها في شكل نظام يقوم بتحويل مدخلات هذا النظام من البيانات الخام الى معلومات يمكن الاستفادة منها في الإدارة للمستثمرين .

و يعتبر المعلومات جزءا من النظام الكلي للمعلومات اذ على أساسه يتم إنتاج معلومات صحيحة تستفيد منها معظم المؤسسات في أداء مهامها و تحقيق أهدافها .

تعد المعلومات المحاسبية باعتبارها مخرجات نظام المعلومات المالية حجر الأساس و العصب الرئيسي لإدارة مؤسسة اقتصادية و اتخاذ القرارات التي تعتمد على المعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية للمعلومات المحاسبية .

الفصل الثاني: جودة المعلومات المالية ودورها في ترشيد اتخاذ القرارات المالية

تمهيد:

أصبحت المعلومات المالية الأساس الذي يتم الاعتماد عليه في اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة ، حيث أن انشغالات مستخدمي المعلومات في وقتنا الحاضر لا تكمن في الحصول على المعلومات فحسب بل تتعدى ذلك إلى جودتها و لقد اكتسى موضوع جودة المعلومات المالية أهمية كبيرة في الأدبيات المحاسبية حيث حظي بالعديد من الدراسات التي تناولت مختلف الجوانب المتعلقة به ، و قد حاولت هذه الدراسات تحديد أهم الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المالية لتكون ذات جودة و كذا العوامل المؤثرة على هذه الجودة من أجل مراعاتها عند إصدار معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول :الاطار المفاهيمي لجودة المعلومات المالية

المبحث الثاني :محددات جودة المعلومات المالية في المؤسسة

المبحث الثالث:اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة .

المبحث الأول :الاطار المفاهيمي لجودة المعلومات المالية

تعتمد المؤسسات على المعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة و لاتخاذ مختلف قراراتها، لكن يجب أن تكون هذه المعلومات ذات جودة عالية، و تتحقق الجودة في هذه المعلومات من خلال مجموعة من الخصائص النوعية الأساسية و الثانوية فيها.

المطلب الأول :مفهوم جودة المعلومات المالية

يعتبر مصطلح جودة المعلومات المالية من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لها، بالرغم من تعدد الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، حيث أن كل دراسة اعتمدت على مدخل معين في تحديدها لمفهوم جودة المعلومات .و فيما يلي أهم المفاهيم المتعلقة بجودة المعلومات المالية.

يقصد بجودة المعلومات المالية بأنها" المعلومات الملائمة التي تم اعدادها لتلبي احتياجات مستخدميها في الوقت المناسب في ضوء التزام الشركة بالمعايير المحاسبية و التشريعات القانونية التي تحكم الممارسة العملية"[1].

حسب هذا المفهوم تعتمد جودة المعلومات على ملاءمة المعلومات المالية لاحتياجات مستخدميها و توفرها في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات، و اعتمادها على المعايير المحاسبية الدولية.

و يقصد بمفهوم جودة المعلومات أيضا" تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية المفيدة .كما أن مستوى جودة المعلومات المالية لا يعتمد على الخصائص

[1]– مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، **أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية– دراسة نظرية تطبيقية–**، جامعة سلمان بن عبد العزيز السعودية، مقترح بحثي رقم2014/02/1609،ص08.

الذاتية للمعلومات فقط بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارت(مستخدمي المعلومات)[1].

ركز هذا المفهوم على فكرة أن جودة المعلومات تتحقق بتوفر مجموعة من الخصائص المفيدة للمعلومات المالية، و بتوفر خصائص أخرى متعلقة بمستخدمي المعلومات المالية.

كما تعني" ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية و ما تحققه من منفعة للمستخدمين و أن تخلوا من التحريف و التضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و المهنية و الفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها"[2].

اعتمد هذا المفهوم في تحديد مفهوم جودة المعلومات على مصداقيتها و صحتها و على فائدة المعلومات المالية بالنسبة لمستخدميها و على ضرورة اعتماده مجموعة من المعايير لتحقيق الجودة في المعلومات المالية.

كما يمكن الاعتماد على مدخلين في تحديد جودة المعلومات المالية، المدخل الأول يتعلق بمنفعة وفائدة المعلومات لاتخاذ القرارات، حيث يركز على المنفعة النسبية لقرارات مستخدمي القوائم المالية، أما المدخل الثاني فيتعلق بالحوكمة و التي تهدف من خلال التطبيق الجيد لها إلى تسهيل مراقبة أصحاب المصالح لأداء المؤسسة[3].

استنادا إلى المفاهيم المذكروة سابقا يمكن استنتاج التعريف التالي:

جودة المعلومات المالية تتمثل في جملة من الخصائص الأساسية و الثانوية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المالية لتصبح ذات فائدة تلبي احتياجات مستخدميها الداخليين و الخارجيين، و يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات السليمة و الصائبة و تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، كما يجب أن تستند لمعايير المحاسبة الدولية و قواعدها الفنية

---

[1] - ريمة المناع، مولود لعرابة، أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد01، 2014،ص219.

[2] – علي بن قطيب، السعيد قاسمي ، **دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات–دراسة ميدانية لعينة، من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في ولاية تيارت–**، مجلة الباحث، العدد16،2016،ص206.

[3] - مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، مرجع سبق ذكره، ص08.

المطلب الثاني :الخصائص النوعية للمعلومات المالية وفق المعايير المحاسبية

الخصائص النوعية للمعلومات المالية هي الصفات التي تجعل المعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية ذات منفعة ومفيدة لمستخدميها الداخليين و الخارجيين[1] . و الهدف من تحديد هذه الخصائص النوعية هو استخدامها في تقييم مستوى جودة المعلومات المالية التي يتم عرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية.

و قد خصص مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) البيان رقم 2 سنة 1980 وصنف الخصائص النوعية إلى خصائص رئيسية(الملاءمة و الموثوقية)و خصائص ثانوية(القابلية للمقارنة و الثبات) [2].

كما قسم الإطار المفاهيمي لإعداد و عرض القوائم المالية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى مجموعتين:

-**المجموعة الأولى** :الخصائص النوعية الأساسية و تتكون من الملاءمة والتمثيل الصادق.

-**المجموعة الثانية** :الخصائص الثانوية أوالمعززة أو الداعمة للخصائص النوعية الأساسية و تشمل القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب والقابلية للفهم[3].

و فيما يلي عرض للخصائص النوعية الأساسية و الخصائص المعززة و الداعمة لها.

أولا :الخصائص النوعية الأساسية

و تتكون من خاصيتين و هما الملاءمة و التمثيل الصادق:

[1] – بدر الدين فاروق أحمد سالم، نصر الدين حامد أحمد ، **دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية**، مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، السودان، المجلد 14 ، العدد01،2013،ص92

[2] – شاكر عبد الكريم البلداوي، نوره منير عبد الرحمن، **أثر قواعد حوكمة الشركات المتعلقة باختيار المدقق الخارجي في موثوقية القوائم المالية (د ا رسة تطبيقية)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الثامنة والثلاثون، العدد104،2015،ص195.

[3] – محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية**–، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان الاردن، 2016 ، ص07.

1- **الملاءمة** :تمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر في القرارات الاقتصادية لمستخدميها من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحالية و المستقبلية أو عن طريق تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة(أو عملية التقييم السابقة)[1].

و تعتبر المعلومات المالية ملائمة إذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية أو القيمة التأكيدية أو كلاهما.

-**القيمة التنبؤية للمعلومات** :تمتلك المعلومات المالية القيمة التنبؤية إذا تم استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية و الأداء المتوقع للمؤسسة في الفترات القادمة.

-**القيمة التأكيدية** :تمتلك المعلومات المالية صفة القيمة التأكيدية إذا كانت المعلومات توفر تغذية عكسية حول التقييمات السابقة(سواء بتأكيدها أو تغييرها).

و هناك علاقة تداخل وترابط بين القيمة التنبؤية للمعلومات و القيمة التأكيدية لها، فمثلا المعلومات المعروضة عن الوضع الحالي تمكن مستخدم المعلومة المالية من تأكيد أو تقييم التوقعات السابقة، وكذلك التنبؤ بالمستقبل .و مثال على ذلك قيمة الايرادات للفترة الحالية يمكن استخدامها للتنبؤ بالإيرادات للفترات القادمة، كما أنه يمكن مقارنتها بالإيرادات المقدرة أو المتوقعة مسبقا، مما يمكن أو يسمح لمستخدمي المعلومات من تصحيح أو تحسين طريقة التنبؤ التي تم استخدامها في الفترات السابقة.

و تهتم مختلف الاطراف المستخدمة للمعلومات المالية بالتنبؤ بالكثير من البنود منها : التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي، قدرة المؤسسة على دفع توزيعات الأرباح، توقعات حول أسعار الأسهم المستقبلية و غيرها.

كما ترتبط ملاءمة المعلومات بطبيعة المعلومات و أهميتها النسبية، ففي بعض الحالات تكون المعلومات المالية ملائمة بناء أو اعتمادا على طبيعة المعلومات، مثل الإفصاح عن

[1] -Smail OULD AMER , **La Normalisation Comptable en Algérie: Présentation Du Nouveau Système Comptable et Financier**, Revue des Sciences Economiques et de Gestion, N0 10 (2010), P: 32.

قطاع عمل أو قطاع جغرافي جديد له تأثير على تقييم المخاطر و الفرص المتوقعة بغض النظر عن أهميته النسبية.

و تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها مستخدمو المعلومات المالية، كما لم يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية، معيار أو نسبة محددة للأهمية النسبية، حيث يعود ذلك لحجم المؤسسة وطبيعة عملياتها بالإضافة إلى عوامل أخرى[1].

2-التمثيل الصادق :حتى تمتلك المعلومات صفة الموثوقية يجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة و التحيز، مما يسمح بتقديم صوة ر صادقة عن وضعية المؤسسة [2]. و لا يتوقع أن تتحقق هذه الصفات بالكامل بل المقصود أن تتحقق لكن لأقصى قدر ممكن.

و يقتضي التمثيل الصادق أن تعبر المعلومات المالية بصدق عن كافة الأحداث والعمليات التي قامت بها المؤسسة، و ذلك لفهمها و استخدامها من طرف مستخدمي المعلومات المالية[3].

و تعني خاصية الحياد أن تكون المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية محايدة وغير متحيزة لطرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المالية على حساب الأطراف الأخرى أو لتحقيق هدف محدد مسبقا[4] ، أي يجب أن تكون المعلومات المالية موجهة لجميع مستخدمي المعلومات المالية .على سبيل المثال يجب عدم إخفاء معلومات هامة عن إدارة الضرائب لخدمة أصحاب المصالح والتحيز لهم، وعدم استخدام معالجات محاسبية تضخم من قيمة الأرباح بشكل مقصود لخدمة الإدارة وتحسين تقييم الأداء.

[1] – محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 08.

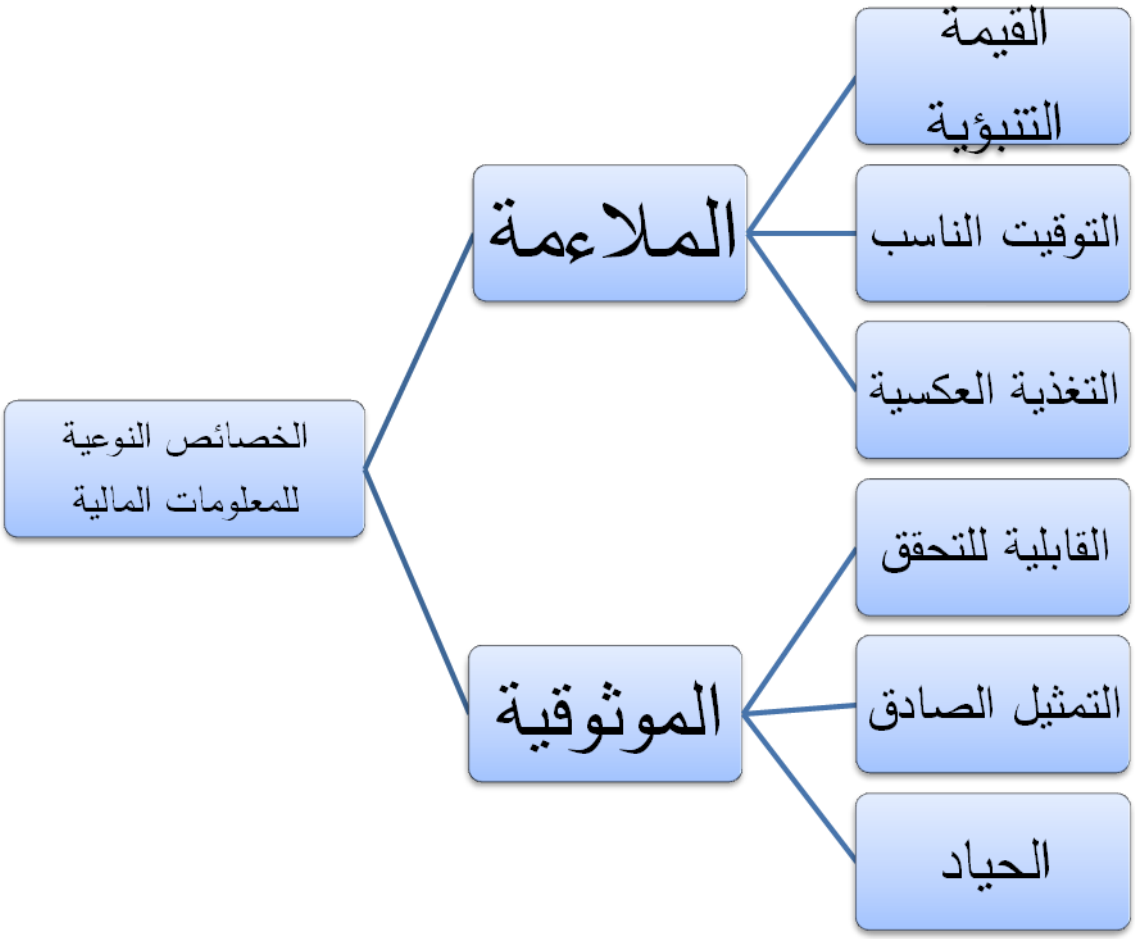
[2] -Anne LEMANH, Catherine MAILLET, **Normes Comptables Internationnales IAS/IFRS**, Berti Editions, Alger, 2009, P: 11.

[3] - المرجع أعلاه ص09.

[4] - Souhila Kheira BOUKSSESSA, **Présentation des états Financiers Selon le Référentiel IAS/IFRS**, Revue algérienne d'économie et gestion, Vol 10, N 12/2016. P: 102.

أما بالنسبة لخاصية الخلو من الأخطاء ويقصد بها أن لا تكون هناك أخطاء أو حذف في وصف الأحداث الاقتصادية وفي عملية معالجة المعلومات المالية المعلن عنها[1].

الشكل رقم 02-01 :الخصائص النوعية للمعلومات المالية



المصدر: من اعداد الباحثين من خلال الاعتماد على العرض السابق.

[1] - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص09.

ثانيا :الخصائص الداعمة(المعززة) للخصائص النوعية للمعلومات المالية

و تشمل هذه الخصائص :القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب، القابلية للفهم:

1-القابلية للمقارنة :و يقصد بها إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات سابقة لنفس المؤسسة، أو مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع قوائم مالية لمؤسسات أخرى لنفس لفترة .و الهدف من إجراء عمليات المقارنة هو تزويد مستخدمي المعلومات المالية بمعلومات تفيد لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار و التمويل، و تقييم أداء المؤسسة و مركزها المالي من فترة إلى أخرى، و اجراء المقارنة بين المؤسسات المختلفة، تتمثل في الحصول على معلومات متعلقة بالمؤسسات المنافسة العاملة في نفس قطاع نشاط المؤسسة.

و تستوجب القابلية للمقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى، و كذلك الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة إلى أخرى، و لا يسمح للمؤسسة بتغيير السياسة المحاسبية إلا في ظروف محددة تحقق خاصية الملاءمة و الموثوقية أو كمتطلب تشريعي محلي أو متطلب لمعيار دولي مثل ما هو وارد ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم(08)[1].

2-القابلية للتحقق :يقصد بخاصية القابلية للتحقق وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس أساليب القياس بأن يتوصلوا إلى نفس النتائج، فإذا وصلت أطراف خارجية مثل محاسبون آخرون أو مدققون مستقلون إلى نتائج مختلفة، فهذا يدل أن المعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية غير قابلة للتحقق(لا تتمتع أو لا تمتلك صفة أو خاصية القابلية للتحقق) و بالتالي لا يمكن الاعتماد عليها[2].

[1] - فاطمة الزهراء قرامز، تطوير نظام المعلومات المحاسبي كحتمية للمؤسسات الاقتصادية- دراسة حالة النظام المحاسبي في الجزائر-مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 03 ، جوان 2015 ، ص233.

[2] - رضوان حلوه حنان، مدخل النظرية المحاسبية(الإطار الفكري للتطبيقات العملية)، مرجع سبق ذكره، ص77.

و تتطلب خاصية القابلية للتحقق أن تكون المعلومات المالية في شكل يسمح للأشخاص القائمين بالقياس والذين يعملون بصفة مستقلة عن بعضهم البعض للوصول إلى نفس النتائج، و ليس المقصود الوصول إلى التطابق التام للنتائج و إنما قد يكون هنالك بعض الاختلافات لكن هذه الاختلافات تكون في حدود معينة [1]. و قد تكون القابلية للتحقق مباشرة أو غير مباشرة.

فبالنسبة للقابلية للتحقق المباشرة فهي تعني التحقق من قيمة أو من بند معين بالمشاهدة المباشرة، مثل جرد النقدية .أما للقابلية للتحقق غير المباشرة وتعني التأكد من مدخلات نماذج القياس المحاسبي و إعادة احتساب المخرجات باستخدام نفس الأساليب، و مثال على ذلك :التحقق من قيمة المخزون من خلال مراجعة والتحقق من الكمية و التكلفة وهما يمثلان المدخلات لقيمة المخزون، بالإضافة إلى احتساب قيمة مخزون آخر مدة باستخدام نفس أسلوب أو طريقة تحديد التكلفة :مثل استعمال طريقة الوارد أولا الصادر أولا (FIFO)[2] .

3-التوقيت المناسب(الملائم) :و يقصد بهذه الخاصية توفر المعلومات المالية في الوقت المناسب وقت الحاجة إليها، أي يجب الحصول على المعلومات من طرف مستخدميها قبل أن تفقد منفعتها وقدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات، حيث أن عملية اتخاذ القرارات محددة دائما بفترة زمنية معينة، و يختلف التوقيت المناسب(الملائم)مع اختلاف طبيعة القرار، فبعض القرارات تستلزم سرعة أكثر في الحصول وتوفير المعلومات عن غيرها من القرارات و يعتبر عامل الوقت في نشر المعلومة المالية مهما جدا للحصول على معلومات مالية ذات جودة عالية.

حيث أن الإعداد الجيد للقوائم المالية و نشرها في الوقت المناسب يسمح بإعطاء قوة إعلامية لهذه المعلومات سواء من حيث حداثتها أو من خلال توقيتها المناسب

[1] - بدر الدين فاروق أحمد سالم، نصر الدين حامد أحمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص93.

[2] - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص10،11.

و الذي يعتبر عاملا مهما ترتكز عليه القرارات الاقتصادية المتخذة من طرف مستخدمي هذه المعلومات[1] .

4-القابلية للفهم(الوضوح) :و تعني هذه الخاصية قابلية الفهم المباشر للمعلومات المالية من طرف مستخدميها، ويجب توفر لدى مستخدمي المعلومات مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية تمكنهم من فهم هذه المعلومات وتقييم مستوى منفعتها، كما أن خاصية القابلية للفهم لا تعني بالضرورة عرض المعلومات السهلة فقط و الاستغناء عن المعلومات الصعبة و المعقدة، بل تقتضي بضرورة عرض كل المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية بأسهل طريقة ممكنة[2].

من خلال ما سبق ذكره، يمكن القول أن خاصية الملاءمة مرتبطة ارتباطا مباشرة بعملية اتخاذ القرار، أما بالنسبة لخاصية التمثيل الصادق(الموثوقية) فهي تؤدي إلى زيادة الثقة لدى مستخدمي المعلومات المالية، لذا يجب توفر الخاصيتين معا للحصول على معلومات مفيدة .و لكن توفر هذه الخصائص الأساسية لا يكفي لوحده، بل يتطلب وجود أو توفر خصائص ثانوية أو مدعمة أو معززة للخصائص الأساسية كقابليتها للمقارنة و التحقق و الفهم و كذلك صلاحيتها في الوقت المناسب أو وقت الحاجة، من شأن اجتماع هذه الخصائص أن تتحقق الجودة المرجوة في المعلومات المالية التي تضمن الأساس القوي للقرار القوي و الأحسن.

ثالثا :خصائص تتعلق بمتخذي للقرارات

كما أن مستوى جودة المعلومات المالية لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومات الأساسية(الملاءمة و التمثيل الصادق) و الثانوية(القابلية للفهم، القابلية للتحقق، القابلية

[1] - سليمان بن بخمة، عبد الوهاب برحال، جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي واشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البئة المؤسسية الجزائرية، الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 02 ، مارس2017 ، ص157.

[2] - هواري أم كلثوم وآخرون، أثر نظام المعلومات المحاسبي على فاعلية المحتوى الإعلامي للكشوف المالية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد10،2016،ص150.

للمقارنة، التوقيت المناسب) المذكوة ر سابقا، بل يتعدى ذلك إلى خصائص متعلقة بالمستفيد منها أو متخذ القرار نفسه، أي مقدرته على تحليل المعلومات المالية و فهمها .فمتخذ القرار هو مستخدم المعلومات الذي يتمتع باستيعاب جيد و فهم و معرفة مسبقة في استخدام و تحليل المعلومات المالية، إذن هو مستثمر متخصص أو محلل مالي يتابع التطوا رت المالية و الاقتصادية، و يختار بين البدائل الاستثمارية و يختار أفضل بديل من البدائل المتاحة[1].

ان خاصية القابلية للفهم تعني أن تكون المعلومة مفهومة من جانب متخذ القرار، و تتأثر القابلية للفهم من ناحية مهارة و خبرة من يعدّ المعلومات من جهة، و من ناحية مهارة و خبرة المستخدم من جهة أخرى .كما أن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد فقط على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد على خصائص أخرى تتعلّق بمستخدمي المعلومات[2].

و يمكن القول أن متخذ القرار(أو مستخدم المعلومات المالية)يجب أن تتوفر فيه بعض الخصائص كالمعرفة المسبقة، القدرة على تحليل المعلومات المالية و فهمها و إدراكها و حسن استعمالها.

المطلب الثالث :أساليب و مقاييس تقييم جودة المعلومات المالية

تتعدد النماذج المستخدمة في قياس درجة جودة المعلومات المالية، و يمكن ذكر أهم هذه النماذج،جودة معايير المحاسبة الدولية، الملاءمة الإعلامية للمعلومات المالية، جودة الأرباح المحاسبية.

أولا :جودة المعايير المحاسبية الدولية

تهدف المعايير المحاسبية الدولية إلى توفير معلومات مالية ذات جودة عالية تلبي احتياجات مستخدميها الداخليين و الخارجيين و يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، و

[1] – رضوان حلوه حنان، مدخل النظرية المحاسبية(الإطار الفكري للتطبيقات العملية)، مرجع سبق ذكره، ص ص70،71.

[2] – طلال محمد علي الجحاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها و مستخدميها، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2017، ص50.

بالتالي يمكن القول أن هذه المعايير ذات جودة عالية، حيث اهتمت المعايير المحاسبية الدولية بالإفصاح في إعداد التقارير المالية و الإفصاح عن المعلومات الضرورية، و التي تساعد في التنبؤ عن الايرادات المستقبلية وتوزيع الأرباح، حيث تم تخصيص عدة معايير خاصة بالإفصاح[1] ، كما يساهم مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال التسيير الجيد و المحكم للمجلس في إنجاز معايير ذات جودة عالية، مفهومة و قابلة للتطبيق في كل أنحاء العالم مما يؤدي إلى الحصول على قوائم مالية ذات جودة عالية، حيث أن الفلسفة التي تقوم عليها هي الشفافية في التطبيق في مختلف أنحاء العالم[2].

و يسهل استعمال مجموعة مشتركة من المعايير ذات الجودة العالية على اتخاذ قرارات الاستثمار و مختلف القرارات الاقتصادية و اختيار أفضل البدائل من البدائل المتاحة[3].

كما يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية، و بالتالي اتخاذ قرارات سليمة مبنية على معلومات ذات جودة[4].

توفر معايير المحاسبة الدولية معلومات ملائمة لاحتياجات مستخدميها، و مفهومة من قبل مستخدمي القوائم المالية، ذات مصداقية عالية، و منه يمكن القول أن جودة المعلومات المالية تعتمد على توفر الجودة في معايير المحاسبة الدولية و في الجهة أو الجهاز الكفيل بذلك .كما تتميز معايير المحاسبة الدولية بخاصية عدم الثبات(المرونة)، أي أن هذه المعايير تواكب التطوارت الاقتصادية و المالية الدولية، يمكن إلغاء معيار و يحل محله معيار آخر(يستبدل بمعيار آخر)، أو إدخال تعديل على بعض المعايير وإصدار معايير جديدة ملائمة أكثر.

---

[1] – فارس جميل الصوفي، **المعايير المحاسبية الدولية والاداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة**، الطبعة الاولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان الاردن،2012، ص ص69،69.

[2] – محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، الصفحة الزرقاء، الرويبة الجزائر، 2010، ص47.

[3] – أحمد حلمي جمعة، **معايير التقارير المالية الدولية (معايير المحاسبة الدولية)**، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2015، ص34.

[4] – آلاء مصطفى الأسعد، **المعايير المحاسبية والتغي ا رت في بيئة الأعمال المعاصرة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013 ، ص264.

و لكن يختلف تطبيق المعايير حسب بيئة كل دولة ، فتطبيقها في الدول الأوروبية يختلف عن تطبيقها في الدول العربية ، كما أن تطبيقها في الدول العربية يختلف عن تطبيقها في الجزائر بسبب خصوصية و ثقافة كل بلد ، حيث أن تطبيقها في الجزائر هو صعب بسبب عدم وجود سوق مالي نشط و لأسباب أخرى.

ثانيا :الملاءمة الإعلامية للمعلومات المالية

تلعب المحاسبة دورا أساسيا و مهما في إنتاج وتوفير معلومات مالية عن الثروة التي أنتجتها المؤسسة، حيث يلجأ المستثمرون لتحليل هذه المعلومات من أجل تحديد قيمة المؤسسة و تقدير أسعار أسهمها .و قد ظهرت العديد من الدراسات التي هدفت إلى تقدير المحتوى الإعلامي للمعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة و بخلق الثروة، و ذلك عن طريق دراسة علاقة الارتباط بين المتغيرات المحاسبية و المقاييس السوقية للمردودية أو لقيمة المؤسسة(أسعار/عوائد الأسهم) فإذا كانت العلاقة قوية اعتبرت المعلومات المالية المنشوة ر ذات ملاءمة إعلامية و العكس.

1-مفاهيم الملاءمة الإعلامية :لقد تعددت الدراسات المتعلقة بموضوع الملائمة الإعلامية و قد توصلت هذه الدراسات لنتائج مختلفة نتيجة اختلاف نظرتها للمحاسبة و الفرضيات التي بنيت عليها و طريقة البحث التي استعملتها، و يمكن تحديد أربعة اتجاهات أساسية في دراسة موضوع الملاءمة الإعلامية يمكن تلخيصها كما يلي:

1-1-اتجاه التحليل الأساسي لملاءمة القيمة :حسب هذه المقاربة تؤثر المعلومات المالية في تغير أسعار الأسهم من خلال الإفصاح عن معلومات متعلقة بقيم التغير في أسعار الأسهم .و يفترض هذا الاتجاه عدم كفاءة الأسواق أي أن السوق لا يعكس جميع المعلومات المتاحة، و يتم استنتاج مدى الملاءمة الإعلامية للمعلومات المالية عن طريق قياس العوائد المترتبة عن وضع الاسراتيجيات المتعلقة بمحفظة الأوا رق المالية(الأسهم و السندات)على أساس هذه المعلومات.

1-2-الاتجاه التنبؤي للملاءمة الإعلامية :حسب هذا الاتجاه تكون المعلومات المالية ذات ملاءمة إعلامية إذا ساعدت على التنبؤ بمحددات قيمة المؤسسة، و من أهم هذه المحددات :الأرباح، التوزيعات، التدفقات النقدية المستقبلية...

1-3-الاتجاه المعلوماتي للملاءمة الإعلامية :وفق هذا الاتجاه تكون المعلومات المالية ذات ملاءمة إعلامية إذا تم استعمالها من طرف المستثمرين عند تحديد الأسعار، و يفترض هذا الاتجاه كفاءة السوق، حيث يتم استعمال مقاييس إحصائية لتحديد علاقة الارتباط بين المعلومات المالية والمعطيات السوقية، و ذلك من أجل تحديد مدى اعتماد المستثمرين على هذه المعلومات عند اتخاذهم للقرارات الاستثمارية، و تركز الدراسات في هذا الاتجاه على الأجل القصير، و ذلك من خلال دراسة فعل السوق على الافصاحات المحاسبية في فترة زمنية قصيرة نسبيا(أيام أو أسابيع بعد الإعلان على النتائج) فإذا أثرت المعلومات المالية المنشورة في تغيير توقعات المستثمرين فيما يخص التدفقات النقدية المستقبلية مما يؤدي إلى تغير أسعار الأسهم، فالمعلومات المالية تعتبر ذات ملاءمة إعلامية.

1-4-اتجاه القياس في ملاءمة القيمة :يعتمد هذا الاتجاه على دور المحاسبة في تلخيص العمليات والأحداث التي قامت بها المؤسسة في فترة زمنية معينة، و حسب هذا الاتجاه الملاءمة الإعلامية للمعلومات المالية تقاس بقدرة المعلومات المالية التي توفرها المحاسبة على تلخيص كل العمليات التي قامت بها المؤسسة و تقديمها في شكل معلومات مالية مفيدة و التي تؤثر في تحديد قيمة المؤسسة[1].

كما تعمل معايير المحاسبة الدولية على توفير معلومات ملائمة تعكس الوضعية الاقتصادية للمؤسسة و أدائها بشكل صادق، و لا يمكن أن تكون المعلومة ملائمة ما لم تستجب لاحتياجات متخذ القرار .و في هذا الإطار يعتبر مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هدف القوائم المالية هو إنتاج معل ومات ملائمة من أجل تلبية احتياجات مستخدميها و

[1] - عادل بولجنيب، دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية-د ا رسة حالة مؤسسة ALEMO الخروب ولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة2، 2014/2013،ص ص89 ،90.

خاصة المستثمرين، كما ينص المعيار المحاسبي الدولي الأول المتعلق بإعداد و عرض القوائم المالية " IAS 1 " على أن الهدف الأساسي للقوائم المالية هو إعلامي و تنبؤي.

إن الملائمة الإعلامية للمعلومات في ظل معايير المحاسبة الدولية تأتي أساسا من تبنيها نظرة اقتصادية و تنبؤية على حساب النظرة التاريخية، هذه النظرة تجسدت من خلال العديد من المبادئ المحاسبية أهمها" مبدأ الجوهر فوق الشكل("تغليب الواقع الاقتصادي على الواقع القانوني)و"مبدأ القيمة العادلة"، و التي أراد من خلالهما إعلام المستثمرين بالقيمة الحقيقية للمؤسسة بشكل أفضل[1].

و يمكن القول أن القوائم المالية المعدّة وفق معايير المحاسبة الدولية تلعب دورا إعلاميا هاما، فهي تمدّ مختلف الأطراف التي تتعامل معها المؤسسة بمعلومات مهمة تساعدهم في اتخاذ قراراتهم، حيث يرتبط الدور الإعلامي للقوائم المالية بشكل و محتوى القوائم المالية المعدّة وفق معايير المحاسبة الدولية.

ثالثا :جودة الأرباح المحاسبية

1-مفهوم جودة الأرباح :تعدّدت المفاهيم المتعلقة بجودة الأ رباح و سنذكر أهمها كالآتي:

يقصد بجودة الأرباح بأنها:" قدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح التشغيلية بالاعتماد على المعلومات المالية"[2].

كما تعني جودة الأرباح:" الأرباح التي تعلنها الشركة تعبر بصدق و واقعية عن الأرباح الحقيقية و الفعلية للشركة، و أن أرباح الشركة المنشورة ذات وجود فعلي ملموس، و أن هذه الأرقام ليس فيها مبالغات أو أرقام احتمالية"[3].

---

[1] -Tayeb SAADI, **Contenus Informationnels Du résultat net et des capitaux propres: Quelle pertinence après L'introduction des normes IFRS: Le cas de la France**, Manuscrit auteur, publié dans "Crises et nouvelles problématiques de la valeur", Nice France, 2010, P: 4.

[2] - فداء عدنان عبيد، يونس عباس أكبر، جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 4،2016، ص252.

[3] - عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، قياس أثر الممارسات المحاسبية الخاطئة لظاهرة عدم تماثل المعلومات وانعكاساته على جودة الأرباح، المحاسبية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست الجزائر، المجلد 06 ، العدد :01، 2017،ص413.

و من جهة أخرى يقصد بها" :الأرباح التي تتصف بالخصائص الرئيسية للمعلومات المالية المرغوبة لمستخدمي التقارير المالية، و التي تساعد على تحقيق أهداف الإبلاغ المالي على نحو عام، و أهداف الربح المحاسبي على نحو خاص"[1].

من خلال المفاهيم المذكوة ر سابقا يمكن القول أن مفهوم جودة الأرباح مرتبط ارتباطا مباشر بمدى استمرارية الأرباح و التنبؤ بالأرباح المستقبلية، و تقييم الأداء الحالي و المستقبلي للشركة، كما يجب أن تكون مبالغ أو قيم الأرباح حقيقية و غير مبالغ فيها.

2-أهمية جودة الأرباح :تستمد أهمية جودة الأرباح من أهمية الأرباح نفسها، إذ تعتبر أرباح الشركة من المدخلات الهامة في عملية اتخاذ القرارات خاصة القرارات المالية والاستثمارية كما تستخدم الأرباح في تقييم أداء الشركة الحالي و المستقبلي[2].

و لقد تم الاهتمام بموضوع الأرباح المحاسبية من طرف العديد من الباحثين الأكاديميين و كذلك من طرف الهيئات و المنظمات المهنية الدولية و من بينها مجلس معايير المحاسبة الدولية، خاصة بعد تعرض المؤسسات الكبرى العالمية للأزمة المالية الأخيرة و انهيار كبرى الشركات أبرزها انهيار شركة (World Com) و التي قامت بتضخيم أرباحها عن طريق تقديم معلومات غير متماثلة للمستثمرين و المساهمين و عدم الإفصاح عن اي ايراداتها بالشكل الصحيح.

و قد ظهرت العديد من الدراسات في السنوات الأخيرة حول أهمية جودة الأرباح بالنسبة للأطرف المستخدمة للمعلومات المالية، حيث تعتبر مهمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

و لعلّ أن الاهتمام بموضوع جودة الأرباح المحاسبية كان سببه الرئيسي و الأساسي انهيار الشركات الكبرى التي قامت بتضخيم أرباحها و الإفصاح عن معلومات غير حقيقية أو غير فعلية حول مبالغ أو قيم أرباحها.

---

[1] عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، قياس أثر الممارسات المحاسبية الخاطئة لظاهرة عدم تماثل المعلومات وانعكاساته على جودة الأرباح المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص413.

[2] – فداء عدنان عبيد، يونس عباس أكبر، مرجع سبق ذكره، ص255.

3-أهم المقاييس المستخدمة لتحديد جودة الأرباح :ينظر للأرباح على أنها ذات جودة عالية إذا ما عكست الأداء الحقيقي و الفعلي للإدارة .و يمكننا استعراض أهم المقاييس المستخدمة لتحديد جودة الأرباح كما يلي:

3-1-استمرارية الأرباح :تعرف استمرارية الأرباح بمدى ارتباط الأرباح المحاسبية الحالية بالأرباح المحاسبية المستقبلية، و تعتبر من أهم مقاييس تحديد جودة الأرباح.

3-2-القدرة التنبؤية للأرباح :تعرف القدرة التنبؤية للأرباح بقدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية[1].

3-3-خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح :من أهم المقاييس التي يتم استخدامها لقياس جودة الأرباح هي خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارة المؤسسة.

3-4-تمهيد الأرباح المحاسبية :يعتبر استقرار الأرباح المحاسبية أحد الصفات المرغوبة في الأرباح، حيث كلما انخفضت قيمة التدفقات النقدية التشغيلية يؤدي ذلك إلى الحصول على أرباح عالية، هو مؤشر إلى زيادة جودة الأرباح.

3-5-القيمة الملائمة للأرباح المحاسبية :تعدّ دراسة و قياس القيمة الملائمة للمعلومات المالية مهمة خاصة بالنسبة للهيئات و المنظمات التي تهتم بالمحاسبة، و تتمثل في التعرف على المحدّدات التي تتعلق بملاءمة و موثوقية القيم المحاسبية التي تنعكس في قيد حقوق الملكية(الأموال الخاصة)، و بالتالي يمكن لدراسة القيمة الملائمة أن تقدم العديد من النتائج المهمة لأطراف متعدّدة.

3-6-قيمة التغذية العكسية :تتمثل قيمة التغذية العكسية في قدرة الأرباح المحاسبية في التأثير على القرارات و ذلك من خلال تأكيد أو تصحيح التدفقات الأولية لمتخذي القرارات،

[1] - محمد زهير مجيد، رؤى أحمد جاسم، العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح وأثرها على مستخدمي المعلومات المحاسبية(دراسة مقارنة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، Journal of Economics and Administratives Sciencees ،المجلد 25، العدد110، 2019،ص619.

ثم تنبؤ الأرباح بالتدفقات النقدية المستقبلية و ذلك باستخدام قيمة التغذية العكسية لأرباح المؤسسة و مقارنتها بتوقعات التنبؤ بأرباح السنة القادمة.

3-7-توقيت الاعتراف المحاسبي :تم استخدام نموذج كل من(كيي، باسيي)و قد تم قياس توقيت الاعتراف المحاسبي باستخدام انحدار عكسي بالأرباح على عوائد الأسهم الموجبة و السالبة، حيث أنه كلما زاد الارتباط فإن هذا مؤشرا على زيادة توقيت الاعتراف المحاسبي بالأرباح.

3-8-الاقتراب من النقد :يحسب الربح المحاسبي من النقد بنسبة التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى الأرباح، حيث كلما انخفضت هذه النسبة فهذا مؤشر على ارتفاع اقتراب الربح المحاسبي من النقد، و بالتالي يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح.

3-9-جودة المستحقات :تم احتساب جودة الأرباح باستخدام المنهجية المستخدمة من قبل نموذج(فرنسيس)، و قد تم استخدام الانحراف المعياري لخطأ التنبؤ، حيث أن ارتفاع قيمة الانحراف المعياري يشير إلى زيادة الخطأ غير المفسر، و بالتالي انخفاض جودة المستحقات تؤدي إلى انخفاض جودة الأ رباح المحاسبية.

3-10- الحيادية :و تتمثل الحيادية في تجنب الإدارة عن الإفصاح أو الإبلاغ عند حدوث خسائر، أو عدم الإفصاح عن انخفاض قيمة الأرباح، و ذلك بغرض تحقيق هدف من أهداف الإدارة.

3-11-التحفظ المحاسبي :يعتبر مبدأ التحفظ المحاسبي أحد المبادئ المحاسبية، و وفق الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)يتضمن هذا المبدأ عدم المبالغة في تقييم الأرباح و الأصول، و يعدّ التحفظ المحاسبي معيارا للاختيار بين المبادئ المحاسبية التي تؤدي إلى تقليل الأرباح التراكمية المقرّر عنها[1].

[1] - عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، قياس أثر الممارسات المحاسبية الخاطئة لظاهرة عدم تماثل المعلومات وانعكاساته على جودة الأرباح المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص ص418، 419.

تتصف المعلومات المالية ذات الجودة العالية بمجموعة من الصفات و الخصائص التي قسمها الإطار المفاهيمي لإعداد و عرض القوائم المالية إلى خصائص أساسية و خصائص ثانوية، كما قام مجلس معايير المحاسبة الدولية الدولية بإصدار مجموعة من معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الخاصة بجودة المعلومات المالية.

المبحث الثاني: محددات جودة المعلومات المالية في المؤسسة

تعتبر جودة المعلومات المالية من الأهداف الرئيسية التي تسعي المؤسسة الى تحقيقه،حيث هناك مجموعة من المحددات والعوامل التي تؤثر على الجودة.

المطلب الأول:إدارة الأرباح وانعكاساتها على جودة المعلومات المالية

لكي تكون المعلومات المالية ملائمة لمستخدميها لا بد أن تتوافر فيها عدة خصائص أهمها[1]:

1- **الملائمة** :تشير إلى درجة صلة المعلومات وارتباطها بموقف صنع القرار، فكلما زادت درجة الارتباط زادت درجة ملائمتها، فالمعلومات الملائمة هي التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يعطي قرار يختلف عن الذي كان يمكن أنّ يتخذه في حالة غيابها.

2- **المصداقية** :تكون المعلومات صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ومحايدة أي خالية من التحيز، وتكون المعلومات كذلك إذا تم إعدادها وفق المبادئ المحاسبية المعروفة كالحياد الحيطة والحذر، الشمولية،... الخ.

3- **القابلية للفهم** :أي أن تكون المعلومات سهلة الفهم من قبل مستخدميها، بمعنى أنّ تكون المعلومات واضحة، فلا يجب أنّ تتضّمن أي ألفاظ أو رموز أو مصطلحات أو تعبيرات أومعادلات غير معروفة، لا يستطيع المستخدم أنّ يفهمها، حتى وإنّ كانت ذات أهمية وتم تقديمها في الوقت المناسب.

4- **قابلية المقارنة** :وتعني إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترات مالية سابقة للمؤسسة، كما يمكن مقارنتها مع قوائم لمؤسسات مماثلة، من أجل تقييم أدائها.

إذن تتحقق جودة المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية وما تحققه من منفعة

[1]- زاوي صورية ، أثر الأرباح على القوائم الممالية للمؤسسة الاقصادية،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد 47،2017، ص ص17-18.

للمستخدمين عن طريق توفر الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المالية لتكون مفيدة لاتخاذ القرارات كمدى صدق المعلومات المالية، سلامتها وخلوها من الأخطاء، مدى الاعتماد عليها وملامتها لاتخاذ القرار، مدى الإفصاح في تلك المعلومات المالية، مدى اعتمادها على تطبيق المبادئ المالية المتعارف عليها،...الخ.

تؤدي ممارسات إدارة الأرباح إلى تضليل مستخدمي المعلومات المالية بإظهار نتائج غير حقيقية، مما يؤثر على مصداقية القوائم المالية المعلن عنها كما يلي[1]:

1-1 **تأثير إدارة الأرباح على الميزانية** :تتحايل إدارة المؤسسة في الميزانية التي تقوم بإعدادها من خلال عدة عناصر أهمها:

- المبالغة في تقييم عناصر الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية،إجراء تغيرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض الأصول غير الملموسة.

- تحويل طريقة الإهتلاك من القسط الثابت إلى طريقة القسط المتناقص أو العكس، إلى جانب التلاعب في تصنيف بعض عناصر الأصول بهدف المبالغة في مصاريف الاهتلاك.

- عدم الكشف عن الديون المدينة المتأخرة، لتخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها.

- إثبات أصول محتملة قبل تحققها، مثل إثبات الإيرادات المتوقع تحصيلها.

- إضافة بضاعة أو مواد أولية متقادمة أو تالفة إلى كشوف الجرد، إلى جانب التلاعب في أسعار تقييم المخزونات بصفة عامة.

- إضافة إيرادات محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري بدلا من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب، باعتباره بندا من بنود سنوات سابقة.

- استخدام تكلفة إيجار مبنى لإخفاء تكلفة مبنى جديد من الظهور ضمن بنود الميزانية، حيث يتم إبرام عقد إيجار طويل الأجل يتم بموجبه دفع مصاريف إيجار سنوية،

[1] - زاوي صورية ، مرجع سابق، ص19.

وبالتالي التخلص من المبلغ الضخم المتعلق بالمبنى الجديد.

المطلب الثاني: السياسات والتخطيط المحاسبي وأثرهما على جودة المعلومات المالية

أولا: السياسات والتخطيط المحاسبي

يحظى القياس المحاسبي وفق سياسة التحفظ بموقع هام ضمن الاطار التقليدي لاعداد القوائم المالية، حيث ينعكس تطبيق هذه السياسة أو هذا المبدأ على العديد من التطبيقات المحاسبية، لدرجة أن العديد من المحاسبين و الاكاديميين يسمون التحفظ "بمبدأ الحيطة و الحذر"، و يعتبر بمثابة قيد على القياس المحاسبي و يسمح ببعض الاستثناءات للخروج على تطبيق بعض المبادئ المحاسبية و ذلك في ظروف محددة. و يقدم قيد الحيطة والحذر أساسا يستند عليه لتفضيل بعض الطرائق أو المقاييس أو التقديرات البديلة عند إعداد القوائم المالية [1].

1- مفهوم مبدأ التحفظ المحاسبي :

من خلال المفاهيم السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي: التحفظ المحاسبي(الحيطة والحذر) هو مبدأ محاسبي يتم اعتماده من طرف المحاسب عند إعداد القوائم المالية، في ظل ظروف عدم التأكد والشك لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة، و ينبغي عدم تضخيم أو تقليل عناصر الاصول و الخصوم .

1-1- أمثلة حول تطبيق الحيطة و الحذر(التحفظ المحاسبي):

-تطبيق طريقة التكلفة أو السوق أيها أقل للمحاسبة (تقويم)عن المخزون .

-استخدام طريقة الاهتلاك المتناقص لتحديد أقساط مصروف اهتلاك الاصول الثابتة .

-استخدام طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا LIFO في تقييم حركة المخزونات، فهي طريقة متحفظة يتم استخدامها خاصة في ظروف (حالة) التضخم .

[1] – رضوان حلوه حنان، **مدخل النظرية المحاسبية(الإطار الفكري للتطبيقات العملية)**، مرجع سبق ذكره، ص237.

-الاعتراف بالخسائر المحتملة وعدم الاعتراف بالمكاسب المحتملة حتى تتحقق فعالا، و تظهر هذه الحالات في معالجة الاحتمالات الطارئة لكل من الالتزامات الطارئة و كذلك الاصول الطارئة .

-اعتبار نفقات الابحاث والتطوير مصروفات في فترة إنفاقها لظروف عدم التأكد من امتداد منافعها للفترات المقبلة و المستقبلية[1] .

2-أسباب اللجوء لمبدأ التحفظ المحاسبي :ركز الباحثون على الاسباب التي تؤدي لوجود التحفظ المحاسبي من خلال التكاليف والمنافع التي تنجر عنه بالنسبة لجميع الاطراف التي تتعامل معها المؤسسة، حيث اعتبرت النظرية الايجابية للمحاسبة أن الدوافع الخاصة بكل فئة من فئات مستخدمي القوائم المالية لها تأثير مباشر على عملية وضع معايير المحاسبة الدولية و تعديلها، و بالتالي فإذا وجدت دوافع لفئة معينة للحصول على قوائم مالية متحفظة، فإن هذا الامر سيؤدي إلى إصدار معايير محاسبية متحفظة. و قد حدد "Watts" أربعة أسباب رئيسية للجوء إلى التحفظ سنذكرها فيما يلي :

2-1-أسباب تعاقدية :تعتبر العقود التي تربط المسيرين بالمساهمين دافعا من أجل التأثير على الارباح و توجيهها، حيث يتم استغلال هامش الحرية الممنوحة للمسيرين من أجل التأثير على ايرادات المؤسسة من أجل تعظيم المنفعة المرتبطة بهذه العقود، و يلعب التحفظ المحاسبي دورا هاما في الحد من ممارسات إدارة الارباح التي يقوم بها المسيرون، كما يساهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المساهم و المسير أو المسير و الدائن، و بالتالي التخفيض من مشكلة الوكالة، فعلى سبيل المثال يهتم الدائنون بمعرفة مقدار صافي أصول المؤسسة باعتباره يمثل ضمانا لاسترجاع أموالهم، و بالتالي فهم يشترطون عند ابرام العقد درجة عالية من التحقق بالنسبة للمعلومات التي تساهم في الرفع من صافي الاصول

[1] – اسماعيل قزال وآخرون، دراسة حول العلاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي وممارسات تمهيد الدخل في شركات المساهمة الجزائرية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 69 ، 2019،ص 234.

مقارنة بالمعلومات التي تخفض من قيمتها، و ذلك من أجل التأكد أن مبلغ صافي الاصول الذي يظهر في الميزانية قابل فعال للتحويل إلى سيولة .

2-2-المنازعات :ان المبالغة في تقييم أصول المؤسسة وأرباحها يمكن أن يكون سببا في خلق نزاعات بين الاطراف التي تتعامل معها المؤسسة بشكل أكبر من حالة تخفيض قيمة هذه الاصول و الأرباح، و بالتالي اعتماد مبدأ التحفظ سيساهم في تخفيض و تقليل هذه النزاعات .

2-3-الضرائب :تعتمد إدارة الضرائب على المعلومات الواردة في القوائم المالية لتحديد مقدار الضريبة التي تفرض على المؤسسة، و بالتالي فإن المؤسسات تلجأ إلى التحفظ و ذلك لتخفيض مقدار الضريبة المفروضة عليها .

2-4-الجهات المصدرة للمعايير :توجد دوافع لدى الهيئات المسؤولة عن اصدار المعايير من أجل اصدار و تبني معايير متحفظة، و التخفيض من قيمة الاصول و أرباح المؤسسة، و الهدف من ذلك تجنب الانتقادات الناتجة عن المبالغة في هذا التقييم. و يرى "Gotti" أن الهيئات المصدرة للمعايير تتبنى التحفظ من أجل التخفيض من احتمال التعرض للاضرار قد تؤثر على سمعة المؤسسة و على النظام الاقتصادي ككل نتيجة المبالغة في تقييم الاصول و الارباح [1].

3-أنواع التحفظ المحاسبي :هناك نوعان من التحفظ المحاسبي، و هما كما يلي :

3-1-التحفظ المشروط :و هو تحفظ الحق، و يعتمد على وقوع أحداث معينة، بمعنى أن القيم الدفترية لصافي الاصول تنخفض قيمتها و ذلك في ظل وقوع ظروف و أحداث غير ملائمة، و رغم حدوث أحداث أخرى ملائمة فإن تلك القيم الدفترية التى يمكن أن ترتفع مرة أخرى. و من الامثلة على تلك السياسات المحاسبية المتحفظة طريقة التكلفة أو السوق أيهما

[1] – فهيمة بديسي ، عادل بولجنيب، تأثير التحفظ على جودة المعلومة المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات–اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري(المالي والعمومي)على ضوء التجارب الدولية، جامعة ورقلة، 2014 ، ص ص242،241.

أقل للمحاسبة عن المخزون، و كذلك تطبيق بعض الاجراءات المحاسبية للاعتراف بخسائر التدهور الحاد في قيم الاصول طويلة الاجل و الاصول الملموسة .

3-2-التحفظ غير المشروط :هو تحفظ سابق أو مستقل عن وقوع الاحداث، أي لا يعتمد على حدوث وقائع معينة، و يعني اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي يتم تحديد استخدامها منذ البداية في معالجة الاصول التي ينتج عنها قيم دفترية لصافي الاصول أقل من القيم السوقية لتلك الاصول على مدار العمر الانتاجي لهذه الاصول، ومن الامثلة على هذه السياسات المحاسبية المتحفظة اختيار طريقة الاهتلاك المتناقص في اهتلاك الاصول الثابتة مقارنة بطريقة الاهتلاك الثابت (الخطي) أو تحميل النفقات على الفترة الحالية بدال من رسملتها كما في تكاليف البحث والتطوير و تكاليف الاقتراض[1] .

لقد خلصت دراستان (Reaver and Ryan 2005, Gassen, et al 2013) إلى أن كلا ومن التحفظ المشروط و غير المشروط يؤدي إلى تخفيض متحيز في القيم الدفترية، إلا أن التحفظ المشروط يؤدي إلى تحيز احتمالي على توقيت حدوث التدهور في قيمة الاصل، بينما يؤدي التحفظ غير المشروط إلى تحيز نهائي في القيمة الدفترية للاصول، كما تجدر الاشارة إلى أن معظم الدراسات دعت إلى ضرورة توفر التحفظ المشروط و غير المشروط معا، حيث ال يعتبر أحدهما مستقلا تماما عن الاخر، سيما أن كليهما يؤدي إلى نفس النتائج و مرتبط بنفس الدوافع .

و قد تأكدت أهمية مبدأ التحفظ المحاسبي عبر اصدار مجموعة من المعايير التي تشمل قدرا كبيرا من التحفظ من بينها اصدار مجلس معايير المحاسبة الامريكي(FASB) لمعيار الالتزامات الطارئة 1975 (SFAS5) و معيار معاشات التقاعد 1985 (SFAS87) و

[1] - أحلام عكسة، مرجع سبق ذكره، ص27.

معيار الانخفاض في قيمة الأصول 1995 (SFAS121) و المعياريين المحاسبيين الدوليين "IAS 36"و"IAS 37" [1].

5-تأثير التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية :

يعتبر تحديد أثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومة المالية عملية صعبة بسبب عدم الاتفاق حول مفهوم واضح لجودة المعلومة المالية و كذلك اختلاف آثار التحفظ باختلاف نوعيه (الشرطي أو غير الشرطي)، و كذلك اختلاف المتغيرات المستعملة في التعبير عنه، و هو ما يفسر النتائج المختلفة التي توصلت إليها مختلف الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع. إلا أن معظم الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع توصلت إلى أن هناك أثر سلبي لمبدأ التحفظ على جودة المعلومة المالية .

كما اعتبرت هذه الدراسات التحفظ على أنه طريقة غير سليمة لمعالجة حالة عدم التأكد المرتبطة بالتقييم، مما يؤدي إلى تحريف المعلومات المالية .

و قد حاول مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي (FASB) إلى إبعاد القوائم المالية عن استخدام مبدأ التحفظ و التوجه نحو استخدام مبدأ الحياد. فمن خلال اجتماعه شهر جويلية من سنة 2005 بين موقفه من مبدأ التحفظ، حيث اعتبر أن القوائم المالية يجب أن تتصف بخاصية الحياد، كما أكد على ضرورة أن ال يتضمن الاطار المفاهيمي التحفظ أو الحذر كخاصية من الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة. كما قام مجلس(FASB) باصدار البيان رقم 8 الذي عوض البيان رقم2، حيث لم يتم الاشارة فيه إلى مبدأ التحفظ المحاسبي. ويرجع السبب الرئيسي لموقف (FASB) اتجاه مبدأ التحفظ إلى أن هذا المبدأ يؤدي الانتاج معلومات قد تعكس الاداء الحقيقي للمؤسسة والوضعية المالية للمؤسسة، حيث غالبا ما يعطيها قيمة أقل من قيمتها الحقيقة مما قد يؤثر في عملية اتخاذ القرار .

[1] جوهر مناصرية، **انعكاسات التحفظ المحاسبي على ملاءمة القيمة للمعلومات لأغراض اتخاذ القرار في ظل التوجه الدولي نحو محاسبة القيمة العادلة**، Revue des sciences commerciales ، عدد خاص 01، ص24.

و في المقابل هناك بعض الدراسات أو الاتجاهات التي ترى أن للتحفظ المحاسبي دور إيجابي في الرفع من جودة المعلومة المالية، وتم تبرير هذا الاتجاه على السبب التعاقدي للتحفظ، حيث يرى "Watts"أن التحفظ المحاسبي يساهم في التقليل من عدم تماثل المعلومات بين المسيرين والمساهمين و بالتالي الحد من ممارسات إدارة الارباح من طرف المسيرين مما يؤدي إلى ارتفاع جودة المعلومات المالية. كما اعتبر "Lafond & Watts" أن السبب الاساسي للجوء إلى استخدام مبدأ التحفظ هو عدم تماثل المعلومات.

و يرى "Guay & Verrecchia" أن التحفظ المحاسبي هو مطلوب من طرف المستثمرين الخارجيين أنه يؤدي إلى إعطاء صورة واضحة عن نقاط قوة و نقاط ضعف المؤسسة و بالتالي مساعدتهم في اتخاذ القرارات .

مما سبق يمكن القول أن لمبدأ التحفظ المحاسبي آثار إيجابية و سلبية على جودة المعلومات المالية، و رغم اختلاف و تعّدد الدراسات التي اهتمت بموضوع أثر مبدأ التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المالية إلا أنها لم تتفق على ما إذا كان الاثر هو إيجابي أو سلبي، إلا أن تحديد طبيعة الاثر مرتبط بدوافع المسير من استخدام التحفظ المحاسبي.

ثانيا:أثر السياسات والتخطيط المحاسبي على جودة المعلومات المالية

يعتبر تحديد أثر التحفظ المحاسبي على جودة المعلومة المالية عملية صعبة بسبب عدم الاتفاق حول مفهوم واضح لجودة المعلومة المالية و كذلك اختلاف آثار التحفظ باختلاف نوعيه (الشرطي أو غير الشرطي)، و كذلك اختلاف المتغيرات المستعملة في التعبير عنه، و هو ما يفسر النتائج المختلفة التي توصلت إليها مختلف الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع. إلا أن معظم الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع توصلت إلى أن هناك أثر سلبي لمبدأ التحفظ على جودة المعلومة المالية .

كما اعتبرت هذه الدراسات التحفظ على أنه طريقة غير سليمة لمعالجة حالة عدم التأكد المرتبطة بالتقييم، مما يؤدي إلى تحريف المعلومات المالية .

و قد حاول مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي(FASB) إلى إبعاد القوائم المالية عن استخدام مبدأ التحفظ و التوجه نحو استخدام مبدأ الحياد. فمن خلال اجتماعه شهر جويلية من سنة 2005 بين موقفه من مبدأ التحفظ، حيث اعتبر أن القوائم المالية يجب أن تتصف بخاصية الحياد، كما أكد على ضرورة أن يتضمن الاطار المفاهيمي التحفظ أو الحذر كخاصية من الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة. كما قام مجلس(FASB) بإصدار البيان رقم 8 الذي عوض البيان رقم 02، حيث لم يتم الاشارة فيه إلى مبدأ التحفظ المحاسبي. ويرجع السبب الرئيسي لموقف (FASB) اتجاه مبدأ التحفظ إلى أن هذا المبدأ يؤدي لإنتاج معلومات قد تعكس الاداء الحقيقي للمؤسسة والوضعية المالية للمؤسسة، حيث غالبا ما يعطيها قيمة أقل من قيمتها الحقيقة مما قد يؤثر في عملية اتخاذ القرار .

و في المقابل هناك بعض الدراسات أو الاتجاهات التي ترى أن للتحفظ المحاسبي دور إيجابي في الرفع من جودة المعلومة المالية، وتم تبرير هذا الاتجاه على السبب التعاقدي للتحفظ، حيث يرى"Watts"أن التحفظ المحاسبي يساهم في التقليل من عدم تماثل المعلومات بين المسيرين والمساهمين و بالتالي الحد من ممارسات إدارة الارباح من طرف المسيرين مما يؤدي إلى ارتفاع جودة المعلومات المالية. كما اعتبر "Lafond & Watts" أن السبب الاساسي للجوء إلى استخدام مبدأ التحفظ هو عدم تماثل المعلومات و يرى "Guay & Verrecchia"أن التحفظ المحاسبي هو مطلوب من طرف المستثمرين الخارجيين لانه يؤدي إلى إعطاء صورة واضحة عن نقاط قوة و نقاط ضعف المؤسسة و بالتالي مساعدتهم في اتخاذ القرارات [1].

مما سبق يمكن القول أن لمبدأ التحفظ المحاسبي آثار إيجابية و سلبية على جودة المعلومات المالية، و رغم اختلاف و تعّدد الدراسات التي اهتمت بموضوع أثر مبدأ التحفظ

[1] عادل بولجنيب، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 81 ،87.

المحاسبي على جودة المعلومات المالية إلا أنها لم تتفق على ما إذا كان الأثر هو إيجابي أو سلبي، إلا أن تحديد طبيعة الاثر مرتبط بدوافع المسير من استخدام التحفظ المحاسبي.

المطلب الثالث: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات المالية

يمكن تلخيص دور استعمال الاجهزة والمعدات وكذا قاعدة البيانات وأنظمة الشبكات في تحسين المخرجات المحاسبية فيما يلي :

أولا :دور الاجهزة والمعدات في ايصال المعلومات المالية

الاجهزة والمعدات تشمل أجهزة ومعدات الحاسوب والأجهزة المتصلة به والمستعملة في ادخال وتشغيل وإخراج المعلومات حيث تستعمل الوحدات الاقتصادية لهذه الاجهزة في ادخال وتشغيل البيانات ومعالجتها.ويمكن بيان دور هذه الاجهزة المرتبطة الحاسوب في تحسين مخرجات المحاسبية بما يأتي[1]:

من خلال استعمال الحاسوب يتم توفير تقارير مالية متعددة في آن واحد تلك التقارير التي تساهم في توفير معلومات أكثر ملاءمة، وقد ساهم الحاسوب في تحقيق خاصية التوقيت المناسب لما يتمتع به من قدرة على الانجاز السريع وخزن المعلومات واسًترجاعها وقت الحاجة إليها ،كما يؤثر الحاسوب في حيادية المعلومات إذ أن استعماله في تشغيل البيانات سبب خفض حجم التدخل البشري، مما أدي إلى جعل نتائجه أكثر موضوعية، ويمكن الاعتماد عليها بدرجه أفضل.

ثانيا: دور استخدام قاعدة البيانات في المعلومات المالية

ينبغي ان يكون للمعلومات المالية الاقتصادية مصدر موحد ومنظم كمركز للبيانات والمعلومات في شكل ملف رئيسي يتيح التعامل مع هذه البيانات والمعلومات بطريقة تلبي

[1] - إبراهيم محمد علي الجزراوي ولقمان محمد السعيد ،"أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية" مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 75 الجامعة المستنصرية، العراق، ،2009 ص 13.

احتياجات المستفيدين منها ،وهذا المصدر أو المركز يسمى بقاعدة بيانات ، ويكمن بيان دور استعمال قاعدة البيانات على المخرجات المحاسبية كما يأتي :

إن لنظم قواعد البيانات القدرة المستقبلية على تغيير طبيعة التقارير المالية التي تتطلب حاليا استثمارات كبيرة في الوقت والجهد والأموال ومن أجل ذلك على الوحدات الاقتصادية استنتاج قاعدة بيانات وجعلها متاحة للمستخدم الخارجي كبديل عن التقارير المالية ، لان أنظمة قاعدة البيانات وإدارته (DBMS) توفر للمستخدم لغات سهلة الاستعمال من المعلومات المالية وغير المالية متاحة عندما تكون مطلوبة لتحقيق غرض ما بإمكان الموارد في الوحدة الاقتصادية استعمال البيانات المتاحة في قاعدة البيانات وإعداد التقارير المالية لتغطية أي فترة زمنية يرغب المدراء في فحصها .

ثالثا: تاثير استخدام الشبكات على المعلومات المالية

يمكن تلخيص استخدام شبكات الانترنت على تحسين المخرجات المحاسبية كما يأتي:

تقوم الودة الاقتصادية إنشاء موقع أو أكثر على شبكات المعلومات– الانترنت كوسيط نقل سريع بهدف توزيع ونشر مباشر" Reporting Online " لمعلومات غير مالية ومالية عديدة على قطاعات واسعة من المستخدمين المتصلين بالشبكة،ويتكون هؤلاء من مختصين ويحصلون على هذه البيانات والمعلومات كسمعة عامة بدون مقابل أو بمقابل محدود،وفيما يتعلق بمحتويات أو مقومات هذا التوزيع الالكتروني للمعلومات فيمكن تصنيفه على النحو الاتي:

–بيانات ومعلومات مالية مثل قائمة المركز المالي ، النسب المالية،أسعر الصرف الأجنبي،أسعار الأسهم، معلومات مالية عن صناديق الاستثمار،التقارير المالية(سنوية/ بيئية)للوحدة وإيضاحاتها مع تقرير مدقق الحسابات.

–أدوات ربط سريعة(وحدات)" Hyper links" مع مواقع أخرى على شبكة توفر للمتصل سرعة للحصول على بيانات ومعلومات أخرى مكملة قد يحتاج إليها من المواقع الأخرى.

-أدوات على المواقع تتيح للمستخدم إجراء عمليات معينة مع الوحدة الاقتصادية صاحبة الموقع كخدمات التجارة الالكترونية والمحاسبة وخدمات البنك" Online Banking"وغيرها وتنتهي بتقديم بيانات ومعلومات بهذا الشأن للمستخدم.

المبحث الثالث:اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة

ان عملية اتخاذ القرار تستخدم لمعالجة مشكل ما او مواجهة حالا او مواقف محتملة الوقوع وكذلك اهداف مرسومة.

المطلب الأول:مفهوم القرار المالي وانواعه

اولا: مفهوم القرار المالي:

لتوضيح مفهوم القرار المالي يمكننا تقديم التعاريف التالية:

التعريف الاول : هي القرارات المتعلقة بالمسائل المالية بشأن حجم الاموال التى يتم استثمارها لتمكين الشركة من إنجاز الاهداف النهائية من نوع الاصول الى سيتم شراؤها وتوزيع الدخل الثابت ومسائل أخرى مماثلة في القرارات المالية [1].

التعريف الثاني: تعرف القرارات المالية على أنها هي اختيار البديل الأمثل من بين العديد من المواقف المالية و الذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة ، حيث يقوم المحلل المالي (المدير المالي) بتحليل القوائم أو التقارير المالية و البحث عن المعلومات المحاسبية و المالية و تحليلها و تعديلها لتساعد في اتخاذ القرارات المالية[2].

ثانيا:أنواع القرار المالي:

هناك ثلاثة أنواع للقرار المالي على مستوي المؤسسة الاقتصادية[3]:

1. **القرارات الاستثمارية** : تشمل مثل هذه القرارات ما يلي :

-عملية اختيار الموجودات.

-كيفية الإنفاق على هذه الموجودات.

[1] - Manisha Tanwar, Finance decisione : concept and factors influencing it, article, p1.

[2]- الذهبيو والعزاوي جاسم محمد نجم الله، (مبادئ الإدارة العامة.منظور استراتيجي شامل) بغداد الوزيرية، مكتب الجزيرة للطباعة، 2005.ص101.

[3]- سفيان خليل المناصر، القرارات المالية و أثرها في تحديد القرار الاستراتيجي ، الطبعة الأولى ، دار جليس الزمان ، عمان ، 2010 ، ص 23.

مقابلة عوائد الاستثمار المتوقعة في المستقبل مع المبالغ المنفقة على تلك الموجودات.

-الإنفاق على الموجودات الحالية من حيث تحسينها و توسيعها مثل شراء موجودات جديدة بغرض زيادة القدرة الإنتاجية الحالية للمؤسسة.

-المبادلة التي تتم بين الربحية و السيول.

2.قرارات التمويل: ينصب اهتمام مثل هذه القرارات على ما يلي :

-تكوين رأس المال

-درجة الرفع المالي اختيار النسبة المعينة لكل نوع في التكوين المالي

3.قرارات توزيع الإرباح على المساهمين: تتعلق مثل هذه القرارات بتحديد :

-متى يتم تدوير الإرباح و احتجازها

-متى يتم توزيع الأرباح

-هل توزع الإرباح بشكل نقدي أم على شكل أسهم مجانية قرارات ذات طبيعة خاصة : تتعلق مثل هذه القرارات بالاحتياجات الطارئة للتمويل مثل حالات الاندماج و التصفية و إعادة التنظيم و غيرها.

المطلب الثاني:اهداف القرار المالي وأهميته في تحقيق الأداء المالي

أولا: اهداف القرار المالي:

أهداف القرارات المالية في ما يلي :

- **تعظيم الثروة:** يقصد ا تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة وهذا الهدف لا يوجه اهتمامه إلى الإرباح في حد ذاا بل يوجه أيضا ناحية توقيت هذه الإرباح وعنصر الخطر
- **التمييز بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لصافي الثروة:** فالقيمة الدفترية لصافي الثروة لها قدر ضئيل من الأهمية في الحصول علي قروض القصيرة والطويلة الأجل وتؤثر بطريقة غير مباشرة علي القيمة الحالية لصافي الثروة كما

تظهر بقائمة المركز المالي هي خاصة بالمؤسسة ولا تتأثر بالقيمة السوقية لحق الملكية وبذالك يسعي المدير المالي إلي اتخاذ القرارات التي دف في النهاية إلى تعظيم ثروة الملاك[1].

- **مخاطر الاستثمار** :حيث تتفاوت المخاطر حسب الشكل القانوني للمؤسسة ففي المؤسسات الفردية و شركات التضامن، تكون مخاطر الملاك اكبر من إفلاس المؤسسة ،فلا تقتصر علي ممتلكام في المؤسسة وإنما تشمل الممتلكات الشخصية أما في الشركات المساهمة فتقتصر المخاطر في حالة الإفلاس علي حصة الملاك في المؤسسة وان الاستثمار في الأسهم الممتازة أفضل من الأسهم العادية حيث تكون الأولى اقل تعرض للمخاطر.

- يتعرض الملاك لانخفاض القيمة السوقية للأسهم إذا ما كانت القرارات التي يتخذها المدير المالي خاطئة ويحدث العكس إذا كانت هذه القرارات صحيحة حيث ترتفع القيمة السوقية للأسهم مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب رأسمالية.
- من اجل تعظيم قيمة السهم يجب الوصول إلى مرحلة البحث عن لعلاقة بين الهدف والإدارة المالية في المؤسسة وبصفة عامة لكي يكون هدف الإدارة المالية أكثر فعال

ثانيا:أهمية القرار المالي في تحقيق الأداء المالي

لا يمكن أداء نشاط ما لم يتخذ قرار،فاتخاذ القرارات هي أساس عمل المدير،والتي يمكن من خلالها انجاز كل أنشطة المنظمة،وتحديد مستقبلها،ولا يمكن أداء أي وظيفة بالمنظمة (كالإنتاج والتسويق والموارد البشرية)،أو أداء وظيفة إدارية (كالتخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة) ما لم يصدر بصددها قرار يحدد من يقوم بها،ومتى،وأين،ومع من،وبأي تكلفة ،وغير ذلك[2] .

[1] – حسني بلعجوز : المخل النظرية القرار ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2010 ص99.

[2] – ماهر أحمد ، *اتخاذ القرار بين العلم والابتكار*، الدار الجامعية للنشر.اسكندرية،مصر، 2008،ص 34.

تزداد أهمية اتخاذ القرارات مع زيادة تعقد المؤسسات وتوسعها وتنوعها وتزداد التحديات التي تواجهها من تغيرات متسارعة ومنافسة حادة.ويمكن اجمال أهمية القرارات في الجوانب التالية[1] :

- ✓تعتبر عملية اتخاذ القرارات وسيلة علمية وفنية ناجعة لتطبيق وتنفيذ السياسات بصورة علمية.
- ✓تلعب القرارات الإدارية دورا فعالا في القيام بالعمليات الإدارية مثل التخطيط والتنظيم والرقابة،التنسيق.
- ✓تعتبر القرارات بمثابة قياس مدي قدرة الرؤساء الإداريين على القيام بالوظائف والمهام الإدارية المطلوب تحقيقها بأسلوب علمي وعملي رشيد.

المطلب الثالث:مراحل اتخاذ القرار المالي ومعاييره

أولا:مراحل اتخاذ القرار المالي

تسير عملية اتخاذ القرار في تدرج واضح كسمس، حيث قسمت هذه العملية إلى خمس مراحل لكل مرحلة عدد من الاجراءات والخطوات التي يجب إتباعها ليصل المسير إلى القرار الصائب الذم يعود عليه بنتائج جيدة، وسيتم ذكر االمراحل على النحو الاتي [2]:

1 . تحديد المشكلة: أم تحديد القرار المراد اتخاذه، سواء كاف قرار استثمار تمويل أو توزيع الارباح.

تحديد مختلف البدائل الممكنة: فإن كان قرار استثمار يتم تحديد مختلف المشاريع التي توافق الطلب، وأن كان قرار تمويل فيتم فيه تحديد مختلف مصادر التمويل الممكنة، أما إن كان قرار توزيع الارباح فيتم فيهاتخاذ قرار توزيع الارباح من عدمه.

[1] – غانية أسماء، أهمية القرار الإداري ودوره في إحداث الرضا الوظيفي داخل المنظمة، .*مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية،العدد02 ،2014 ، ص ص31-32.*

[2] -Marie Hèlène Allard, La gestion financière et le dirigeant de PME : le concept d'utilitè perçue mémoire présenté en vue de l'obtention de garde maitre des sciences , Montréal , 1999 , page 16.

2 . جمع البيانات والمعلومات: إن فهم المشكلة فهما حقيقيا، كاقتراح بدائل مناسبة لحلها يتطلب جمع البيانات كالمعلومات ذات الصلة بالمشكلة محل القرار، ذلك أن اتخاذ القرار الفعال، يعتمد على قدرة المدير في الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات الدقيقة كالمعلومات المحايدة كالملائمة زمنيا من مصادرها المختلفة، ومن تم تحديد أحسن الطرق للحصول عليها، ثم يقوم بتحليلها تحليلا دقيقا، ويقارن الحقائق والأرقام و يخرج من ذالك بمؤشرات كمعلومات تساعده على الوصول إلى القرار المناسب.

وقد صنف بعض علماء الادارة أنواع البيانات كالمعلومات التي يستخدمها المدير إلى:

- البيانات كالمعلومات الاولية والثانوية.
- البيانات كالمعلومات الكمية.
- البيانات كالمعلومات النوعية.

3 . اختيار البديل المناسب لحل المشكلة: تتم عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأنسب وفقا لمعايير واعتبارات موضوعية يستند إليها المدير في عملية الاختيار وأهم هذه المعايير[1] :

- تحقيق البديل للهدف او الأهداف المحددة،فيفضل البديل الذي يحقق لهم الأهداف أو أكثرها مساهمة في تحقيقها.
- اتفاق البديل مع أهمية المؤسسة وأهدافها وقيمتها ونظمها وإجراءاتها.
- قبول أفراد المؤسسة للحل البديل واستعدادهم لتنفيذه.
- درجة تأثير البديل على العلاقات الانسانية والمعاملات الناجحة بين أفراد التنظيم.
- درجة السرعة المطلوبة في الحل البديل، والموعد الذي يراد الحصول فيه على النتائج المطلوبة .
- مدى ملائمة كل بديل مع العوامل البيئية الخارجية للموسسة مثل العادات والتقاليد.

[1] – زيد منير عبومي ،" القيادة ك دورها في العملية الادارية" ،دار البداية للنشر و التوزيع,الاردن, ,2008 ،ص ص 158–157.

– القيم وأنماط السلوك والأنماط الاستهلاكية وما يمكن ان تعززه هذه البيئة من عوامل مساعدة او معرفة لكل بديل.

– المعلومات المتاحة عن الظروف البيئية المحيطة.

– كفاءة البديل والعائد الذي اتباع البدائل المختارة .

4. تطبيق القرار: من خصائص القرار الاداري أنه ينفذ عن طريق جهود وأفراد آخرين، فالمدير يتخذ القرار ولكنه لا يقوم بتنفيذه بنفسه فهو يحدد المشكلة والأهداف ويضع الاسس والقواعد ويحلل المعلومات والبيانات ويحدد البدائل وتقييمها ويختبرها ويوازن بينهما ويختار أفضلها، ثم تبدأ مرحلة التنفيذ عن طريق جهود الاخرين. حيث تحويل القرار إلى عمل فعال يتطلب فهم الافراد للتغيير المتوقع في سلوكهم وتصرفاتهم والمطلوب منهم حسب مراحل التنفيذ والاحتياجات والإمكانيات الضرورية لتطبيق القرار[1].

5. متابعة تطبيق وتقييم القرار: تتم الخطوة الاخيرة في عملية اتخاذ القرار بمتابعة عمليات التطبيق وتقييم النتائج أولا بأول، حيث تبين الرقابة على التنفيذ مدى جودة القرار ودوره في حل المشكلة موضوع القرار ،هذا إلى جانب أن المتابعة تظهر من الانحرافات عن المخطط سعيا إلى السرعة والدقة في معالجة الانحرافات السلبية والتعرف على أسبابها حتى تتفاقم ويصعب مواجهتها ومن الامور الواجب مراعاتها عن التطبيق[2].

– تحقيق التكيف بين النتائج المتوقعة للقرار والظروف والمناخ المحيط بما يضمن أقصى درجة من النجاح عند التطبيق.

– كسب تأييد المنفذين للقرار من خلال تدعيم سلوك الايجابي وتحفيزهم والتدخل شكل بناء لعلاج الاخطاء.

– السرعة والدقة في مواجهة المتغيرات الجديدة بما يسهم في استمرار تنفيذ القرار ولو تطلب الامر بعض التعديلات المادية أو البشرية أو المعنوية.

[1] – فتحي أحمد ذياب عواد، " ادارة الاعمال "(وظائف المدير في المؤسسات المعاصرة) ،دار صفاء للنشر و التوزيع , الاردن, ,2012 ص 238.

[2] – فتحي أحمد ذياب عواد, مرجع سابق، ص239.

الشكل رقم(02-01):مراحل عملية اتخاذ القرار



المصدر :محمد عبد الفتاح باغي " اتخاذ القرارات التنظيمية", دار وائل للنشر, الطبعة2 ,الاردن,2010,ص138.

ثانيا:معايير اتخاذ القرار المالي

هناك عدة معايير للاتخاذ القرار المالي يمكن أن نعرضها فيما يلي[1]:

1. حسب الغرض

تقسم الى قرارات استراتيجية وقرارات تكتيكية وقرارات تشغيلية:

1-1 قرارات إستراتيجية: هذه القرارات تهتم بوضع الخطط والسياسات المستقبلية للمؤسسة، أي انها تحدد ما تكون عليه المؤسسة في المستقبل مثل حجمها، مركزها التنافسي، ويتولى اتخاذ هذه القرارات الإدارة العليا في المؤسسة .

[1] – كحول صورية، .دور المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية .*مجلة العلوم الإنسانية،العدد* 49،2017، ص 472.

1-2 قرارات تكتيكية: هي القرارات التي تتخذ لتنفيذ قرارات الإدارة العليا، ويتخذ هذا القرار لفترة قصيرة عادة ما تكون سنة .

1-3 قرارات تشغيلية: تتخذها الإدارة الدنيا للتعامل مع المشاكل اليومية المتصلة بتنفيذ خطط المؤسسة، وتعديل خطط النشاط لكي تتماشى مع الظروف المستجدة .

1-4 حسب طبيعة المشكلة: ونقسم هذا النوع من القرارات إلى قرارات مبرمجة و هي قرارات مخططة مسبقا تهدف إلى حل المشاكل المعروفة والروتينية مثل القرارات الخاصة بالمخزون... الخ؛ وقرارات غير مبرمجة وهي قرارات غير مخطط لها مسبقا تتناول مشاكل جديدة مثل قرار دمج المؤسسة مع غيرها...الخ .

2. حسب ظروف اتخاذ القرار

تنقسم الى أربعة قرارات هي :

2-1 حالة التأكد: هو قرار سهل الإعداد له، تحيط به ظروف وعوامل معروفة، حيث في هذه الحالة توجد جميع المعلومات لاتخاذ القرار بحيث أن القرارات المعلومة تعطي نتائج معلومة .

2-2 في حالة عدم التأكد: هو قرار تم اتخاذه في أقصى درجات عدم الدراية والمعرفة، بحيث يتطلب جهدا كبيرا من طرف متخذ القرار حتى يحقق الهدف المطلوب .

2-3 في حالة المخاطرة: يتم اتخاذ القرار في ظل أنواع مختلفة من العوامل والظروف الاحتمالية، التي قد تؤثر سلبا أو إيجابا في اتخاذه وتزداد درجة المخاطرة كلما زادت العوامل والظروف الاحتمالية والعكس صحيح. الفصل الأول الإطار النظري للمعلومة المالية و اتخاذ القرارات المالية.

2-4 حالة المنافسة: يتخذ هذا القرار عندما يكون أمام متخذ القرار منافسين مستعدين لاتخاذ قرارات مشابهة ويبحثون عن البدائل وفرص، التي تكون محدودة العدد، تحقق الهدف المطلوب.

خلاصة الفصل:

لقد بذلت العديد من الهيئات المحاسبية المهنية الدولية جهودا كبيرة لإعداد و تطوير معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، و تتمثل أهمية هذه المعايير بالدرجة الأولى فيما تضمنه من تناسق و تناغم في المبادئ و السياسات المحاسبية المعمول بها ، حيث يهتم مستخدمو المعلومات بشكل أكبر بالمعلومات المفيدة التي تمكنهم من تقييم الوضعية المالية للمؤسسة وهذا ما يضمنه تطبيق معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية.

هذه المعايير تعمل على توفير معلومات مالية تتميز بالخصائص النوعية للمعلومات المالية بفضل استنادها إلى الإطار المفاهيمي الخاص بإعداد و عرض القوائم المالية الذي حدّد الخصائص النوعية الأساسية و الثانوية للمعلومات المالية و على المبادئ و القواعد المحاسبية تعكس الواقع الاقتصادي للمعاملات و الأحداث و تجعل من القوائم المالية المعدّة تترجم الصورة الحقيقية و الصادقة للمؤسسة.

الفصل الثالث: دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى إبراز أثر جودة المعلومات المالية على فعالية اتخاذ القرارات المالية، وذلك من خلال دراسة تحليلية تعتمد على تحليل القوائم المالية لمؤسسة اقتصادية خلال فترة زمنية 2024/2022.

تم الاعتماد على التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات كأداة رئيسية لتقييم الأداء وربط نتائجه بجودة المعلومات المالية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل جودة المعلومات المالية.

المبحث الثالث: تحليل المؤشرات المالية وقياس فعالية القرارات.

المبحث الرابع: مناقشة النتائج.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة[1]

سنتطرق في هذا المبحث للتعريف بتعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية.

المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة ونشاطها الرئيسي

تم اختيار تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية والتي تنشط في قطاع الفلاحة كنموذج للدراسة، حيث تتميز بتوفر بيانات مالية منتظمة.

أولا: تعريف بالمؤسسة

1.لمحة عن التعاونية.

تُعدّ تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وتجاري، تخضع لوصاية الديوان الجزائري المهني للحبوب والذي يعمل تحت إشراف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

تأسست التعاونية سنة 1952 من طرف مجموعة من الفلاحين المستعمرين ان داك وكان رئيسها المستعمر الفرنسي فينيو بموجب عقد توثيقي وكان مقرها بحي محطة القطار بالبرواقية وقد توسطت ولاية المدية وقدا لحقت بالديوان المهني للحبوب مباشرة بعد الاستقلال بموجب المرسوم الصادر في 1962/07/12.

2.الموقع الجغرافي.

تقع التعاونية في الجهة الجنوبية من ولاية المدية، على بُعد حوالي 23 كيلومترًا عن مركز الولاية، وتتربع على مساحة إجمالية تُقدّر بـ 05 هكتارات.

ثانيا :النشاط الرئيسي

تُعتبر تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية من بين الركائز الأساسية للتنمية الفلاحية والريفية بولاية المدية، حيث تلعب دورًا محوريًا في دعم الفلاحين والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي الوطني من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة والخدمات الموجهة لقطاع الحبوب والبقول الجافة.

[1]- https://cclsberrouaghia.dz تاريخ الاطلاع 26-04-2026

تتمثل المهام الأساسية للتعاونية في جمع وتخزين الحبوب بمختلف أنواعها، وجمع وتخزين البقول الجافة مثل الحمص والعدس، إضافة إلى تنقية ومعالجة وتعبئة البذور، وتموين المطاحن على مستوى الولاية بمادة القمح، وتموين الموالين بمادة الشعير العلفي. كما تعمل التعاونية على توفير البذور والمدخلات الفلاحية للفلاحين، وتقديم خدمات العتاد الفلاحي، فضلاً عن توضيب البقول الجافة ومادة الأرز وتوزيعها. وتضطلع أيضًا بدور مهم في تأطير ومرافقة فاعلي قطاع الحبوب والبقول الجافة، بهدف تطوير الإنتاج وتحسين الجودة.

متعاملي التعاونية:

الفلاحون هم المتعامل المركزي لتعاونية البرواقية.

ويشمل ذلك المنتجين الذين يزرعون الحبوب والبقوليات بشكل مباشر، والمكثفين المسؤولين عن إنتاج البذور عالية الجودة، فضلاً عن المزارعين الذين يستخدمون المنتجات الزراعية لتغذية الماشية. إن التزامهم وتعاونهم ضروريان لنجاح البرامج الزراعية.

وحدات الإنتاج الفلاحية.

وهناك المطاحن الاربع المتواجدة على مستوى الولاية التي يتم تزويدها بالقمح اللين والصلب كل حسب الحصة المسموح بها لكل مطحنة وفق برنامج محدد ،كما يتم تزويد المستهلكين المباشرين بالبقول الجافة عبر نقاط بيع موزعة عبر بعض الوحدات إضافة الى بائعي الجملة والتجزئة وبعض المؤسسات الخاصة او التابعة للدولة.

الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

الشكل رقم 03-01 : الهيكل التنظيمي تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية.



المصدر: 26-04-2026 تاريخ الاطلاع https://cclsberrouaghia.dz

أولا: المدير

يقوم المدير بالسهر على تسيير المؤسسة بصفة المسير الرئيسي وتختلف أوجه نشاطاته عن سواه باعتباره المسؤول الأول، فهو مسؤول عن وجود التنسيق بين الأفراد في المؤسسة، وربط العمل ووضع استراتيجية تطوير واتخاذ القرارات وإعطاء كافة الأوامر الواجب إتباعها، وهو يترأس جميع المصالح ،كما أنه يقوم بالأعمال الإدارية كتقرير وتصنيف أوجه النشاطات وعلاقة المديرية بالعمال، والقيام بالتوجيه والإشراف، وإعداد المخططات، لإدراك أهداف المؤسسة بعد الاجتماع مع رؤساء المصالح، وبالإضافة إلى ذلك سهره على احترام كل مسؤول المسؤوليات المطلوبة منه، كما يمضي ويصادق على الوثائق المهمة، ويتابع تنفيذه وقيادة الاجتماعات والتعاملات.

مصلحة الاعلام الآلي:

1. عملية معالجة عن بعد في حالة حدوث خلل دون توجه للوحدة أو التوجه في حالة العطب يستدعي تدخل.من أجل تحديد مهام كل مستخدم ببرنامج 2 compte) administrateur) تكفل بحساب أدمنGMATCOM.
2. تكفل بصيانة أجهزة اعلام الالي في حالة عطب سواء كان في البرمجيات أو المعدات.
3. برنامج خاص بمتابعة وإنشاء بطاقة الفلاح الخاصة بالتعاونية.
4. دراسة وتصميم وتنفيذ نظام معلومات من اجل انشاء برامج على حسب الاحتياج.
5. كتابة تقارير ودراسة حالات.
6. تنصيب برنامج لإدراج جدول اليومي لكل مصلحة .

مصلحة المنازعات:

1. متابعة استرجاع الديون تعاونية مع المتعامل .
2. متابعة الدعوى القضائية المرفوعة من طرف التعاونية أو ضدها.
3. كما تمثل مصلحة المنازعات مديرية التعاونية أمام مفتشية العمل على مستوى ولاية المدية. كما تقوم مصلحة المنازعات بختم السجلات دخول وخروج الحبوب بمحكمة دائرة

اختصاص التعاونية وكذلك تقوم بختم ومصادقة على سجلات القانونية أمام مفتشية العمل المختصة بذلك، كذلك تتولي مصلحة المنازعات بإعداد وتحرير اتفاقيات مع المتعاملين.

مصلحة المستخدمين:

1. توظيف العمال: بالنسبة لتوظيف العمال الموسميين لحملة الحصاد والدرس.
2. إثبات الحضور: يتم عن طريق آلة البصمة المثبتة على مستوى كل وحدات ومركبات التعاونية.
3. السجلات القانونية: تحتوي المصلحة على سجلات قانونية يتم تدوينها وتحيينها بانتظام وتقدم إلى المفتش والمتمثلة في مايلي:
   - سجل المستخدمين.
   - سجل العطلة السنوية .
   - سجل الوقاية والأمن وطب العمل .
   - سجل حوادث العمل سجل الأجرة.
   - سجل الملاحظات وإنذار مفتشية الشغل.
4. تصريح بالخروج أو الغياب: لا يكون خروج أي عامل أثناء أوقات العمل إلا بتصريح للخروج ممضية من طرفه ورئيسه المباشر يقدمها مصلحة المستخدمين تحديث ملف حركة العمال والكتلة الخاصة بالأجور.
5. مصلحة الأجور والشؤون الاجتماعية: تعتبر من بين المصالح التي تهتم وتراعي مصلحة العامل لدى التعاونية في إطار ما يسمح به قانون العمل والاتفاقية الجماعية والقانون الداخلي للتعاونية ضخ المنح المقررة وفق المقررات الإدارية التي تتم إصدارها سواء من طرف المديرية العامة أو مديرية التعاونية وكذا عن طريق محاضر اجتماع المصادق عليها كما يتم ضخ أجور العمال في حساباتهم الخاصة بصفة شهرية

واستخراج كشوف الرواتب الشهرية وإعداد مختلف الوثائق التي لها صلة بأجور العمال وتقديمها لمصلحة المستخدمين وتحيين السجل الخاص بالأجور على مستوى المصلحة بصفة شهرية،التكفل بشؤون العامل لدى مصالح الضمان الاجتماعي.

6.نيابة مديرية المالية والمحاسبة:يقوم نائب مدير المالية والمحاسبة بمراقبة العمليات التي تتم في كل من المصلحة التجارية ومصلحة محاسبة المادة ومصلحة المحاسبة العامة وكذا مصلحة الوسائل العامة وتتم بواسطة برنامج رقمي خاص يمكن من مراقبة جميع العمليات والتأكد من إجراء المقاربة بين المصالح، كما يعتبر مسؤول مع المدير عن جميع العمليات المالية التي تقوم بها التعاونية

7. مصلحة المحاسبة العامة: القيام بالتقييد المحاسبي لجميع العمليات التي تقوم بها التعاونية في برنامج محاسبي وهذا بعد التأكد من توفر الوثائق واستفائها للمعايير المحاسبية كما يتم اعداد المقاربة البنكية وغيرها من العمليات وختاما يتم اعداد القوائم المالية التي تعتبر اهم مصدر للمعلومات المالية.

مدقق الحسابات:

- السهرعلى تنفيذ التنظيمات والإجراءات المحددة من طرف المديرية بغية الأهداف المرسومة لضمان إمكانية التسيير المنظم والفعال ضمان نوعية ومصداقية المعلومات ودقته.
- التحقق من مدى التزام المصالح من تطبيق اللوائح والتعليمات السارية وسياسة المؤسسة وإجراءاتها.
- التأكد من ملائمة الأرقام والبيانات المحاسبية المسجلة. المقاربة اليومية بين المصالح ومراجعتها مع المدير.
- مراجعة داخلية لمهمة مسندة ممضاة من طرف المدير بخصوص أي مصلحة أو وحدة.

مصلحة الوسائل العامة:

يتمثل مهام المصلحة في تجهيز وتمويل جميع مصالح التعاونية لكن في اطر قانونية تضمن سير حسن لهذه المصلحة وكذا يتمحور تحت تعليمات السيد مدير التعاونية إن دور المصلحة يكمن في الشراء والتوزيع لجميع المستلزمات وكذا تنظيم حركة السيارات الخاصة بالحظيرة تحت لواء الأمر بالمهمة.

مصلحة محاسبة المادة:

أصبحت المصلحة تعتمد على برنامج رقمي معلوماتي محلي ولائي وطني لتسيير ومتابعة حركة مخزون التعاونية للمنتوج الصادر و الوارد الذي يضمن الشفافية و الآنية في رصد كل الكميات الواردة و الصادرة G-MAT-COM المسمى، تقوم المصلحة بمتابعة كل الوحدات والمركبات التابعة للتعاونية من تخزين وتحويل على مستوى 13 مخزن وحدة ومركب ومحطة.

مصلحة تغطية الديون:

يتم تحصيل جميع الديون المترتبة على الفلاحين تجاه التعاونية عن طريق الاقتطاع عند عملية الشراء او الاتصال بالفلاح المعني عن طريق اعذرا أولي من اجل تسوية مبلغ الدين بطريقة ودية وفي حال عدم الاستجابة يتم الاتصال به عن طريق اعذرا ثاني من اجل الالتحاق بمصالح التعاونية في اجل أقصاه 15يوم أو المباشرة في المتابعة القضائية.

مصلحة النوعية:

يتمثل دور المصلحة في السهر على مراقبة الحالة الصحية للحبوب الوافدة للتعاونية سواء من الفلاحين او الميناء أو التعاونيات الأخرى.

يتم مراقبة بقايا الحبوب عند تصفيتها من طرف المكلف بمراقبة النوعية ووضعها منعزلة عن باقي المواد التعاونية من أجل معاينتها بعد التصفية ورميها في المفرغة العمومية.

مصلحة الأسمدة و الأدوية:

يتم استقبال الأسمدة من الممونين المتعاقدين مع اتحاد تعاضديات الحبوب المنطوية تحت الديوان الجزائري المهني عن طريق وصل خاص بكل شحنة، ويتم تسجيلها في سجل خاص بمديرية الطاقة ومديرية المصالح الفلاحية وقبل التوزيع للفلاحين يجب تقديم ملف من

طرفهم،اما بالنسبة يتم استقبال الأدوية من الممونين المتعاقدين مع اتحاد تعاضديات الحبوب المنضوية تحت الديوان الجزائري المهني للحبوب عن طريق وصل، ويتم تسجيلها في سجل خاص بها ثم توزيعها على الفلاحين .

مصلحة الاستغلال:

يتمحور دور مصلحة الاستغلال في السهر على تنظيم عملية توزيع الحبوب من والى التعاونية حسب برامج مسطرة من طرف الديوان، ومن خلال تعليمات داخلية للسيد المدير التعاونية وكذا تسهر على عملية جمع الحبوب من الفلاحين على مستوى نقاط الجمع.

نيابة مديرية البذور ودعم الإنتاج:

تعتبر مديرية البذور ودعم الإنتاج العمود الفقري لتعاونية الحبوب والبقول الجافة حيث أنها تقدم مجموعة من الخدمات لصالح الفلاحين من اجل تشجيع الإنتاج وتحقيق الوفرة الإنتاجية والنوعية وذلك من خلال تشكيلتها الإدارية القائمة على فريق من الإطارات الذي يضم مهندسين ومسيرين القائمين على التسيير الحسن لهذه النيابة والذي يضمن الدعم التقني والتوجيهي للفلاحين عامة ومكثفي البذور خاصة.

مهام نيـــابة مديريــة البـذور:(programme de multiplication des semences):

أولا: تكثيــف البــذور

هو برنامج مقدم من طرف الديوان الجزائري المهني للحبوب من اجل الاستغناء عن استيراد البذور وذلك بتوفير الدعم وتقديم التوجيهات والنصائح اللازمة من طرف المختصين الى مكثفي البذور ابتداء من مرحلة تحضير مهد البذرة إلى غاية حصادها.

ثانيا: جمــع البــذور

يقوم المكثف بحصد المنتوج وتقديمه إلى مختلف نقاط الجمع الموزعة على تراب الولاية والتي بدورها تحوله إلى محطات التصفية الخاصة وذلك مع تقديم شهادة الاعتماد المؤقتة لرئيس وحدة التخزين .

تقدم منحة التكثيف بعد قبول المنتوج نهائيا من طرف المعهد الوطني حيث يتحصل الفلاح المكثف على منحة مقدمة من طرف الديوان الجزائري المهني للحبوب من اجل تحفيزهم و مكافئتهم .

ثالثا : بيـع وتـوزيـع البــذور

أ- بيـع البـذور:

تتم عملية البيع على مستوى نيابة مديرية البذور ودعم الإنتاج أو على مستوى الوحدات التابعة للتعاونية من بينها وحدة بني سليمان، وحدة عين بوسيف ووحدة شلالة العذاورة وهذا لتسهيل وكذا تقريب نقاط البيع لكل فلاحي الولاية، أما في الحالات الخاصة تقوم نيابة مديرية البذور ودعم الإنتاج ببيع مادة الشعير على حسب الشروط المتفق عليها مع الإدارة العامة وكذا مديرية المصالح الفلاحية.

ب- توزيع البذور:

يتم توزيع البذور المنتقاة والمعالجة إما إلى مختلف التعاونيات الموزعة على التراب الوطني و ذلك عبر مرسل من الإدارة العامة والى فلاحي الولاية .

تتم كل عمليات التحويلات سواء في دخول المنتوج أو خروجه عبر برنامج الرقمنة الخاص بالديوان المهني.

مصلحة الأمن الداخلي:

في اطار ضمان السير الحسن للتعاونية و حماية ممتلكاتها وكذا مراقبة حركة الدخول والخروج الحبوب ،الأسمدة و الأدوية ،الوقود، قطع الغيار،الأشخاص،العتاد الفلاحي و المواد الأخرى تم تسخير أعوان الأمن الداخلي و تكليفهم وبإشرافهم على هذه العملية.

مصلحة العتاد الفلاحي:

فيما يخص كراء العتاد تتم كالاتي

- ✓تسجيل احتياجات الفلاح في سجل مقيد اخذ المعلومات الخاصة به.
- ✓استدعاء الفلاحين أولا بأول من اجل الشروع في عملية كراء العتاد.
- ✓الفلاح يقوم بتسديد تسبيق التعاونية حسب المساحة المراد استغلالها.

يقوم المكلف بالفوترة من التأكد بان الملف كامل بعدها يقوم بإنجاز فاتورة خاصة بهذا الفلاح.

المطلب الثاني: عرض البيانات المالية .

بما أن التعاونية ذات طابع تجاري وصناعي، فإن التحليل يركز على القوائم الأساسية الآتية:

- ميزانية التعاونية(Bilan)
- جدول حسابات النتائج(TCR)
- **أولا: ميزانية التعاونية(Bilan)**

ذلك بهدف إجراء تحليل زمني يسمح بتقييم تطور الأداء للسنوات2022-2023-2024

1. الأصول (الاستخدامات)

وهي الموارد التي تملكها التعاونية وتستخدمها في نشاطها

1.1 الأصول غير الجارية (الثابتة):الأراضي مراكز التخزين، الصوامع، والمباني الإدارية،المعدات والأدوات آلات الحصاد، الشاحنات، السيارات وآلات توضيب البقول الجافة ،الات تصفية البذور.

2.1 **الأصول الجارية:**

المخزونات: تتمثل في مخزون الادوية والاسمدة لوازم تعبأة البقول الجافة، قطع غيار العتاد الفلاحي وقطع غيار السيارات ،معدات مكتب البنزين المازوت.

الزبائن: الحقوق المالية لدى الديوان المهني أو المتعاملين الاقتصاديين.

النقدية: الحسابات البنكية والسيولة المتاحة.

2. الخصوم (الموارد)

- وهي التزامات التعاونية ومصادر تمويلها.
- رأس المال الاجتماعي: رأس المال المخصص لتشغيل التعاونية.
- الاحتياطات والأرباح: الأرباح المحققة من نشاط التسويق والخدمات.

2-1 الخصوم الجارية (الالتزامات):

- الموردون: المستحقات الخاصة بـ الديوان الجزائري المهني للحبوب أو الموردين الآخرين (بذور، أسمدة) موردو الخدمات.
- تسبيقات الخدمات الاجتماعية.
- مستحقات أجور العمال والضمان الاجتماعي والضرائب وتعاضدية العمال.

ثانيا: جدول حسابات النتائج :يحتوي على مايلي:

1.التكاليف :تغطي التكاليف اليومية والنشاطات الدورية للتعاونية، وتشمل:

- أجور ومصاريف تكوين وتامين الموظفين والعمال.
- صيانة المخازن والعتاد الفلاحي وباقي المركبات.
- تكاليف نقل المحاصيل من الفلاحين إلى مراكز التجميع خلال موسم الحصاد؛
- مصاريف كراء المخازن.
- الأسمدة لإعادة بيعها للفلاحين بأسعار مدعمة.
- الادوية المستخدمة في معالجة البذور.
- مصاريف الكهرباء والماء والانترنيت.
- جميع الاستهلاكات لوازم مكتبية قطع الغيارالمازوت البنزين لوازم تعبئة البقول الجافة وغيرها.
- مصاريف التامين على الممتلكات.
- المؤونات والاهتلاكات.

2. الإيرادات: اهم مصادر الإيرادات الأساسية في التعاونية هي:

- مستحقات تخزين وتحويل الحبوب .
- هامش بيع الادوية والاسمدة.
- مستحقات معالجة البذور للفلاحين في بداية كل موسم حرث وبذر.

- تأجير آلات الحصاد (الحاصدات) للفلاحين خلال الموسم.
- نقل المحاصيل من المزارع إلى نقاط التجميع والصوامع.
- توضيب البقول الجافة.
- بيع الأكياس المخصصة لتعبئة المحاصيل.

المبحث الثاني: تقييم جودة المعلومات

تعتبر جودة المعلومات المالية هي البوصلة التي توجه الإدارة والشركاء في التعاونية نحو اتخاذ قرارات مالية سليمة ففي بيئة فلاحية تتسم بالتقلبات المناخية او تذبذب أسعار المدخلات تصبح المعلومة المالية هي الأداة الوحيدة لتقليل المخاطرّ، وان التعاونية تلعب دوراً حيوياً في الأمن الغذائي.

المطلب الأول: الخصائص النوعية

الخصائص النوعية الأساسية وهي الخصائص التي بدونها تفقد المعلومة المالية قيمتها وجدواها.

1- الملاءمة(Relevance) :

تتميز المعلومات المالية المقدمة بمايلي:

- تسمح بالتنبؤ واتخاذ القرار، خاصة مع توفر بيانات متعددة السنوات؛

القدرة على التنبؤ بالمستقبل تساعد المسيرين في توقع حجم المحاصيل والمخزونات للمواسم القادم وبالتالي التحضير الجيد سواء لموسم الحصاد او موسم الحرث والبذر ويتعلق الامر بتجهيز المخازن وشراء قطع الغيار وتوفير الأسمدة والمبيدات صيانة العتاد الفلاحي وتنصيب عمال موسميين وغيرها من التحضيرات لاستقبال الموسم الفلاحي، ويتم ذلك من خلال اعداد موازنة تقديرية بناءا على دمج معطيات سابقة وتنبؤات مستقبلية .

2-الموثوقية:

القوائم المالية للتعاونية تعكس الواقع الاقتصادي بصدق فهي تتصف بانها:

- كاملة: تشمل جميع العمليات المالية المتعلقة بنشاط التعاونية من شراء او بيع او تخزين الحبوب كراء العتاد .
- حيادية : تسجيل جميع مصاريف التسيير والتجهيز وغيرها من العمليات حسب طبيعتها بكل مصداقية بغض النظر عن مصدر المعلومات غير متحيزة لجهة معينة فهي تسجل العمليات المالية.

- خالية نسبيا من الأخطاء:(SCF) ان العمليات المحاسبية تقيد وفق النظام المحاسبي المالي ومعظم العمليات التي تقوم بها التعاونية تخضع لرقابة المدقق الداخلي كما تتوفر التعاونية على جميع السجلات القانونية المؤشرة من قبل المحكمة سواء تعلق الامر بحركة المخزونات كالحبوب او سجل الجرد او سجل العمال وغيرها كما ان جميع الميزانيات المحاسبية مصادق عليها من طرف محاسب الحسابات.

3-**احترام مبدأ الحيطة والحذر**: يتعلق الامر بتكوين مؤونات للزبائن المشكوك فيهم إضافة الى مؤونة المخزونات الفاسدة

- يتم معرفة كل النقائص على مستوى مخازن وصوامع التعاونية لتداركها إضافة الى تحضير مسبق لموسم الحصاد والدرس وموسم الحرث والبذر واخذ الإجراءات اللازمة مع مجلس الإدارة، كما تقوم التعاونية بإعداد تقارير دورية بالاستعانة الى لجان داخلية متخصصة كل حسب تخصصه تحسبا لاي لجنة خارجية .
- تعتمد المصداقية في التعاونية على الرقمنة إضافة الى تبني نظام رقابة مزدوج (داخلي وخارجي) اما من طرف محافظ الحسابات او المدقق الداخلي او الديوان ،وتشديد الرقابة الداخلية على المخازن .

4- **القابلية للمقارنة:**

- الثبات في تطبيق نفس الطرق المحاسبية مثلا اعتماد طريقة الاهتلاك الخطي او طريقة فيفو في اخراج المخزونات مما يسمح للمستخدمين بمقارنة الأداء المالي للتعاونية عبر الزمن او مقارنتها بتعاونيات أخرى في ولايات مختلفة.
- استخدام وحدات قياس موحدة في جميع التقارير مثلا مخزون الحبوب يقاس بالقنطار، والوضوح في التصنيف مثلا تصنيف المصاريف حسب طبيعتها بشكل ثابت يسهل عملية التحليل ،لكن هنا يجب استبعاد عامل المناخ لتسهل المقارنة فيستحيل مقارنة محصول سنة جفاف مع محصول سنة ممطرة.

5- القابلية للفهم(Understandability):تصنف الى :

- عرض تقارير للإدارة العليا تكون ملخصة تربط الأرقام المالية بالأداء الميداني.

- عرض تقارير لمجلس الإدارة تكون مبسطة لان من بين أعضاء مجلس الإدارة فلاحين وهم بدورهم يساهمون في اتخاذ بعض القرارت المهمة مما وجب تسهيل فهم المعلومة، أيضا فيما يتعلق ببنود عقود العمال تكون مبسطة خصوصا العمال الموسمين الذين يتميزون بمستوى دراسي محدود .
- تصنيف المعلومات مثلا كل فلاح لديه حساب خاص به من خلاله يتم معرفة مستحقاته من المحصول وماله من ديون اتجاه التعاونية تفيدنا خاصة عند المنازعات.
- الإفصاح الكافي حيث يتم استخدام الملحق لشرح السياسات المحاسبية المتبعة.
- كما لعبت الرقمنة دور مهم في تعزيز الفهم من خلال الموقع الرسمي للتعاونية هناك فضاء الزبون فضاء الاعلام وخلية الاصغاء من خلالهم يستطيع الاستفسار عن أي معلومة يريدها.

6-التوقيت المناسب:

تسعى التعاونية للحصول على المعلومات في وقتها خصوصا وان معظم قرارتها مرتبطة بموسم معين خاص مثلا عند موسم الحصاد والدرس او الحرث والبذر وهنا لعبت الرقمنة دورا مهما في وصول المعلومة في وقت قياسي بين الأطراف الداخلية والخارجية للتعاونية من الادارة العامة فلاحين وغيرهم وتجسد ذلك من خلال التطبيقات المستحدثة في جميع المصالح مما سهل في وصول المعلومات في وقتها إضافة الى الموقع الرسمي للتعاونية الذي يوافي جميع متعامليها باخر المستجدات ويصل للتعاونية كافة انشغالتهم وبالتالي تسهيل اتخاذ القرار.

المطلب الثاني: تقييم جودة الإفصاح

يُعتبر الافصاح في التعاونية بمثابة الجسر الذي يربط المحاسبة الداخلية بالعالم الخارجي و بما أنها تدير أموالاً عمومية وتتعامل مع آلاف الفلاحين، فإن الإفصاح ليس مجرد "خيار" بل هو التزام قانوني وأخلاقي لضمان الشفافية.

أولا: أنواع الإفصاح في التعاونية: ينقسم الإفصاح في التعاونية إلى ثلاثة مستويات رئيسية:

1-**الإفصاح الإلزامي** :مثل الميزانية، جدول حسابات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة وما يفرضه القانون والنظام المحاسبي المالي .

2- الإفصاح التطوعي:تقارير إضافية تقدمها الإدارة لإظهار كفاءة التعاونية، مثل تقارير دورية لمجلس الإدارة.

3-**الإفصاح الخاص بالدولة**:تقارير ترفع للديوان المهني للحبوب وللمصالح الفلاحية كتقرير يعرض قائمة الفلاحين المستفيدين من الدعم ووضعية الديون الغير محصلة من الفلاحين والمطاحن .

ثانيا:خصائص الإفصاح في التعاونية

1-جودة الإفصاح:

1-1 **التوقيت المناسب:** نشر المعلومات المالية فور انتهاء موسم الحصاد والدرس لاتخاذ قرارات الاستيراد أو التصدير كما يتم إحصاء الفلاحين وتوقع كمية الحبوب المستقبلة قبل بداية موسم الحصاد من اجل تهياه المخازن وتسخير العتاد طلب صكوك من البنك لتغطية مستحقات الفلاحين فتح مخازن استقبال المحصول في المناطق التي يكون فيها المحصول وفيرا تفاديا للطوابير وغيرها من التدابير لإنجاح العملية الإفصاح اليومي أو الأسبوعي عن كميات القمح المستلمة وقدرات الاستيعاب المتبقية في الصوامع التأخير هنا يؤدي إلى طوابير انتظار طويلة للفلاحين وتلف المحصول تحت أشعة الشمس،الإفصاح عن توفر الأصناف والكميات قبل بداية موسم البذر بوقت كافٍ. المعلومات المتأخرة تدفع الفلاحين للجوء للسوق السوداء أو زراعة بذور غير معالجة الإفصاح الفوري عن أي تدهور في جودة الحبوب المخزنة لاتخاذ قرار المعالجة أو التفريغ السريع.

1-2 الموثوقية : يتجسد من خلال تنصيب برنامج متابعة المخزون للديوان المهني للحبوب على مستوي كل من مخازن والمركبات التابعة للتعاونية كما هناك برامج تربط مصلحة المستخدمين المصلحة التجارية مع الديوان مباشرة مما عزز الموثوقية.

الإفصاح في التعاونيات يتجاوز الأرقام المالية؛ فهو يشمل أيضاً الإفصاح عن الأداء العيني كمية الحبوب المستلمة خلال موسم الحصاد وكمية البذور المباعة فعلا ولا يقتصر فقط على القيود المحاسبية لأن هذا هو ما يحدد القيمة الحقيقية للتعاونية في الاقتصاد الوطني.

1-3 عدم التحيز: يكون من خلال إظهار الإخفاقات بنفس وضوح إظهار الأرباح مثلا يتم الإفصاح عن نتيجة دورة إيجابية اوسلبية كما يتم الإفصاح عن فساد مخزون القمح او التصريح بصعوبة تحصيل الديون فالقوائم المالية تعكس الحياد في الإفصاح التمثيل الصادق يجب أن تعكس الأرقام الواقع الفعلي للمخازن والمالية أي ماهو موجود فعلياً في الصوامع عند الجرد المادي مطابق للتقارير، كما يتم الإفصاح عن النقائص التي تخرج بها اللجان الداخلية والخارجية من اجل تداركها.

1-4 تقدم معلومات دورية: تقدم جميع مصالح التعاونية تقريرات دورية الى المديرية العامة حسب الارساليات الواردة اليها إضافة الى مديرية التجارة ومديرية المصالح الفلاحية وغيرها من الهيئات الرسمية، كما يتم انعقاد مجلس الإدارة بصفة دورية لموافاته باخر المستجدات ومشاركته في اتخاذ اهم القررات كشراء العتاد الفلاحي تهياة المخازن ورفع قدرة التخزين دفع مستحقات الديون العالقة توظيف عمال جدد عرض ميزانية السنة المالية بعد المصادقة عليها من طرف محافظ الحسابات وغيرها، كما يقوم المدير بعقد اجتماعات دورية لإطارات التعاونية لمعرفة انشغالاتهم وتقديم التعليمات الضرورية وهم بدورهم يوصلون المعلومة للعمال التابعين لمصالحهم.

1-5 تعتمد شفافية نسبية

الإفصاح عن الإعانات الحكومية بما أن الدولة تدعم أسعار الحبوب، نجد ان هناك فصل واضح في التقارير المالية بين الإيرادات الناتجة عن النشاط التجاري والتعويضات المالية التي تتلقاها التعاونية من الدولة لتغطية فارق السعر ،إضافة الى رقمنه جميع المصالح فيما بينها وبين أطراف خارجية على سبيل المثال برنامج حركة المخزون الذي يربط مباشرة محاسبة المادة مع الديوان وغيرها من البرامج على غرار مصلحة العتاد والمستخدمين فان أي تحرك في المخزون تكون المديرية العامة على دراية به،و يدقق محافظ الحسابات في القوائم المالية السنوية ويصادق على صحتها، اما قرارات الاستثمار او توزيع الأرباح لا تكون الا بموافقة المديرية العامة، مجلس الإدارة دوريا على الوضعية العامة للتعاونية ويشارك الإدارة في اهم القرارات .

1-6 تحافظ على استمرارية السياسات

- التزام بالقوانين والتشريعات المنظمة لنشاط التعاونية.
- استخدام النظام المحاسبي المالي.
- التزام التعاونية بثبات الطرق المعتمدة بمتابعة المخزونات وطرق اهتلاك الاستثمارات.

المبحث الثالث: التحليل المالي باستخدام المؤشرات المالية

بعد ما تم التعرف على المؤسسة محل الدراسة ألا وهي تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية، سنقوم في هذا المبحث الى عرض ميزانيات لكل من السنوات بهدف الوصول الى دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المناسبة في التعاونية وذلك من خلال ابراز كل من مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية المساعدة على ذلك دور مؤشرات التوازن في اتخاذ القرار للتعاونية.

جدول رقم03-01: يعرض جانب الأصول للتعاونية للسنوات 2022-2023-2024.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2022	2023	2024
الأصول الثابتة	1 366 797 298,18	1 413 671 817,84	1 417 989 727,86
المخزونات	52 060 823,30	75 188 738,44	73 976 009,46
قيم قابلة لتحقيق	3 031 435 849,06	4 320 038 957,67	4 648 961 940,38
قيم جاهزة	446 890 555,43	229 804 117,44	324 418 829,83
الأصول المتداولة	3 530 387 227,79	4 625 031 813,55	5 047 356 779,67
مجموع الأصول	4 897 184 525,97	6 038 703 631,39	6 465 346 507,53

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات التعاونية.

جدول رقم03-02: يعرض جانب الخصوم للتعاونية للسنوات 2022-2023-2024.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2022	2023	2024
أموال خاصة	1 329 768 435,20	1 621 503 376,62	1 823 405 909,59
ديون ط ا	3 080 938 073,39	2 971 848 901,66	3 557 676 490,28
أموال دائمة	4 410 706 508,59	4 593 352 278,28	5 381 082 399,87
خصوم متداولة	486 478 017,38	1 445 351 353,11	1 084 264 107,66
مجموع الخصوم	4 897 184 525,97	6 038 703 631,39	6 465 346 507,53

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات التعاونية

المطلب الأول : مؤشرات السيولة و مؤشرات الربحي

أولا: مؤشرات السيولة

1. نسبة التداول(Liquidity Ratios (Current Ratio

نسبة التداول= الأصول المتداولة / الخصوم المتداول

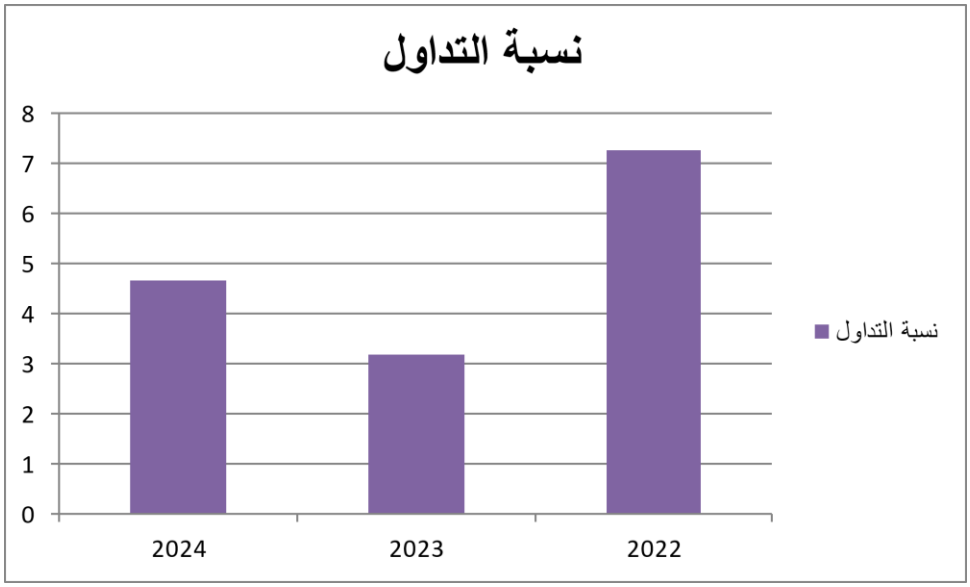
الجدول رقم 03-03 :يوضح نسبة التداول للتعاونية للفترة 2022-2023-2024.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2022	2023	2024
الاصول المتداولة	3 530 387 227,79	4 625 031 813,55	5 047 356 779,67
الخصوم المتداولة	486 478 017,38	1 445 351 353,11	1 084 264 107,66
نسبة التداول	7,257033415	3,19993599	4,655099015

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات التعاونية.

الشكل رقم 03-02 : التمثيل البياني يوضح نسبة التداول للفترة الممتدة من 2022- 2023 - 2024.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم **(03-03)**.

نسبة التداول كانت مرتفعة بصفة كبيرة سنة 2022 بلغت 7.25% مما يعني القدرة الفائقة على مواجهة الأزمات المفاجئة او سداد مستحقات الفلاحين والموردين قصيرة الاجل من خلال تحويل الأصول المتداولة الى نقد لتنخفض سنة 2023 الى 3.19% سبب زيادة الخصوم المتداولة بنسبة اكبر من زيادة الأصول المتداولة لتعود بالارتفاع نسبيا سنة 2024 لتصل الى 4.65% وعموما وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالعرف المالي السائد.

2. نسبة السيولة السريعة(Quick Ratio) :

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم المتداولة

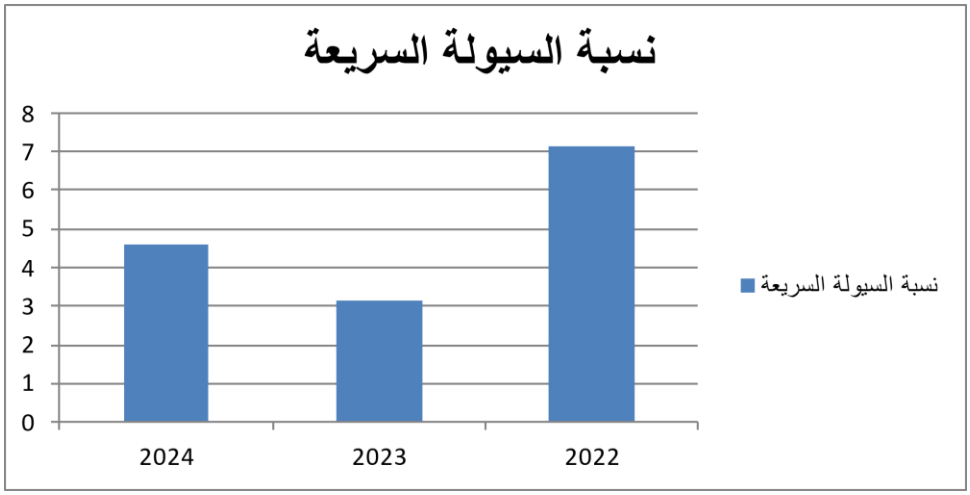
الجدول رقم 03-04: يوضح نسبة السيولة السريعة للتعاونية للفترة 2022-2023-2024.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2022	2023	2024
الاصول المتداولة	3 530 387 227,79	4 625 031 813,55	5 047 356 779,67
المخزونات	52 060 823,30	75 188 738,44	73 976 009,46
الاصول المتداولة – المخزونات	3 478 326 404,49	4 549 843 075,11	4 973 380 770,21
الخصوم المتداولة	486 478 017,38	1 445 351 353,11	1 084 264 107,66
نسبة السيولة السريعة	7,150017637	3,14791491	4,586872087

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات التعاونية.

الشكل رقم 03-03: التمثيل البياني يوضح نسبة السيولة السريعة للفترة الممتدة من 2022- 2023 - 2024.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم **(03-04)**

نسبة السيولة السريعة بلغت 7.15% سنة 2022 لتنخفض سنة 2023 الى 3.14% وتعود بالارتفاع نسبيا سنة 2024، ارتفاع نسبة السيولة السريعة راجع إلى سهولة التحويل السريع لأصول التعاونية الى نقد في المستقبل القريب مما يعني القدرة على تلبية التزاماتها المستحقة كما يوحي بان السيولة تتركز في النقدية او الديون لدى الفلاحين وليس لها علاقة بالمخزونات لان النسب متقاربة مع نسبة التداول.

3. نسبة النقدية(Cash Ratio):

نسبة النقدية = النقدية / الخصوم المتداولة

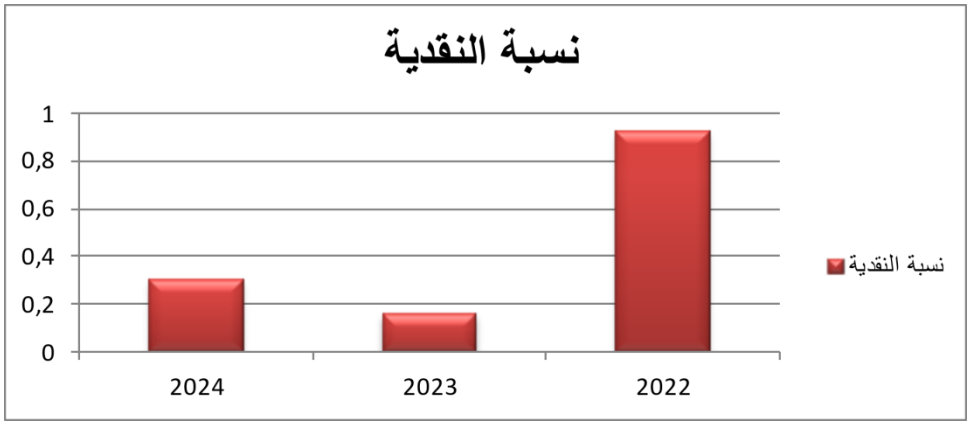
الجدول رقم 03-05: يوضح نسبة النقدية للتعاونية للفترة 2022-2023- 2024.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2022	2023	2024
خصوم متداولة	486 478 017,38	1 445 351 353,11	1 084 264 107,66
قيم جاهزة	446 890 555,43	229 804 117,44	324 418 829,83
نسبة النقدية	0,92	0,16	0,30

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات التعاونية.

الشكل رقم 03-04 : التمثيل البياني يوضح نسبة النقدية للفترة الممتدة من 2022- 2023 - 2024.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (03-05).

نرى تغيرات كبيرة في نسبة النقدية اذ بلغت 0.92% سنة 2022 مما يدل على قدرة التعاونية على التغطية الفورية لديونها دون الحاجة لتحويل أصولها المتداولة الى سيولة لتنخفض النسبة بشكل حاد سنة 2023-2024 بسبب الزيادة الرهيبة ديونها مقارنة مع انخفاض السيولة وبالتالي عدم على القدرة على الوفاء الفوري لالتزاماتها الابعد استرداد حقوقها من الغير .

ثانيا: مؤشرات الربحية (Profitability Ratios)

1.هامش الربح الصافي:

هامش الربح الصافي= صافي الربح / رقم الأعمال

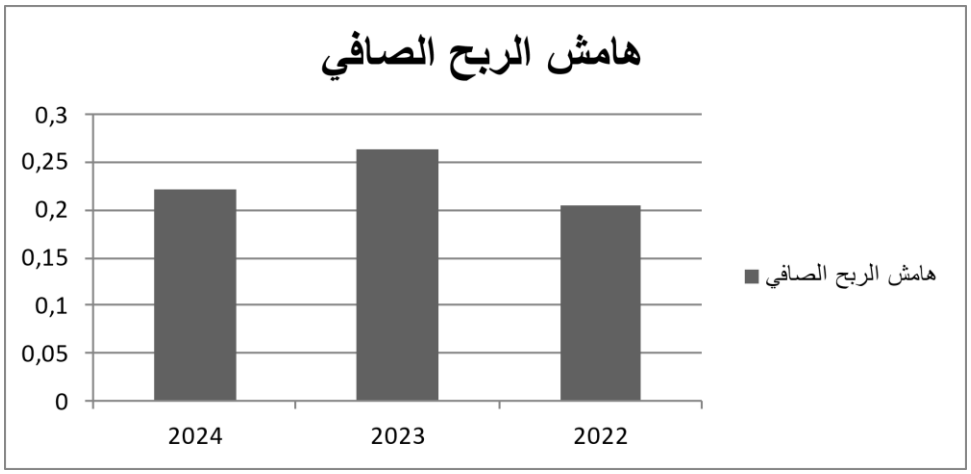
الجدول رقم 03-06: يوضح نسبة هامش الربح الصافي للتعاونية للفترة 2022-2023-2024.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2022	2023	2024
صافي الربح	179 202 262,27	298 475 445,47	263 636 345,23
رقم الأعمال	873 369 146,59	1 131 493 547,49	1 193 273 071,87
هامش الربح الصافي	0,205185016	0,263788906	0,220935469

المصدر: من اعداد الطالتين بالاعتماد على بيانات التعاونية.

الشكل رقم 03-05: التمثيل البياني يوضح هامش الربح الصافي للفترة الممتدة من 2022- 2023 - 2024.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(03-06).

نرى ان النسب متقاربة ما بين السنوات وهي ذات دلالة إيجابية عن الكفاءة العالية في التحكم في التكاليف مما يسمح للتعاونية بتمويل توسعاتها ذاتيا دون الحاجة للغير فهذا مؤشر قوي في قطاع استراتيجي كالفلاحة اين تحاول التعاونية الموازنة بين تحقيق الربحية ودعم الامن الغذائي من خلال بيع الحبوب الأسمدة والأدوية بأسعار مدعمة مهما كانت الخسائر.

3. العائد على الأصول(ROA) :

العائد على الأصول = صافي الربح / إجمالي الأصول

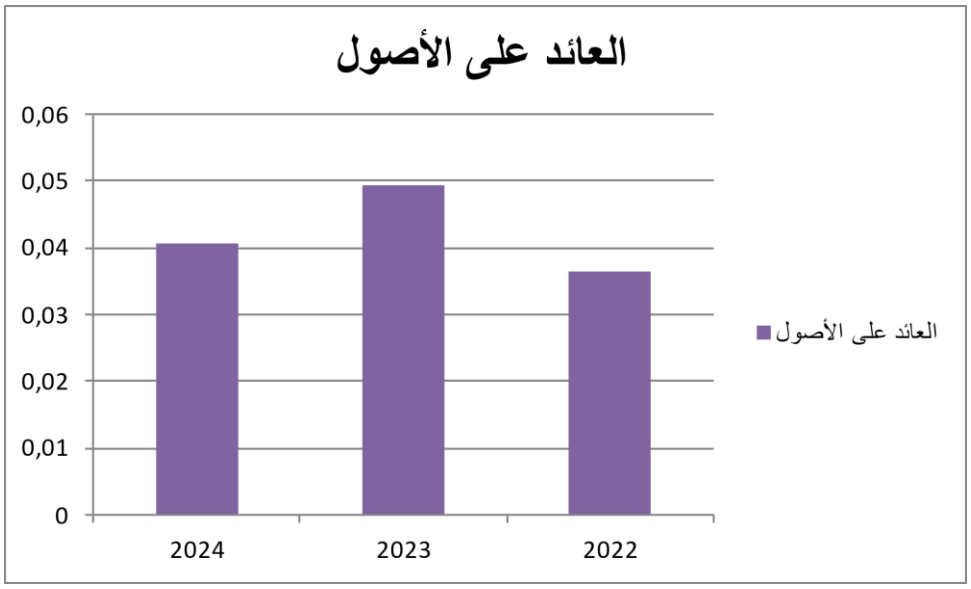
الجدول رقم 03-07:يوضح نسبة هامش الربح الصافي للتعاونية للفترة 2022-2023-2024.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2022	2023	2024
صافي الربح	179 202 262,27	298 475 445,47	263 636 345,23
مجموع الأصول	4 897 184 525,97	6 038 703 631,39	6 465 346 507,53
العائد على الأصول	0,036592916	0,049427073	0,040776832

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات التعاونية.

الشكل رقم 03-06 : التمثيل البياني يوضح العائد على الأصول للفترة الممتدة من 2022- 2023 - 2024.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(03-07) .

من خلال الجدول نلاحظ ان النسب للسنوات الثلاث ضعيفة ومتقاربة يعني ان هامش الربح منخفض مقارنة مع الحجم الكبير للأصول(مخازن صوامع عتاد فلاحي)هذا راجع كون التعاونية لا تهدف للربحية بالدرجة الأولى فهي مؤسسة اقتصادية اكثر من انها تجارية تمويلها الذاتي يقتصر فقط في كراء العتاد و توضيب البقول الجافة إضافة الى المستحقات التي تحصل عليها من الديون مقابل تخزين وتحويل لحبوب فهناك تكاليف ثابتة كمصاريف

العمال تامين الممتلكات الاهتلاكات وغيرها تتحملها التعاونية حتى ولو كان هناك ركود وبالتالي تؤثر على الربح الصافي .

3.هامش الربح الإجمالي

هامش الربح الإجمالي= (المبيعات – تكلفة المبيعات) / المبيعات

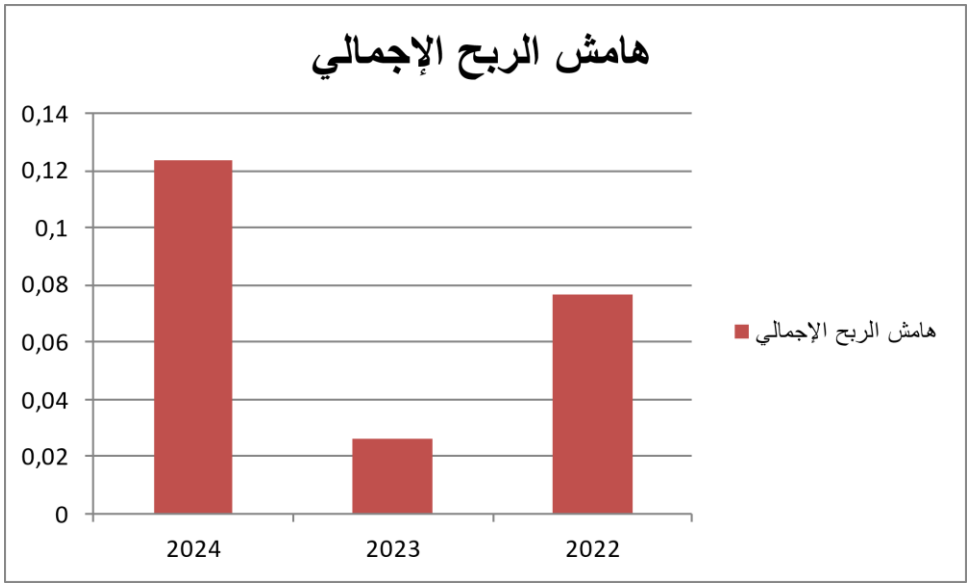
الجدول رقم 03-08:يوضح نسبة هامش الربح الإجمالي للتعاونية للفترة 2022-2023-2024.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2022	2023	2024
المبيعات	198 072 263,16	277 555 076,30	355 038 911,12
تكلفة المبيعات	182 900 920,19	270 306 815,77	311 071 623,07
المبيعات – تكلفة المبيعات	15 171 342,97	7 248 260,53	43 967 288,05
هامش الربح الإجمالي	0,07659499	0,026114675	0,123837942

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات للتعاونية.

الشكل رقم 03-07 : التمثيل البياني يوضح هامش الربح الاجمالي للفترة الممتدة من 2022- 2023 - 2024.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(03-08).

من خلال الجدول لاحظنا ان نسبة الهامش الإجمالي منخفضة كثيرا باعتبار ان التعاونية مؤسسة اقتصادية بالدرجة الأولى فنشاطها الرئيسي يعتمد على تخزين الحبوب معالجة وبيع البذور الأسمدة و الادوية البقول الجافة بأسعار مدعمة من طرف الدولة مقابل هامش بسيط محدد مسبقا اما نشاطها الثانوي فيتمثل في خدمات توضيب البقول الجافة وكراء العتاد ونادرا ما تقوم بعمليات بيع الاكياس بهامش ربح بسيط.

المطلب الثاني : مؤشرات النشاط و مؤشرات التدفقات النقدية

أولا: مؤشرات النشاط

1. دوران الأصول(Activity Ratios):

دوران الأصول = رقم الأعمال / إجمالي الأصول

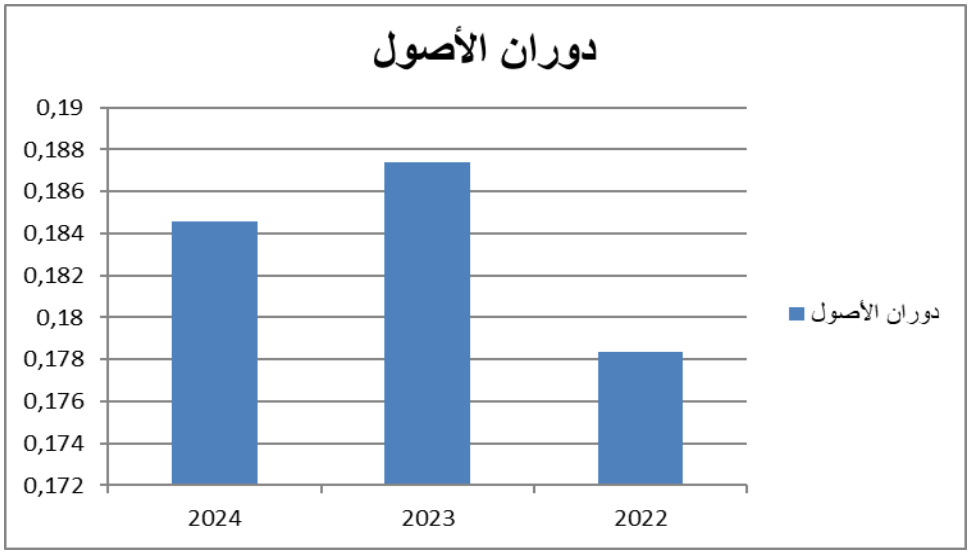
الجدول رقم 03-09 :يوضح نسبة دوران الأصول للتعاونية للفترة 2022-2023-2024.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2022	2023	2024
رقم الأعمال	873 369 146,59	1 131 493 547,49	1 193 273 071,87
مجموع الأصول	4 897 184 525,97	6 038 703 631,39	6 465 346 507,53
دوران الأصول	0,178341074	0,187373585	0,184564442

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات التعاونية.

الشكل رقم 03-08: التمثيل البياني يوضح دوران الاصول للفترة الممتدة من 2022- 2023 - 2024.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 03-09.

تدل هذه النسب المتقاربة بان التعاونية لا تستغل أصولها بكفاءة عالية لرفع رقم اعمالها لكن يمكن اعتبارها انها مقبولة اذا اخذنا بعين الاعتبار ان حوالي ثلث أصول التعاونية عبارة عن مباني و أراضي فالتعاونية لا تستطيع التحكم في رقم اعمالها لأنه مرتبط بالمناخ ففي فترة الجفاف ينخفض رقم اعمالها والعكس صحيح فالهدف الرئيسي للتعاونية ليس الربح بالدرجة الأولى وإنما الاستمرارية وتحقيق اهداف الدولة في الامن الغذائي.

2.دوران المخزون:

دوران المخزون = تكلفة المبيعات / المخزون

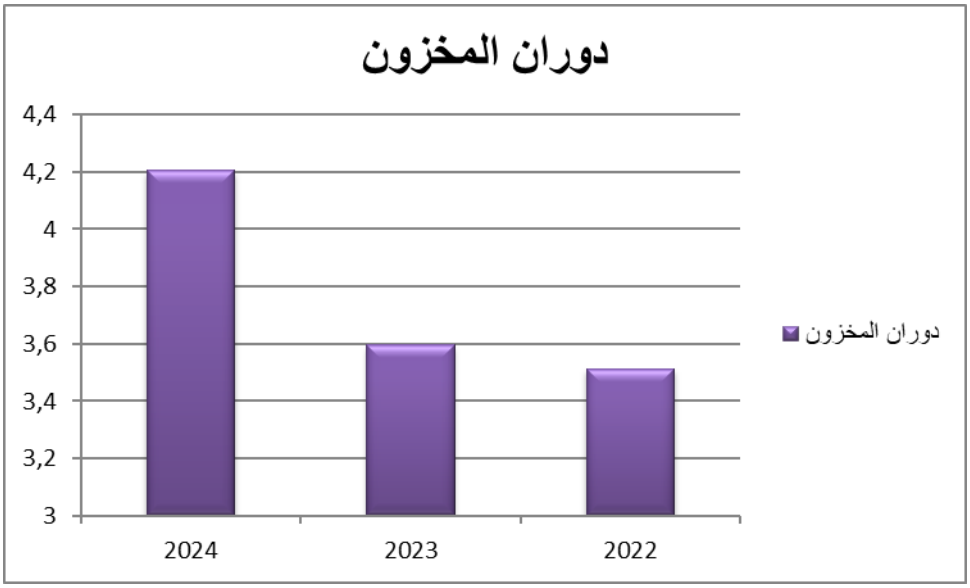
الجدول رقم 03-10 : يوضح نسبة دوران المخزون للتعاونية للفترة 2022-2023-2024.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2022	2023	2024
تكلفة المبيعات	82 900 920,191	270 306 815,77	311 071 623,07
المخزون	52 060 823,30	75 188 738,44	46 009 976 73
دوران المخزون	3,513216054	3,595043904	4,205033839

المصدر: من اعداد الطالبتتن بالاعتماد على بيانات للتعاونية.

الشكل رقم 03-09: التمثيل البياني يوضح دوران المخزون للفترة الممتدة من 2022- 2023 - 2024.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 03-10.

هذا الرقم يعني أن الشركة قامت ببيع واستبدال كامل مخزونها في سنة 2022 2023 حوالي 03 مرات في السنة أي تباع كل 104 ايام وفي 2024 تم تداول المخزون 04 مرات فالمخزون المتبقي عبارة مخزون امان من الادوية والأسمدة.

3.فترة التحصيل(Days Sales Outstanding):

فترة التحصيل= (المدينون / المبيعات)×365

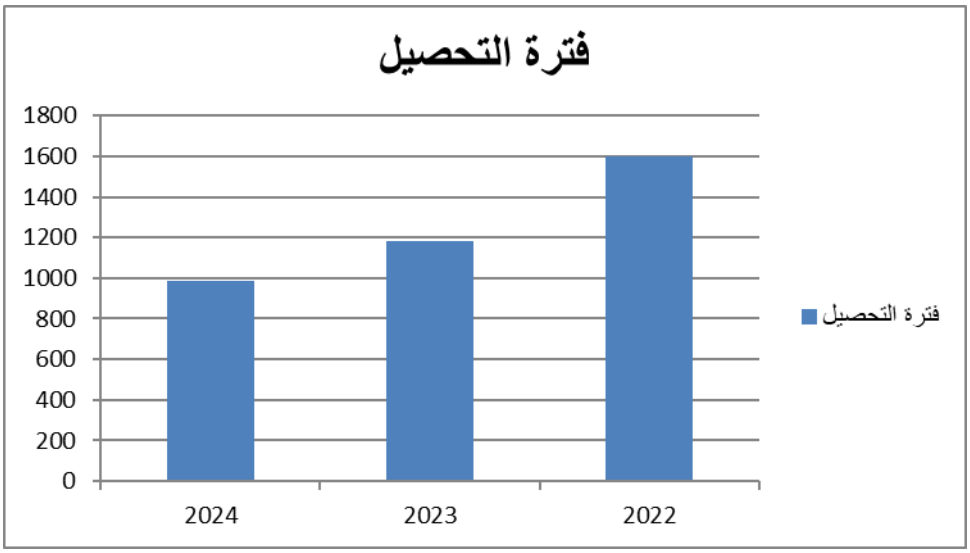
الجدول رقم 03-11 : يوضح نسبة فترة التحصيل للتعاونية للفترة 2022-2023-2024.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2022	2023	2024
المبيعات	198 072 263,16	277 555 076,30	355 038 911,12
المدينون	867 482 140,54	898 354 019,10	957 995 996,34
فترة التحصيل	1598,56295	1181,384327	984,8738482

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات التعاونية

الشكل رقم 03-10 : التمثيل البياني يوضح فترة التحصيل للفترة الممتدة من 2022- 2023 - 2024.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 03-11.

من خلال الجدول الشكل نلاحظ ان فترة التحصيل لسنة 2022 بلغت 1598.56 يوم أي ما يعادل 04 سنوات و 04 اشهر وبلغت 1181.38 اي ما يقارب 03 سنوات و 03 اشهر وسنة 2024 ما يعادل 02 سنوات و 07 اشهر حيث تعذر تحصيل الديون بسبب عجز الفلاحين على السداد بسبب الخسائر الناجمة عن موجة الجفاف كما ان جزء كبير من المدينون يخص سنوات سابقة يعتبر كديون معدومة كما يعد انخفاض فترة التحصيل تدريجيا الى للجوء التعاونية للعدالة لاسترجاع حقوقها لدى الغير.

ثانيا: مؤشرات التدفقات النقدية

1.التدفق النقدي التشغيلي

التدفق النقدي = صافي الربح +الاهتلاك +التغير في راسمال العامل

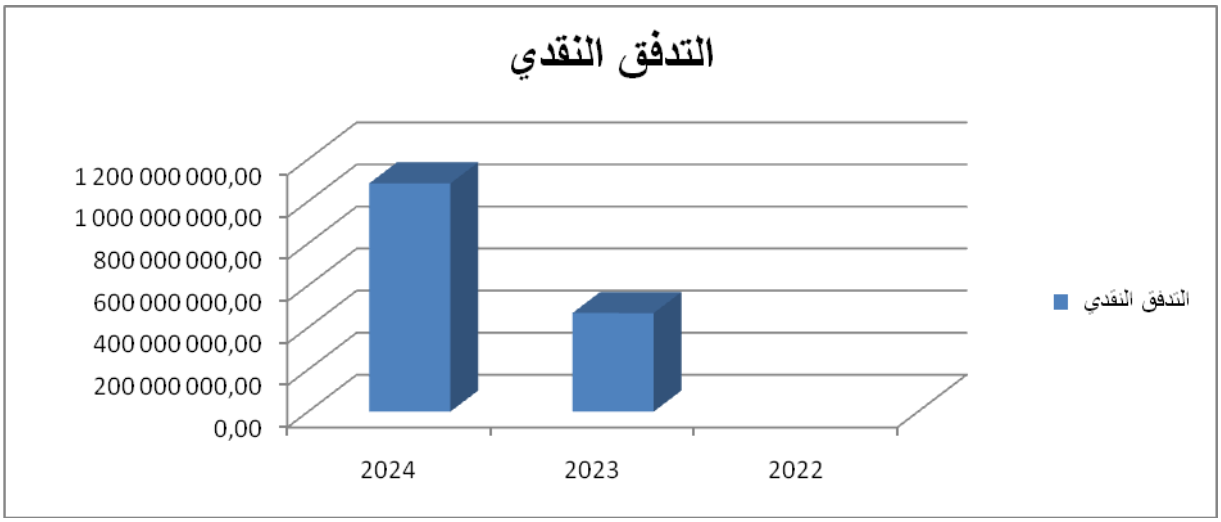
الجدول رقم 03-12 : يوضح التدفق النقدي التشغيلي للتعاونية للفترة 2022-2023-2024.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2022	2023	2024
راسمال العامل	3 043 909 210,41	3 179 680 460,44	3 963 092 672,01
التغير في راسمال العامل		135 771 250,03	783 412 211,57
الاهتلاك	39 162 897,88	34 526 518,00	38 394 538,06
صافي الربح	179 202 262,27	298 475 445,47	263 636 345,23
التدفق النقدي		468 773 213,50	1 085 443 094,86

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات التعاونية.

الشكل رقم 03-11 : التمثيل البياني يوضح التدفق النقدي للفترة الممتدة من 2022- 2023 - 2024.



التدفق النقدي هو المال الفعلي الموجود في حسابات التعاونية ونلاحظ انه إيجابي على مدار السنتين ليشهد ارتفاع ملحوظ سنة 2023وهذه التدفقات ناتجة عن أنشطة تشغيلية مثل بيع الحبوب وتقديم خدمات كراء العتاد الفلاحي وأنشطة تمويلية مثل تحصيل حقوق بالتالي هذا الارتفاع هو النتيجة الطبيعية لانخفاض فترة التحصيل التي وصلت إلى 984 يوماً إضافة

الى زيادة دوران المخزون يعني أن هناك سيولة تتحرك في المخازن على شكل بضائع تباع بالسرعة المطلوبة.

2.جودة الأرباح

جودة الأرباح = التدفقات النقدية / صافي الربح

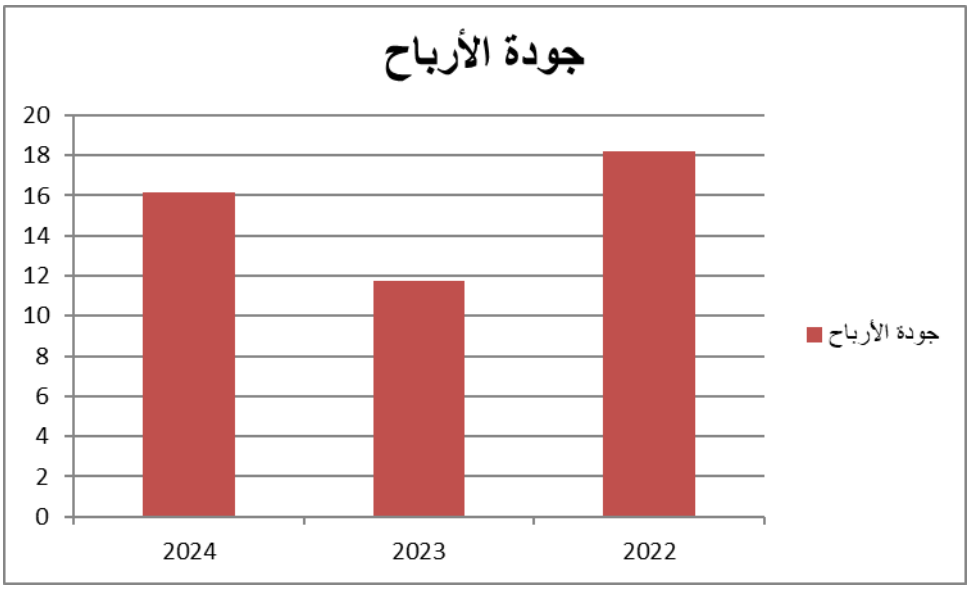
الجدول رقم 03-13: يوضح جودة الأرباح للتعاونية للفترة 2022-2023-2024.

الوحدة: دينار جزائري

البيان	2022	2023	2024
التدفق النقدي	3 262 274 370,56	3 512 682 423,91	4 265 123 555,30
صافي الربح	179 202 262,27	298 475 445,47	263 636 345,23
جودة الأرباح	18,20	11,77	16,18

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات التعاونية.

الشكل رقم 03-12 : التمثيل البياني يوضح جودة الارباح للفترة الممتدة من 2022- 2023 - 2024.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 03-13.

من خلال النسب المتحصل عليها في الشكل رقم (03-13) نلاحظ ان جودة الارباح مرتفعة ما بين السنوات حيث بلغت سنة 2022 قيمة 18.20% لتنخفض 18.20% سنة 2023 الى 11.77% وترتفع 2024 الى 16.18% مما يعني ان الأرباح ذات جودة عالية لأنها تشغيلية ونقدية يعتبر استثماراً آمناً لأن النمو مستدام وهو ما يعكسه استقرار النسب.

المبحث الرابع: مناقشة النتائج

المطلب الأول: جودة المعلومات تؤثر مباشرة على القرار

يعتبر قياس أثر جودة المعلومات على فعالية القرار المالي في التعاونية من أهم الركائز لضمان الاستدامة المالية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية. فالمعلومة ليست مجرد بيانات، بل هي "المادة الخامة " التي يُصنع منها القرار فيما يلي تحليل لأبرز محاور القرارات المالية داخل هذه التعاونيات.

تحليل القرارات المالية في التعاونية

1- تحليل قرارات التمويل (Structure de Financement)

تعتمد التعاونية في نشاطها على مزيج تمويلي خاص نظراً لضخامة عمليات الشراء الموسمية فتمويل حملة الحصاد والدرس يتم عن طريق الأموال المحولة من الديوان والتي

تكون على دفعات حتى ينتهي دفع جميع مستحقات الفلاحين كما تحصل التعاونية على عائدات تخزين وتحويل الحبوب والبقول الجافة لصالح الديوان حسب الكمية المخزنة وفي نهاية شهر تضخ المستحقات في حساب التعاونية نعتمد هنا على بيانات المخزون الحالية.

طلب التمويل بناءً على معلومات قديمة عن أسعار الادوية والأسمدة قد يؤدي إلى عجز مالي عند التنفيذ الفعلي في حالة ارتفاع أسعارها.

-كما تحصل التعاونية على اعانات من اجل تجديد حضيرة العتاد الفلاحي او بناء مخازن وصوامع.

-هنا تعتمد التعاونية على تقارير صيانة الالات وقدرة المخازن على استيعاب المخزون

-سوء تخصيص الموارد يؤدي الى صرف التمويل في بنود غير عاجلة بسبب خطأ في تقدير الاحتياجات الميدانية، فمصادر التمويل للتعاونية تعتبر محدودة مقارنة بباقي المؤسسات لان مجمل نشاطها هادف لدعم الفلاحة وتحقيق الامن الغذائي كما ان تذبذب الإنتاج يؤثر على قرارات التمويل بسبب بالمناخ؛ ففي سنوات الجفاف، تنخفض الإيرادات بينما تظل التكاليف الثابتة مرتفعة.

-ساهمت الأنظمة الرقمية في التعاونية في رفع جودة المعلومات المالية من خلال توفير بيانات حية عن حركة المخازن والبيع، مما يسهل مراقبة التدفقات النقدية.

-استخدام البيانات التاريخية لتوقع الاحتياجات التمويلية المستقبلية بدقة عالية.

2- تحليل قرارات الاستثمار(Décisions d'Investissement)

تتجه القرارات الاستثمارية في التعاونية نحو تعزيز القدرات اللوجستية ، وتشمل توسيع قدرات التخزين الاستثمار في بناء صوامع جديدة لزيادة قدرة الاستيعاب او ترميم المستودعات لتقليل نسبة الضياع من المحاصيل و يكون بناءا على معلومات دقيقة عن توسع المساحات المزروعة في منطقة معينة تحديث العتاد اتخاذ قرارات بشراء آلات حصاد

متطورة أو شاحنات نقل لتقليل التكاليف التشغيلية على المدى الطويل يتم من خلال سجلات الصيانة الدقيقة (معلومات تقنية)،ليتخذ القرارها نستثمر في إصلاح العتاد القديم أم نشتري اخر جديد.

-اذا كانت بيانات تكاليف التشغيل (طاقة، عمالة، صيانة) غير دقيقة، فإن التوقعات الربحية ستكون مضللة، مما قد يؤدي لفشل الاستثمار.

- استعمال الرقمنة من خلال الاستثمار في أنظمة معلوماتية لمراقبة المخزون بدقة، مما يقلل من الثغرات المالية الناتجة عن سوء التسيير.

-تخصيص موارد التعاونية غالباً ما تعمل بميزانيات محدودة، وجودة المعلومات تحدد أولويات الإنفاق.

-الاستثمار في العنصر البشري من خلال القيام بدورات تكوينية لصالح عمال و اطارات التعاونية المعلومات الاستباقية حول تغيرات المناخ أو الآفات الزراعية تجعل التعاونية تستثمر في مخازن مبردة أو تقنيات معالجة معينة لتقليل الخسائر.

3- تحليل قرارات توزيع الأرباح:

يعتبر قرار توزيع الأرباح قرارا مهما في التعاونية لا يتم الا بموافقة الديوان بعد دراسة الوضعية المالية للتعاونية حيث تحدد نسبة الأرباح بنسبة محددة من مجموع الارباح والباقي يبقى كأرباح محتجزة.

اختبار الفرضيات:

جودة المعلومات تؤثر مباشرة على القرار

✓ **الفرضية صحيحة**

إن العلاقة بين جودة المعلومات وفعالية القرار المالي في تعاونية الحبوب هي علاقة طردية قوية فكلما زادت دقة وتوقيت المعلومات المالية تمكنت الإدارة من اتخاذ قرارات مالية تقلل من الهدر وتعظم من الربحية الاجتماعية والاقتصادية للتعاونية .

قدرة المعلومة على التأثير في القرار المالي من خلال مساعدة المسيرين على التنبؤ بالنتائج المستقبلية أو تقييم القرارات السابقة مثل توقعات مخزون القمح وأثره على التدفق النقدي

خلو المعلومات من الأخطاء الجوهرية، خاصة في تقدير تكاليف الشراء، التخزين، وتوزيع البقول مما يساهم في ترشيد النفقات.

وصول المعلومة في الوقت الذي يحتاجه متخذ القرار؛ فالمعلومة المتأخرة في سوق الحبوب المتقلب قد تؤدي لخسائر كبيرة.

سهولة استيعاب التقارير المالية من قبل الإدارة، وإمكانية التأكد من صحتها من خلال الوثائق المحاسبية.

الأرقام تعكس الواقع الفعلي للمخازن، وهو أمر حيوي جنب التعاونية العجز المفاجئ كون التقارير واضحة لمجلس الإدارة الذي يضم فلاحين سهل عليهم المشاركة في اتخاذ القرار.

الرقمنة المالية الاستثمار في برمجيات تسيير المخزون والفوترة الإلكترونية لتقليل الأخطاء البشرية وبالتالي اتخاذ قرارت سليمة.

المطلب الثاني :المؤشرات المالية تعكس فعالية القرارات المالية

- ✓ **الفرضية صحيحة**

أولا: مؤشرات السيولة

بعد دراسة مؤشرات السيولة توصلنا الى ان القررات المالية اثبتت على قدرة التعاونية على مواجهة أي صدمات اقتصادية مفاجئة وثقة مطلقة من الموردين والبنوك في قدرة التعاونية على السداد إضافة الى استقلالية مالية تامة عن القروض البنكية وفوائدها هناك 03 فرضيات.

الفرضية 1:

وجود مبالغ ضخمة في الحسابات الجارية لا يتم استثمارها تراكم نقدية معطلة.

يجب استخدام الفائض النقدي في توسعة النشاط.

الفرضية 2:

وجود مبالغ ضخمة لدى العملاء (ذمم مدينة) يجب تحصيلها:

يجب اخذ قرار تشديد سياسة تحصيل الديون.

الفرضية 3:

وجود بضاعة مكدسة في المستودعات لا تباع، مما يرفع قيمة الأصول ورقياً لكنه يقلل السيولة الفعلية.

يجب استخدام المخزون اذا لم يكن ضروري والتاكد من عدم تلفه فالمخزون ضروري متعلق بالاسمدة وقطع الغيار وغيرها.

اثبت الدراسة صحة الفرضية الثانية وبالتالي فشل التعاونية في استرداد أموالها من الغير يجب اخذ قرار تحصيل الديون نشير ان سبب ذلك يعود لموجة الجفاف وعجز الفلاحين على السداد.

ثانيا: مؤشرات الربحية

مؤشرات الربحية (فعالية قرارات الاستغلال) تُظهر هذه المؤشرات مدى قدرة الإدارة على تحويل النشاط الفلاحي إلى قيمة مضافة.

تكدس الأصول المعطلة.

الفرضية 1:

يوجد أصول ضخمة جداً (مثل الشاحنات، المخازن والآلات) لا تُساهم في توليد الأرباح:

رفع دوران الأصول لا يمكن اي استغلالها طول العام لطبيعة موسمية النشاط الفلاحي.

الفرضية 2:

هناك سيولة في الخزينة/البنك.

التخلص من السيولة الزائدة يجب استثمار النقد الفائض فوراً وهو امر مستحيل أموال الديوان لا يمكن التصرف فيها فهي مخصصة لسداد المستحقات الفلاحية والموردين.

الفرضية 3:

يجب ان ترفع من هامش الربح على المبيعات منخفض:

ترفع سعر البيع او تخفض التكاليف وهو امر مستحيل فأسعار البيع مدعمة فالتعاونية تربح من غير مبيعاتها لهذا يجب البحث عن مصادر بديلة لتحقيق عوائد.

نتاكد من صحة الفرضية الثالثة ، أي أن التعاونية تربح من غير مبيعاتها التي تمتلكها، اهم ايراد لها مستحقات تخزين الحبوب ومعالجة الحبوب او الحصول على اعانات تجديد عتادها الفلاحي لهذا وجب خلق أنشطة جديدة تحقق ايراد .

ثالثا: مؤشرات النشاط

الفرضية 1:

التعاونية لا تستغل أصولها بكفاءة عالية لرفع رقم اعمالها لكن يمكن (أصول ثابتة) مقابل عوائد بطيئة.

يجب معرفة الأصناف التي تحقق أرباحاً والأصناف التي تستهلك مساحة بلا فائدة التخلص منها وهذا مستحيل لان اغلب الأصول الثابتة عبارة عن مباني مخازن وصوامع التخزين تستغل حسب محزون الحبوب وعتاد فلاحي يستعمل موسمي الحصاد والحرث فقط.

الفرضية 2:

التعاونية تحصل ديونها في فترة طويلة مما يستدعي اخذ تدابير لازمة، كما ان القرار المالي المرتبط بفترة التحصيل هو موازنة دقيقة بين الربحية والسيولة.

حيث تعذر تحصيل الديون بسبب عجز الفلاحين على السداد بسبب الخسائر الناجمة عن موجة الجفاف.

ان جزء كبير من المدينون يخص سنوات سابقة يعتبر كديون معدومة لهذ وجب اخذ إجراءات قانونية ضد المتعثرين.

الفرضية 3:

مدة دوران المخزون طويلة .

يجب تحويل البضاعة إلى نقد بشكل أسرع لتقليل التكاليف كلما قل بقاء البضاعة في المستودع، قلت تكاليف التخزين والتلف والتأمين .

نلاحظ صحة الفرضية الثانية والثالثة .

يجب تقصير دورة تحويل النقد اي الوقت المستغرق بين شراء البذور/الأسمدة وتحصيل مستحقات بيعه قصر هذه الدورة يعكس قراراً مالياً ذكياً في إدارة التحصيل.

رابعا: مؤشرات التدفقات النقدية

التدفق النقدي إيجابي .

الفرضية 1:

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (مثل بيع المنتجات أو تقديم الخدمات).

يعني أن الشركة قادرة على توليد سيولة من نشاطها الأساسي كما لها القدرة على تمويل العمليات اليومية دون الحاجة للاقتراض الخارجي.

الفرضية 2:

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

تتعلق بشراء أو بيع الأصول طويلة الأجل (مثل شراء معدات، عقارات).

الفرضية 3:

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية تشمل حركة الأموال مع الموردون والزبائن (مثل تحصيل ديون الفلاحين، سداد ديون الموردين أو توزيع أرباح على العمال).

جميع الفرضيات صحيحة .

خامسا: جودة الأرباح

الفرضية 1:

الأرباح ذات جودة عالية.

يعني ان الارباح ذات جودة عالية لأنها تشغيلية ونقدية يعتبر استثماراً آمناً لأن النمو مستدام وهو ما يعكسه استقرار النسب.

الفرضية 2:

أرباح رأسمالية" (بيع الات اومعدات نقل).

فإن هذه الأرباح تعتبر مخاطرة كبيرة لأنها لن تتكرر العام القادم.

الفرضية الثانية صحيحة فالارباح تعكس الأداء التشغيلي الحقيقي للتعاونية، وليست ناتجة عن تلاعبات محاسبية أو أحداث عارضة.

خلاصة الفصل :

إن الحصول على معلومات صحيحة تتمتع بالدقة اللازمة هي الأساس الذي تبنى عليه القوائم المالية بمختلف أنواعها ، والتي تتضمن معلومات تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة، ومن أجل مفهم تلك المعلومات التي تقدها القوائم المالية وإستخدامها بشكل صحيح في إتخاذ القرارات بمختلف أنواعها فإن المستخدم يلجأ إلى عملية تحليل هذه المعلومات عن طريق حساب بعض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة و توضح العلاقة بين مختلف عناصر القوائم المالية و كان ذلك بعد إجراء تعديلات على القيم الموجودة في القوائم المالية و التي تلخص في قائمة تدعى الميزانية.

يتم إتخاذ القرارات المالية بمختلف أنواعها بعد القيام بعملية التقييم للوقوف على الوضع المالي للمؤسسة وعلى أساسه يقوم المسيرون بإتخاذ قرارات جديدة أو تصحيحية للإجراءات المطبقة سابقا ذلك عن طريق إستعمال وسائل تساعد المسيرين على إتخاذ قرارات رشيدة وصحيحة.

إن نجاح القرار المالي في تعاونية الحبوب لا يقاس فقط بالربح المحاسبي، بل بمدى قدرتها على ضمان استمرارية جمع المحصول وتوزيعه دون انقطاع، مع الحفاظ على التوازن بين الموارد والاحتياجات المالية.

خاتمة

وللإلمام بمحتوى الدراسة تم عرض الموضوع من خلال ثلاث فصول، فصلين خصصا للجانب النظري عرض فيهما مفاهيم نظرية حول تقييم الأداء المالي وقائمة التدفقات النقدية، وفصل تطبيقي تم من خلاله اسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة تعاونية الحبوب والبقول الجافة بالبرواقية.

وعلى ضوء هذا تم التوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات.

1. نتائج اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** تعتبر عملية تقييم الاداء المالي عملية هامة وفعالة لتحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية.

تم تأكيد صحة هذه الفرضية، حيث تبين ان تقييم الاداء المالي يساعد المؤسسة على معرفة وضعيتها المالية والكشف عن نقاط القوة لعزيزها ونقاط الضعف لمعالجتها ،كما يساهم في تحسين عملية التخطيط واتخاذ القرار.

- **الفرضية الثانية:** يقصد بجودة المعلومات المالية الصفات النوعية التي تتصف بها المعلومات المالية، وأيضا مدى منفعة وموثوقية هذه المعلومات المالية وملائمتها للأغراض التي أعدت من أجلها.

تم تاكيد صحة هذه الفرضية ،اذ ان جودة المعلومات المالية ترتبط بتوفر الخصائص النوعية مثل الملائمة ،المصداقية، القابليةللفهم والمقارنة،مما يجعل المعلومات اكثر فائدة وموثوقية لمستخدميها في اتخاذ القرارات.

- **الفرضية الثالثة:** يتم استعمال جودة المعلومات المالية انطلاقا من الخصائص النوعية المتوفرة في المعلومات المالية.

تم تاكيد صحة هذه الفرضية،لان الاستفادة من المعلومات المالية تعتمد أساسا على مدي توفر الخصائص النوعية فيها،حيث تؤدي المعلومات الدقيقة والواضحة والملائمة الى تحسين فعالية القرارات المالية داخل المؤسسة.

2. نتائج الدراسة

- ✓تصف المعلومات المالية الوضعية المالية للمؤسسة وهذا ما يساعد متخذي القرار ؛
- ✓ تتم عملية اتخاذ القرارات بمجموعة من المراحل تبدأ بجمع المعلومات وتحليلها وصولا لاتخاذ القرارات ؛
- ✓ تتم عملية اتخاذ القرارات بمجموعة من المراحل تبدأ بجمع المعلومات وتحليلها وصولا لاتخاذ القرارات ؛
- ✓ يمكن القول أن التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي و محاولة مسايرة الاصدارات الجديدة لمجلس معايير المحاسبة الدولية و التكييف الجيد للبيئة المحاسبية سيسمح بتقديم معلومات مالية ذات جودة عالية للمساعدة على اتخاذ مختلف القرارات.

3. الاقتراحات والتوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يتم تقديم مجموعة من التوصيات كما يلي:

- ✓ توسيع دائرة استخدام المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المالية؛
- ✓نوصي بأهمية جودة المعلومات المالية لما له من دور في نجاح عملية اتخاذ القرارات المالية؛
- ✓ ضروة ر استغلال المعلومات المالية ذات الجودة العالية للقوائم المالية و الاستفادة منها في تحسين وتطوير حالة المؤسسة الاقتصادية و في اتخاذ القرار بشكل عام؛
- ✓ تهيئة البيئة المناسبة لتطبيق المعايير في الجزائر حتى تؤدي دورها في تحسين جودة المعلومات المالية على أكمل وجه.

4. آفاق الدراسة:

لقد تناولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع جانبا مهما في المؤسسة من خلال هذا العمل نقترح بعض المواضيع التي تكون مواضيع بحث في المستقبل منها:

- دور جودة المعلومات المالية في تفعيل الرقابة الداخلية للمؤسسة؛
- دور جودة المعلومات المحاسبية في عملية التدقيق داخل المؤسسة؛
- دور التأهيل و التكوين المحاسبي و توظيف جودة المعلومات المالية؛
- دور الآليات المحاسبية لحوكمة المؤسسات في الرفع من جودة المعلومات المالية و كفاءة السوق المالي الجزائرية .

المراجع

أولا_ المراجع باللغة العربية.

- **الكتب:**

1. أحمد حسين على حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1997.
2. أحمد حلمي جمعة، معايير التقارير المالية الدولية (معايير المحاسبة الدولية)، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2015.
3. أحمد زكريا زكي عصيمي، نظم المعلومات المحاسبية(مدخل معاصر)، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000.
4. ثناء على القباني، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعية للنشر، مصر، 2008.
5. جوهر مناصرية، انعكاسات التحفظ المحاسبي على ملاءمة القيمة للمعلومات لأغراض اتخاذ القرار في ظل التوجه الدولي نحو محاسبة القيمة العادلة، Revue des sciences commerciales، عدد خاص 01.
6. حناوي محمد صالح، الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الطبعة الأولى ، مصر ، 2002 .
7. الذهبيو والعزاوي جاسم محمد نجم الله، (مبادئ الإدارة العامة.منظور استراتيجي شامل) بغداد الوزيرية، مكتب الجزيرة للطباعة، 2005.
8. زكريا الدوري، نجم العزاوي وآخرون، مبادئ إدارة الأعمال وظائف وعمليات منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
9. زيد منير عبومي ،" القيادة ك دورها في العملية الادارية" ،دار البداية للنشر و التوزيع,الاردن, ,2008 .
10. سفيان خليل المناصر، القرارات المالية و أثرها في تحديد القرار الاستراتيجي ، الطبعة الأولى ، دار جليس الزمان ، عمان ، 2010 .

11. سليم ابراهيم الحسنية، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1989.

12. شاهندة ممدوح حافظ وآخرون، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار الهاني للطباعة والنشر، مصر.

13. صلاح الدين حسين السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1998.

14. طلال الججاوي، سالم الزوبعي، القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها (على رأي مراقب الحسابات)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن،2016.

15. طلال محمد علي الججاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها و مستخدميها، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2017.

16. عاطف جابر طه ، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2008 .

17. عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي(أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان، الاردن،2006 .

18. عبد اللطيف محمد حمزة، النظم المحاسبية نظم المعلومات المالية والمعالجة الإلكترونية للحسابات ، الدار الجامعية، ليبيا، 2000.

19. عصام فهد العديين وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج، عمان، 2003.

20. علاء فرحات طالب، ايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصرف، دار صعاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان، الأردن ، 2011.

21. فارس جميل الصوفي، المعايير المحاسبية الدولية والاداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة، الطبعة الاولى، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان الاردن،2012.

22. فتحي أحمد ذياب عواد، " ادارة الاعمال "(وظائف المدير في المؤسسات المعاصرة) ،دار صفاء للنشر و التوزيع , الاردن, ,2012 .

23. فهيمة بديسي ، عادل بولجنيب، تأثير التحفظ على جودة المعلومة المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات–اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري(المالي والعمومي)على ضوء التجارب الدولية، جامعة ورقلة، 2014 .

24. فؤاد الفسفوس، المحاسبة الحكومية، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، 2009.

25. فياض حمزة رملي،.مدخل معاصر لاغراض ترشيد القرارات الادارية نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة مدخل معاصر لاغراض ترشيد القرارات الادارية، 2011.

26. قاسيم محمد إبراهيم الحبيتي وآخرون، نظام المعلومات المحاسبي، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2003.

27. كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.

28. ماهر أحمد ، اتخاذ القرار بين العلم والابتكار، الدار الجامعية للنشر.اسكندرية،مصر، 2008.

29. مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في

بيئة الأعمال السعودية- دراسة نظرية تطبيقية-، جامعة سلمان بن عبد العزيز السعودية، مقترح بحثي رقم2014/02/1609.

30. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية-، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان الاردن، 2016 .

31. محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحة الزرقاء، الرويبة الجزائر، 2010.

32. محمد خالد المهياني، المحاسبة الحكومية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،2009. جال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحلح، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 2006 .

33. محمد زهير مجيد، رؤى أحمد جاسم، العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح وأثرها على مستخدمي المعلومات المحاسبية(دراسة مقارنة)

34. محمد عقل مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل، عمان، الأردن، 2000.

35. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

36. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

37. محمود محمود السباعي، تحليل وتصميم النظم المحاسبية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة مصر، 2010.

38. ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية .مدخل تحليل وتصميم النظم، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2011.

39. ناصيف الشبيري، غسان سالم الطالب،مبادئ المالية،الجزء 01، دار وائل للنشر،الطبعة الأولى،الأردن، 2012.

40. نجم عبد الله الحميدي وآخرون، نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004 .

41. نواف كنعان، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 .

42. نواف محمد عباس الرماحي، تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

43. هاشم احمد عطية، مدخل إلى نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،1999 .

الأطروحات والرسائل الجامعية والمذكرات:

- **مذكرات الماجستير:**

1.شدري سعاد معمر ، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، 2009.

2.عادل بولجنيب، دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية- دراسة حالة مؤسسة ALEMO الخروب ولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة2، 2014/2013.

3.علاء الدين عبد لله محمد علي، (إطار محاسبي لتطبيق أساس الاستحقاق بالوحدات الحكومية كأحد متطلبات موازنة البرامج والأداء) ، ماجستير، مصر، 2008 .

4.عيادي عبد القادر، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل، مذكرة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2008.

- **مجلاّت ومؤتمرات:**

1. إبراهيم محمد علي الجزراوي ولقمان محمد السعيد ،"أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفعالية المعلومات المحاسبية" مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 75 الجامعة المستنصرية، العراق، ،2009 .

2. اسماعيل قزال وآخرون، دراسة حول العلاقة بين ممارسة التحفظ المحاسبي وممارسات تمهيد الدخل في شركات المساهمة الجزائرية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 69 ، 2019،ص 234.
3. آلاء مصطفى الأسعد، المعايير المحاسبية والتغي ا رت في بيئة الأعمال المعاصرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013 .
4. بدر الدين فاروق أحمد سالم، نصر الدين حامد أحمد ، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، السودان، المجلد 14 ، العدد01،2013.
5. ريمة المناع، مولود لعرابة، أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد01 ،2014.
6. زاوي صورية ، أثر الأرباح على القوائم الممالية للمؤسسة الاقصادية،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر بسكرة،العدد ،2017.
7. سليمان بن بخمة، عبد الوهاب برحال، جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي المالي واشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البئة المؤسسية الجزائرية، الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 02 ، مارس2017 .
8. شاكر عبد الكريم البلداوي، نوره منير عبد الرحمن، أثر قواعد حوكمة الشركات المتعلقة باختيار المدقق الخارجي في موثوقية القوائم المالية(د ا رسة تطبيقية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الثامنة والثلاثون، العدد104،2015.
9. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد1 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010.

10. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، قياس أثر الممارسات المحاسبية الخاطئة لظاهرة عدم تماثل المعلومات وانعكاساته على جودة الأرباح، المحاسبية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست الجزائر، المجلد 06 ، العدد :01، 2017.

11. علي بن قطيب، السعيد قاسمي ، دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات–دراسة ميدانية لعينة، من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في ولاية تيارت–، مجلة الباحث، العدد16، 2016.

12. غانية أسماء، أهمية القرار الإداري ودوره في إحداث الرضا الوظيفي داخل المنظمة، .*مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية،العدد02 ،2014.*

13. فاطمة الزهراء قرامز، تطوير نظام المعلومات المحاسبي كحتمية للمؤسسات الاقتصاية- دراسة حالة النظام المحاسبي في الجزائر-مجلةالبحوث الاقتصادية والمالية، العدد 03 ، جوان 2015 .

14. فداء عدنان عبيد، يونس عباس أكبر، جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 2016،4.

15. كحول صورية، .دور المعلومات المحاسبية في تحسين اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية .*مجلة العلوم الإنسانية،العدد* 2017،*49*.

16. لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، Journal of Economics and Administratives Sciencees،المجلد 25، العدد110، 2019.

17. محمد طيب على عبد الرحمان ،2022 تقييم أداءالمالي لشركات الصناعية العاملة في(منطقة مارنجان ودمدنى، سودان)دراسة تحليلية مقارنة بين قائمة التدفقات النقدية وقائمتي المركز المالي والدخل في الفترة ما بين 2014–2017مجلة محاسبة، التدقيق والمالية.

18. هواري أم كلثوم وآخرون، أثر نظام المعلومات المحاسبي على فاعلية المحتوى الإعلامي للكشوف المالية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد10،2016.

19. هواري سويسي، دراسات تحليلية لمؤاشرت قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، العدد 21 ، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010.

20. ياسين بن بريح ، آليات الرقابة المالية على الميزانية العامة .مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، 2011.

21. يحي حسين، تحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام قائمة التدفقات النقدية(دراسة تطبيقية لمؤسسة سوناطراك)مجلة المالية و الأسواق ، مجلد 08 العدد 02، تيارت–الجزائر.

- **المواقع الالكترونية:**

1. http://www.ituarabic.org/hresources/13thHRMeeting/Documents/Doc6-Palestine.doc, (27/01/2026)تاريخ الإطلاع .
2. https://cclsberrouaghia.dz 2026-04- 26 تاريخ الاطلاع .

- **الجرائد الرسمية:**

1. الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 19 – 2009.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، 2007.

- **المطبوعات:**

1. حسني بلعجوز : المخل النظرية القرار ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2010 .

ثانيا_ المراجع باللغة الأجنبية.

1. Marie Hèlène Allard, La gestion financière et le dirigeant de PME : le concept d'utilitè perçue mémoire présenté en vue de l'obtention de garde maitre des sciences , Montréal , 1999 .
2. Manisha Tanwar, Finance decisione : concept and factors influencing it, article, p1.
3. Smail OULD AMER , La Normalisation Comptable en Algérie: Présentation Du Nouveau Système Comptable et Financier, Revue des Sciences Economiques et de Gestion, N0 10 (2010),
4. Anne LEMANH, Catherine MAILLET, Normes Comptables Internationnales IAS/IFRS, Berti Editions, Alger, 2009.
5. Tayeb SAADI, Contenus Informationnels Du résultat net et des capitaux propres: Quelle pertinence après L'introduction des normes IFRS: Le cas de la France, Manuscrit auteur, publié dans "Crises et nouvelles problématiques de la valeur", Nice France, 2010.
6. Souhila Kheira BOUKSSESSA, Présentation des états Financiers Selon le Référentiel IAS/IFRS, Revue algérienne d'économie et gestion, Vol 10, N 12/2016.
7. Pierre Vernimmen, (2014) : Finance d'entreprise, 12e édition, DALLoz, paris.
8. Robert Obert, Pratique des Normes IAS/IFRS,2e édition, Dunod, Paris, 2004.
9. Alain courtois, Chantal Martin Bennefous, Maurice Pillet, Gestion de performance, édition d'organisation, troisième édition, Paris, France, 2003.
10. 3Diana Hillier, From Cash to Accrual : The Canadian Experience, Occasional Paper n°3, International
11. Federation of Accountants, Public Sector Committee, 1996.
12. International Federation of Accountants, Public Sector Committee, study no02: Elements of the Financial
13. Statements of National Government, IFAC, New York, 1993.
14. R.Jones & M.Pendlebury, Public Sector Accounting , Pitman Publishing , London, 1984.
15. H.A.D Ouda, public sector Accounting and Budgeting Reform : The Main Issue Involved With Special Focus
16. on the Arab World, paper presented at The Expert Consultive Meeting and Public Accounting Development,
17. With Stress on Electronique Tools, United Nation Department of Economic and Social Affairs, Beirut, 2003.

الملاحق

الملحق رقم:01-01 ميزانية الاصول

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	2022	2023	2024
ACTIFS NON COURANTS			
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif			
Immobilisations incorporellesX	258 666,68	224 666,68	409 391,68
Immobilisations corporelles			
Terrains	1 196 864 000,00	1 196 864 000,00	1 196 864 000,00
Bâtiments	97 646 559,77	97 036 687,13	103 736 795,43
Autres immobilisations corporelles	71 028 071,73	110 497 663,93	115 979 540,75
Immobilisations en concession			
Immobilisations encours		8 048 800,10	
Immobilisations financières			
Titres mis en équivalence			
Autres participations et créances rattachées	1 000 000,00	1 000 000,00	1 000 000,00
Autres titres immobilisés			
Prêts et autres actifs financiers non courants			
Impôts différés actif			
TOTAL ACTIF NON COURANT	1 366 797 298,18	1 413 671 817,84	1 417 989 727,86
ACTIF COURANT			
Stocks et encours	52 060 823,30	75 188 738,44	73 976 009,46
Créances et emplois assimilés			
Clients	859 250 164,05	890 122 042,61	950 469 428,45
Autres débiteurs	2 172 185 685,01	3 429 916 915,06	3 698 492 511,93
Impôts et assimilés			
Autres créances et emplois assimilés			
Disponibilités et assimilés			
Placements et autres actifs financiers courants			
Trésorerie	446 890 555,43	229 804 117,44	324 418 829,83
TOTAL ACTIF COURANT	3 530 387 227,79	4 625 031 813,55	5 047 356 779,67
TOTAL GENERAL ACTIF	4 897 184 525,97	6 038 703 631,39	6 465 346 507,53

الملحق رقم01-02: ميزانية الخصوم

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2022	2023	2024
CAPITAUX PROPRES				
Capital émis		498 777,25	498 777,25	498 777,25
Capital non appelé				
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		550 281,05	550 281,05	550 281,05
Ecart de réévaluationx		193 588 522,68	193 588 522,68	193 588 522,68
Ecart d'équivalence (1)				
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		179 202 262,27	298 475 445,47	263 636 345,23
Autres capitaux propres - Report à nouveau		982 598 176,78	1 161 800 439,05	1 394 426 393,98
Part de la société consolidante (1)				
Part des minoritaires (1)				
PASSIFS NON-COURANTS		**1 356 438 020,03**	**1 654 913 465,50**	**1 852 700 320,19**
Emprunts et dettes financières		434 675,66	434 675,66	434 675,66
Impôts (différés et provisionnés)				
Autres dettes non courantes				
Provisions et produits constatés d'avance		67 963 227,78	70 957 359,02	72 936 124,12
TOTAL II		**68 397 903,44**	**71 392 034,68**	**73 370 799,78**
PASSIFS COURANTS:				
Fournisseurs et comptes rattachés		2 618 158 037,50	3 613 353 596,77	3 007 219 900,97
Impôts		3 959 587,91	4 590 596,92	4 778 864,90
Autres dettes		850 230 977,09	694 453 937,52	1 527 276 621,69
Trésorerie passif				
TOTAL III		**3 472 348 602,50**	**4 312 398 131,21**	**4 539 275 387,56**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**4 897 184 525,97**	**6 038 703 631,39**	**6 465 346 507,53**

الملحق رقم01-03: جدول حساب النتائج

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2022	2023	2024
Ventes et produits annexes		873 369 146,59	1 131 493 547,49	1 193 273 071,87
Variation stocks produits finis et en cours				
Production immobilisée		3 737 734,31	18 957 305,11	11 944 914,70
Subventions d'exploitation				
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**877 106 880,90**	**1 150 450 852,60**	**1 205 217 986,57**
Achats consommés		-240 069 384,53	-369 516 010,70	-417 234 290,00
Services extérieurs et autres consommations		-31 742 082,14	-33 719 169,89	-37 964 893,78
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-271 811 466,67**	**-403 235 180,59**	**-455 199 183,78**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**605 295 414,23**	**747 215 672,01**	**750 018 802,79**
Charges de personnel		-390 921 600,22	-438 912 816,18	-447 136 913,24
Impôts, taxes et versements assimilés		-92 300,00	-1 517 310,00	-121 420,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**214 281 514,01**	**306 785 545,83**	**302 760 469,55**
Autres produits opérationnels		22 520 214,00	21 709 183,20	7 871 600,55
Autres charges opérationnelles		-11 238 749,58	-63 664,63	-9 306 595,41
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-39 162 897,88	-34 526 518,00	-38 394 538,06
Reprise sur pertes de valeur et provisions			4 570 899,07	705 408,60
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**186 400 080,55**	**298 475 445,47**	**263 636 345,23**
Produits financiers				
Charges financières		-7 197 818,28		
VI-RESULTAT FINANCIER		**-7 197 818,28**		
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**179 202 262,27**	**298 475 445,47**	**263 636 345,23**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires				
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires				
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**899 627 094,90**	**1 176 730 934,87**	**1 213 794 995,72**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-720 424 832,63**	**-878 255 489,40**	**-950 158 650,49**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**179 202 262,27**	**298 475 445,47**	**263 636 345,23**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)				
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)				
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE				
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**179 202 262,27**	**298 475 445,47**	**263 636 345,23**